18

Al-Nisa

النساء

مجلة فصلية تصدرها منظمة النساء الكرديات والشرق اوسطيات

اب/ اغسطس ٢٠١٣

ملف حول / أوضاع النساء في كردستان العراق

*/ في كردستان العراق، حق النساء في الحياة تحت طائلة السؤال!
(مقابلة مع بهار منذر، منظمة كروب الحياة)
*/ كردستان العراق: عنف ضد النساء يتسع!
*/ نشطاء حقوق المرأة في كردستان: لا للمساومة علي حقوق المرأة
*/ تقرير حول العنف ضد النساء والبنات في العراق

ملف حول / ظاهرة العنف ضد المرأة

*/ ظاهرة العنف ضد النساء / اخلاص نمر
*/ العنف الأسري / حسام خالد
*/ حول أهمية الثقافة عن العنف الأسري
محمد أبو هزاع هواش
*/ النفسية والإجتماعية والإقتصادية

للعنف الأسري علي المرأة والمجتمع المحلي

حلمي ساري
وقاية المرأة من العنف / الدكتورة سامية الساعاتي
*/ خذ العار أيها المعتدي.
ريبيكا ميتشل
*/ الأردن: اغتصب فتاة ثم تزوجها ليفلت من العقاب
*/ مشروع الأمان لسلامة الأسرة .
مريم قاوي
*/ رحلة الي السلامة، مريا سوكايس

النساء

النساء العدد ١٨ -أب/ اغسطس ٢٠١٣

مجلة فصلية تصدرها منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات

المحتويات

كلمة سوسن سليم مديرة المنظمة ٢

ملف حول / أوضاع النساء في كردستان العراق

في كردستان العراق، حق النساء في الحياة تحت طائلة السؤال!

(مقابلة مع بهار منذر، منظمة كروب الحياة)..... ٣

كردستان العراق: عنف ضد النساء يتسع! ٥

نشطاء حقوق المرأة في كردستان: لا للمساومة علي حقوق المرأة ٧

تقرير حول العنف ضد النساء والبنات في العراق ٨

ملف حول / ظاهرة العنف ضد المرأة

لماذا تستمر ظاهرة ختان الاناث رغم منعها ومخاطرها؟ ١٠

ظاهرة العنف ضد النساء / اخلاص نمر ١١

العنف الأسري / حسام خالد ١٢

حول أهمية الثقافة عن العنف الأسري ١٣

الآثار النفسية والإجتماعية والإقتصادية

للعنف الأسري علي المرأة والمجتمع المحلي ١٤

وقاية المرأة من العنف ١٧

خذ العار أيها المعتدي، ريبيكا متشل ١٩

الأردن: اغتصب فتاة ثم تزوجها ليفلت من العقاب ٢٢

مشروع الأمان لسلامة الأسرة ٢٤

رحلة الي السلامة، مريا سوكايس ٢٦

KMEWO
Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation

تقع مسؤولية محتوى المقالات على عاتق كتابها. نشر المقالات في " النساء" لا يعني بالضرورة تأييدها من قبل المجلة. جميع المقالات المرسلة يجب أن تكون باللغة العربية، مع مراعاة الجوانب اللغوية إملائياً ونحوياً. للمجلة الحق في تلخيص المقالات، وعند الممانعة يرجى إدراج ملاحظة بذلك. يرجى أن لا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو الموضوع ست صفحات قياسA4

رئيسة التحرير: حنان علي
الترجمة: حنان علي
و مها الطريفي
ساهم فى اعداد واخراج العدد:
حنان على
خسرو سايا
عنوان المجلة في بريطانيا:

Kurdish & Middle Eastern Women's Organisation (KMEWO)
Caxton House
129 St John's Way
London N19 3RQ
Tel. 020 7263 1027
Fax: 020 7561 9594
Mob. 07748851125

Email:
info@kmewo.org
Website: www.kmewo.org

اعزائي القراء والقارئات..

يسر منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات أن ترسل اليكم هذا العدد من مجلة 'النساء'،عبر البريد الالكتروني، وذلك لصعوبة الحصول على الدعم المطلوب لطباعتها. سيكون هذا العدد مرفقا مع البريد الالكتروني، ويمكن الاطلاع عليه أيضا عند زيارة موقعنا على الانترنت. مساهمتكم في تمويل المجلة، كفيلة بضمان صدورها بشكل منظم و مطبوع، مساهمتكم محل تقديرنا و شكرنا..

ISLINGTON
The Henry Smith Charity founded in 1628
BIG LOTTERY FUND

"نحن بحاجة إلى زيادة تصميمنا على النضال ومواصلة حملتنا حتى تصان حقوق النساء والفتيات في كل مكان"

سوسن سليم

بكثير من السعادة والبهجة وافقت مرة أخرى علي كتابة هذه المقدمة للعدد ١٨ من مجلة النساء. مجلة النساء نشرت لأول مرة في عام ١٩٩٨ ومنذ ذلك الحين أصبحت وسيلة إعلامية مشهورة لايصال وإخبار المجتمعات الكردية والشرق أوسطية والشمال أفريقية عن العنف المنزلي، والزواج القسري، وختان الإناث وغيره من أشكال الانتهاكات ضد المرأة.
المجلة يتم نشرها وتوزيعها عن طريق البريد، والبريد الإلكتروني وتوضع على موقع المنظمة علي الانترنت www.kmewo.org. ومن اجل الحفاظ على استمرار المجلة، واستمرارية تركيزها وغناها بالمعلومات نحن نسعى لطلب مساهمة النساء المهنيات من المتخصصات في موضوعات معينة أو الأفراد من الناشطات / الناجيات اللآئي لديهن خبرات في المسائل التي يجري تناولها في المجلة. في هذا العدد من مجلة النساء سوف تجدون مساهمات غنية من قبل المهنيات/المهنيين المتخصصات/المتخصصين في مجال العنف ضد النساء، ولكنني أحب ان أوجه اهتمامكم (ن) للآتي:
حملة منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات (KMEWO) ضد العنف ضد النساء والفتيات – هذه المساهمة قامت بتنظيمها كونا وشخصي. هي حملة بدأناها بكتابة رسالة تم إرسالها إلى عدد من الأفراد والمنظمات حول الحملة التي تشنها المنظمة نيابة عن النساء في كردستان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. خاصة من بين القضايا التي دفعت الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات هو مكافحة العدد المتزايد من جرائم "الشرف" وعدد النساء الذين دفعوا إلى الانتحار في كردستان العراق بسبب الانتهاكات الجسدية، الجنسية والنفسية.
في مقابلة مجلة النساء مع كونا سعيد- سئلت كونا عن الزيادة الواضحة للعنف ضد النساء في كردستان العراق خلال ال ٢٢ عاما الماضية. وفقا لكونا، ان هذا هو نتيجة مباشرة لسياسات وممارسات الحكومة الإقليمية الكردية والنظام السياسي التي أدخلته. في كردستان العراق، كما قالت، النظام الحاكم يعبر عن القوة الحقيقية وراء الوضع السياسي والاجتماعي-الاقتصادي الذي يعتمد على مثلث من المليشيات المسلحة، والقيم القبلية والدينية.
في التقرير عن العنف ضد النساء والفتيات - في هذا التقرير إحصائيات كئيبة عن العنف ضد النساء والفتيات التي تم تقديمها في مؤتمر عقد في العراق في نيسان ٢٠١٣. أيضا أشارت الي ذكرى الرجم حتى الموت للشابة دعاء خليل أسود في عام ٢٠٠٧. لفتاة شابة تعرضت للرشق بالحجارة حتى الموت أمام حشد كبير، وقوات الشرطة والأمن. بالرغم من الاشمئزاز الدولي ولكن حتى الآن لم يوجه اتهاما لاحد من قتلتها.
قصة نيجار – التي كتبتها منظمة حرية المرأة في العراق - هي قصة فتاة تبلغ خمسة عشر سنة، تعرضت للاغتصاب من قبل واحد من أشقائها وحبلت منه و لكنها قتلت في وقت لاحق بواسطة أخ آخر لجلب العار على الأسرة. أبرزت المنظمة حقيقة أنه على الرغم من الغضب والاحتجاج من قبل نشطاء ومنظمات معارضة لهذا الوضع، ولكن القتل والعنف ضد المرأة لا يزال مستمرا. وقالت أنه "حان الوقت للحكومة ومؤسساتها اتخاذ الخطوات اللازمة لاستئصال هذه الممارسات الأبوية، القبلية ضد النساء التي حولت البلاد الى جحيم وسجن للنساء".
طفلة مصرية تموت خلال عملية ختانها - قصة الفتاة المصرية سهير الباتع في سن الثالثة عشرة التي تعرضت للموت حينما أجريت لها عملية الختان التي كتبها ستيفن وليامز، هي مؤكد قصة حزينة، ووفقا لما قال إستيفن، على الرغم من أن الحكومة المصرية حظرت جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث منذ عام ٢٠٠٨ ، انخفض عدد عمليات ختان الإناث فقط بمقدار الثلث.
في المجلة هناك بالفعل بعض الحقائق المسببه لخيبة الأمل إزاء أعمال العنف وغيرها من اشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي ما زالت تقض مضاجع النساء والفتيات من كردستان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع أن نجلس مكتوفي الأيدي! بدلا من ذلك، نحن بحاجة إلى زيادة تصميمنا على النضال ومواصلة حملتنا حتى تصان حقوق النساء والفتيات في كل مكان.

في كردستان العراق، حق النساء في الحياة تحت طائلة السؤال!

(مقابلة مع بهار منذر، منظمة كروب الحياة)

النساء: متى تاسس مجموعة " زيان" ومن هي الاطراف المشاركة في هذه الجماعة؟ باختصار، ماهي اهداف كروب الحياة؟

بهار منذر: بوسعنا ان نقول ان مجموعة زيان قد بدا نشاطه ببعض النشاطات في اوائل شهر شباط ٢٠١٢ تحت اسم حملة "ماموستا ساكار". بيد ان الكروب قد اطلق على نفسه هذا الاسم بعد مقتل فتاة عمرها ١٤ عاما على يد اخوها في مدينة كلار، واسمها نيكار رحيم. لقد تعرضت نيكار للاعتداء الجنسي من قبل اخوها الاخر، وحملت منه، وبعد عدة اشهر قتلت بالطعنات على يد اخوها الكبير. من الجدير بالذكر، ان ملف قضية هذه الطفلة كان معروضا على المحكمة ودائرة التحقيق، وبعد تسليمها لاهلها بعد اشهر تم قتلها. ان هذا الحدث كان سبب احتجاجنا والكثير من المنظمات. في ٢-٨-٢٠١٢ اعلنت هذه المجموعة عن تاسيس نفسها في مدينة السليمانية للدفاع عن حقوق النساء، وبالاخص ضد قتل النساء، وقد كان لهذا الاحتجاج اصداء واسعة على صعيد الاعلام. ان احد اهم اعماله، بعد ٦ ايام من تاسيسه، هو انه قام بتنظيم مسيرة في مدينة كلار والاحتجاج امام ادارة التحقيق بالعنف في المدينة.

النساء: كيف ترين وضعية النساء في كردستان، ماهي اهم المشكلات التي تعاني منها المراة في كردستان؟

بهار منذر: كي استطيع في هذه الفرصة المتاحة لي ان ارد باختصار على هذا السؤال، اورد عدة نقاط. اول نقطة هي ان سبب تاسيس كروبنا هذا يدلل على وضعية النساء والفتيات في هذا الاقليم، وكيف ان حياتهم ليست مصانة، وليس ثمة احد ما مسؤول عن حياة المراة وامانها. ان اخبار القتل اليومية اصبحت اخبارا عادية ولاينظر لها على انها جرائم كبيرة لا من قبل الحكومة ولا المؤسسات القضائية ولاتهز المجتمع. ان حق المرأة في الحياة في كردستان العراق هو تحت السؤال.

ان حرق النفس وانتهاك كرامة المراة هما حياة اغلبية النساء في اقليم كردستان العراق. ان قلة التعليم والمكانة الدونية للمراة في العائلة والمجتمع قد القيا بظلالهما على حياة الاف النساء والفتيات، فيما يتعرض ناشطو قضايا المراة للتهديد والاهانة والسخرية من قبل الملالي ورجال الدين، ولا تتم مسائلتهم من قبل احد، بل يتم دعمهم من قبل رجالات الدولة والاحزاب الحاكمة. يمكن تقييم وضع المراة على انه حسن في اي بلد مرهون بالمشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالية. في كردستان، بالاضافة الى ان خطر القتل يلوح على رؤوس النساء، في الوقت ذاته ليس هناك حافز للمشاركة في ادارة المجتمع. ان المشاركة السياسية للمراة في الاقليم فقط ٩% كما كشف ذلك تحقيق منظمة الشعب للتنمية عام ٢٠٠٩. وان اولئك المشاركات هن في الاغلب نساء تابعات للاحزاب السياسية الكبيرة ويمثلن ويعكسن سياسات تلك الاحزاب. وان يكن في السنوات الاخيرة، شهدنا تطور اقتصادي كبير في كردستان وتم تاسيس الاف من الشركات التجارية، ولكن يحرمن النساء من ادارة الشركات والمؤسسات، لايتسنمن المناصب العليا ورواتبهم اقل من الرجال بالاخص في القطاع الخاص. ان كانت هناك فرص عمل للمراة فانها باجور قليلة جدا.

النساء: ان قضية قتل النساء بحجة الشرف هي اكثر الامور مخيفة واكثر قضايا النساء خطورة.... ماهو مصدر هذه القضية، وماهو اصل ومبرر استمرارها؟

بهار منذر: ان مسالة قتل النساء بحجة الشرف هي قضية قديمة وذات تاريخ. بوسعي ان اتحدث عنها من عام ١٩٩١، وذلك لانه وقعت عيني على اعمال القتل تلك. بعد ١٩٩١ ، ازدادت ظاهرة قتل النساء كثيرا، اذ ان وجود سلاح في البيت قد سهل من هذا الامر. وفي ذلك الوقت، وبصورة

مبرمجة، كانت لدى الاحزاب قوائم باسماء النساء للقتل، قتل البعض منهم بحجة التعاون والعمل مع البعث واخرين غيرهن بدواعي وحجج الشرف. لكن الامر لم يكن كذلك مع الرجال، فان العديد من الذين كانوا مع البعث ونظام صدام علانية، قد تم منحهم مناصب في الاحزاب، بالاخص الاحزاب الحاكمة في كردستان. يمكن القول، من ذلك الوقت، تحولت اعمال القتل هذه الى ظاهرة عادية في المجتمع، ولايقوم احد بمسائلة مرتكبي هذه الجرائم. من التسعينات ولحد الان، الكثير من القتلة طلقاء واحرار. وان هذا الامر مستمر ليومنا هذا. رغم ان السلطات في كردستان تتشدق كثيرا بانها تقف ضد قتل النساء ، ولكن لايتعدى ذلك ادعاءا ولم تقوم باي عمل جدي تجاهه، وتدعي امام العالم قاطبة بانها من حماة نساء كردستان وحقوقهن.

النساء: ان كروب الحياة، بوصفه طرف يدافع عن حقوق النساء، معروف كثيرا بقضية ساكار ونيكار. ماذا حل بهاتين القضيتين والى اين وصلا؟

بهار منذر: نعم نحن ككروب معروفين بهاتين القضيتين، ولكننا نقوم باعمال حول قضايا اخرى. ان قضية ساكار هي نموذج لتحويل قضية عائلية الى قضية اجتماعية، وجلبنا انظار كل المجتمع لجرائم قتل النساء بحجة الشرف، ولكن لكي نعرف بصورة رسمية عملية التعامل مع هذه القضايا من قبل المحكمة والمؤسسات، شرعنا من البدء بالتحقيق في قضية ماموستا ساكار، قال المحامي عليكم ان لاتتعبوا انفسكم، لانه

سيطلق سراح ابوها لانه يشمله العفو العام، ان سبب ذلك هو ان الام تنازلت عن حق ابنتها ولم يبقى هناك مدعياً بدم الفتاة. اننا بوصفنا كروب الحياة، وبعد مساعي كثيرة حول هذه القضية، اقمنا صلة مع والدتها حول هذه القضية، وعبرت عن سعادتها ان نقوم بعمل مثل هذا لانه في الحقيقة انها قالت لنا ان ابوها من قتلها. اوصلنا هذا الامر الى المحكمة، ولكن المحكمة لم تستجوبها، ولم يعط لكلامها اهمية في محكمة مغلقة، وان قوة اخري اكبر هي من قررت على القضية وحكمت على الاب بالسجن ٩ اشهر واطلق سراحه.

اما قضية نيكار رحيم، فستبدأ المرافعات في هذا الشهر (ايار)، وضع لهذه القضية لجنة من قبل رئيس الحكومة لكي تقوم بعمل جدي تجاهها، الا انهم لم يقوموا بعملهم، اننا ككروب الحياة زرنا الادعاء العام كي نشترك كمراقبين في هذه القضية، والان نحن مطلعين بدقة على هذه القضية، ولانريد ان يتخذ قرارا غير صحيح تجاهها. ما اود قوله ان الاف من النساء قد قتلن ولم يقم احد حتى بعد موتهن بالتحقيق بقضيتهن. انا اسميه انفال النساء (انفال هي عملية القتل التي قام بها البعث وقتل عشرات الالاف من الابرياء العزل في الظلام، لا لان نساء كثيرات قد قتلن، وانما اعمال قتل كثيرة تجري في الخفاء والاماكن المظلمة.

النساء: كيف تقيمين دور المحاكم في عملية التحقيق مع الاشخاص المتهمين بالقتل بحجج الشرف؟

بهار منذر: المحاكم، وكاي مؤسسة اخرى من مؤسسات البلد، لاتولي اهمية لقضية قتل النساء، ولاترى ان قتل النساء، مثلما اشرت اعلاه، بانها جريمة كبرى. لنا وجود في المحاكم، ونشعر بوضوح ان قتل النساء يتم التعامل معه بصورة تختلف كثيرا عن قتل الرجال، ان التحقيق في قضايا قتل النساء هو خيال ووهم، التستر على القاتل امر عادي جدا، بعد هذا ياتي الصلح العشائري الذي ليس موجودا فحسب، بل تدافع السلطات عنه وتدعمه، وان وجود مكتب الشؤون الاجتماعية هو نموذج بارز على هذا الامر. تحول بعض قضايا القتل الى انتحار، ولكن اذا كانت هناك محكمة عادلة وانسانية، ستعرف بسهولة ان الكثير من حالات الانتحار لم تكن انتحارا. او ممارسة الضغط على النساء كي ينتحرن هي قضية اخرى تسير بسهولة امام المحاكم. القضاة يعاملون الامور بشكل رجولي وذكوري صرف، وان هذه الظاهرة ليست فقط هم مسؤولون عنها، بل ان السلطة نفسها هي سلطة رجولية وذكورية سائدة على المجتمع، وان جميع المؤسسات تتعامل وفق ثقافة "ان المراة مواطن من الدرجة الثانية". ان اقرار قانون تعدد الزوجات من قبل برلمان كردستان هو دليل اخر واضح على هيمنة الثقافة الرجولية والذكورية في المحاكم والمؤسسات الحكومية. رغم هذا تترك هذه الظاهرة نساء كردستان فريسة هذه الظاهرة الرجعية التي تعد المراة انسانا دونيا ومواطن من الدرجة الثانية.

من جهة اخرى، لا استطيع ان اضع نساء العوائل الفقيرة والغنية على قدم المساواة في هذه الحالة. يمكن لي ان اقول ان نساء العوائل الغنية هن عرضة بدرجة اقل لمثل هذه الوضعية الكارثية، انها امراة يكون وضعها الاقتصادي افضل في العائلة والمجتمع، ولهذا لانستطيع ان نقول ان كل النساء في كردستان هم امر ووضع واحد. انا اعرف ان تكون امراة هى قضية بحد ذاتها في جميع بلدان الشرق الاوسط، ولكن المكانة والوضع الاقتصادي للانسان في المجتمع بحد ذاته يفصل بالضرورة بين حياة امراة واخرى. ان المراة العاملة والفقيرة المرضعة تتعرض الى اعمال الاجرام والدونية التي تحل بالنساء في كردستان. وعلى العكس من ذلك، فان نساء الطبقات العليا والغنية ومسؤولي الاحزاب والحكومة واعضاء البرلمان والوزراء، يتمتعن بحرية اكبر، وان المصائب التي تحل على نساء الاحياء الفقرة لاتحل عليهن.

النساء: ان قوانين حكومة الاقليم، جمعية نسائنا، ادارة التحقيق في العنف ضد النساء، مكتب الشؤون الاجتماعية.... هي مؤسسات تقوم حكومة الاقليم من خلالهم بالتعامل مع العنف ضد النساء وبالاخص القتل بحجج الشرف.... كيف تقيمين هذه المؤسسات ووضع المراة؟ وكم عملت هذه المؤسسات صوب التخفيف او تقليص ظاهرة العنف وقتل النساء؟

بهار منذر: بدءا، لابدأ من قوانين حكومة الاقليم.... ان القوانين التي يعمل بها اقليم كردستان، من بينها قوانين الأحوال الشخصية، قوانين العمل التي تشمل النساء، قوانين الجريمة والعقاب، النفقة والميراث.... كلها هي نفسها تلك القوانين التي ورثتها السلطات في كردستان من حكومة البعث، وجعلت مصدرا لمعايير وحقوق النساء في كردستان. الادهى من هذا ان دستور الاقليم الذي مرره برلمان كردستان بعد سقوط النظام البعثي، قد تمت صياغته في اطار الدستور العراقي وقد جعل كلاهما الشريعة الاسلامية مصدرا لتحديد حقوق المراة. قانون تعدد الزوجات هو ثمرة الدستور. من جهة اخرى، قتل النساء بحجة الشرف، يعامل وفقا لقانون "غسل العار" وهو وفقا للشريعة الاسلامية جزء كبير من جرائم قتل النساء، ولايعد جريمة. وذلك لان الاسلام يعطي هذا الحق على كل من قامت بعقد صلة حب وجنس خارج اطارالشريعة الاسلامية.

ان جمعية نسائنا التي هي احد مؤسسات

حكومة الاقليم الخاصة بقضية المراة، بالاضافة الى انها تعمل ضمن الاطار الذي ذكرته، فانها تعمل مثل منظمة معادية للمراة، وبالاخص حين يتصاعد نشاط الحركة الراديكالية للمراة ومنظماتها حول قضية ما او حدث ما، يتركون صمتهم، كي تسيّر المنظمات سياسات السلطة.
عقدت اخيرا جمعية نسائنا كونفرانس في مدينة اربيل لتناقش وتقر بعض التوصيات حول مسالة المراة للحكومة، لكن مايبعث على الاستغراب فعلا ان من حضر هذا الكونفرانس فقط رجال الدين ووزارة الاوقاف وتلك المنظمات التابعة للحزبين الحاكمين في كردستان. من المقرر ان يقوم مجلس مثل هذا على اصلاح وضع المراة!!
وفيما يخص مكتب الشؤون الاجتماعية، ينبغي علي القول انه مؤسسة مافوق قانونية جعلت من الصلح العشائري سبيل لحل قضايا النساء، ومن الواضح ان القرارات كانت دوما ضد النساء. فيما يخص ادارات التحقيق، اود ان اقول انها ادارات تعمل وفق سياقات وقوانين الاقليم التي ذكرتها، ولهذا فان لاعمل لها سوى تبييض وجه السلطة الحاكمة على صعيد الخارج وذر الرماد في العيون. ان دليلي على هذا ان جزء من عملها هو تخطئة احصائيات قتل النساء في مدن كردستان وتحريفها. ان قامت الادارات الخاصة بمسالة العنف ضد النساء باعمالها، لقلت على الاقل جرائم العنف بحق النساء. بكلمة واحدة، ان سوء وضع المراة في كردستان يعود الى الحكومة والقوانين والمؤسسات التي تشكلت باسم قضية المراة.

كردستان العراق: عنف ضد النساء يتسع!

وارفين – دهوك: أعلنت مديرية متابعة العنف ضد المرأة في محافظة دهوك، عن تسجيل (٨٤٨) حالة ممارسة للعنف ضد المرأة بينها قتل وانتحار خلال العام (٢٠١٢)، مؤكدة أن أحكاماً بالسجن صدرت بحق أشخاص مارسوا العنف ضد المرأة.
وقال مدير المديرية (سامي فقي) خلال مؤتمر صحافي عقده يوم الاثنين (٣١ / كانون الأول – ديسمبر / ٢٠١٢)، إن "مديرية متابعة العنف ضد المرأة في محافظة دهوك سجلت (٨٤٨) حالة ممارسة العنف ضد المرأة خلال العام (٢٠١٢)"، مبيناً أن "من بينها (١٩) حالة قتل وانتحار بالإضافة إلى (٦٠) حالة حرق بين النساء".
وأضاف (فقي) للسومرية نيوز ، أن "المديرية سجلت (٣١) حالة للاعتداء الجنسي على النساء، فيما سجلت (٧٠١) شكوى من النساء اللواتي تعرضن لممارسات العنف"، مؤكداً أن "أحكاماً بالسجن صدرت بحق أشخاص لممارستهم العنف ضد المرأة تراوحت ما بين ١ ـ ١٥ سنة".
ولفت (فقي) إلى أن "المديرية قررت فتح مكتبين بالتحقيقات لقضايا ممارسة العنف ضد المرأة خلال العام المقبل"، موضحاً أن "المديرية تخطط لعقد مؤتمر دولي حول العنف ضد المرأة في دهوك فضلاً عن إقامة الندوات بهدف نشر الوعي للحد من ممارسة العنف ضد المرأة".
وكانت منظمات مدينة في محافظة دهوك دعت، في (٢٤ / كانون الأول – ديسمبر / ٢٠١٢)، إلى نشر الوعي الاجتماعي للحد من ظاهرة القتل والانتحار في المحافظة، عازية أسبابها إلى التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وجاءت تلك الدعوات على خلفية انتحار الفنانة الكردية نازك سليم نيروي برمي نفسها في نهر زي بقضاء العمادية (١٤ / كانون الأول – ديسمبر / ٢٠١٢)، وفي اليوم التالي تمكنت فرق الإنقاذ النهرية انتشال جثتها من النهر.
يذكر أن العديد من منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان العراق، تمارس نشاطات متنوعة من خلال نشر التقارير وإقامة المؤتمرات والندوات لوضع آليات للتقليل من ممارسة العنف في المجتمع، فضلاً عن إصدار قوانين من برلمان كردستان تهدف للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة والأسرة، إلا أن المنظمات الأهلية المهتمة بأوضاع المرأة والمجتمع ترى أن ظاهرة العنف ما زالت تشكل خطراً على المجتمع.
اولا: بحسب إحصائية رسمية صادرة عن مديرية متابعة العنف ضد المراة، وهي موجودة بين أيدي (وارفين) وجاءت فيها: في شهر (كانون الاول – ديسمبر / ٢٠١٢) وفي حدود محافظات إقليم كردستان فقد فقدت (٦) نساء حياتهم، وتعرضت (٢٠) إمرأة أخرى للحروق أو قامو بحرق انفسهم، وتعرضت (١٠) نساء للإعتداء الجنسي. وفيما يلي تفاصيل أكثر وأدق عن الإحصائية.
بحسب إحصائية مديرية متابعة العنف ضد المراة، وحصلت (وارفين) على نسخة منها، وبالمقارنة بين هذه الإحصائية وإحصائية الشهر الذي سبقه أي شهر (تشرين الثاني – نوفمبر / ٢٠١٢)، فقد قلت نسبة

القتل من (٥) حالات إلى حالة (١) واحدة، والإنتحار من (٩) حالات قلت إلى (٥) حالات، وإزدادت عدد حالات الحروق من (٨) حالات إلى (١٤) حالة، وقد زادت حالات الإنتحار حرقاً من (٥) حالات إلى (٦) حالات، والتعذيب في شهر (تشرين الثاني) لم يتم تسجيل أية حالة ولكن في شهر كانون الاول تم تسجيل (٧) حالات، وقل عدد حالات تسجيل الشكاوي من (٣٥٦) إلى (٢٧٨) حالة، وعدد حالات الإعتداء الجنسي قلت من (١٦) حالة في شهر تشرين الثاني، إلى (١٠) حالات في شهر كانون الأول.

ثانيا: إحصائية، في الشهر الأول من عام (٢٠١٣) تم تسجيل (٣٨٨) حالة عنف ضد المرأة. بحسب إحصائية صادرة عن مديرية مناهضة العنف ضد المرأة، فقط في الشهر الاول من هذا العام (٢٠١٣)، تم قتل (٤) نساء، وقامت إمرأتين بقتل أنفسهما، وفي حدود المناطق المختلفة لإقليم كردستان تم تسجيل (٣٨٨) حالة عنف ضد المرأة. المجموع الكلي لعدد الحالات في المناطق المختلفة في إقليم كردستان: قتل (٤) حالات، إنتحار (٢)، حرق (٢٥)، الإنتحار حرقاً (١٢)، تسجيل الشكوى (٣٣٦)، الإعتداء الجنسي (٩)حالات.
ومن الجدير بالذكر، أنه ومع نهاية الشهر الثاني من هذا العام (٢٠١٣)، لم تقم المديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة في إقليم كردستان بالإعلان عن الإحصائية السنوية لعام (٢٠١٢) إلى الآن، وتقوم بنشر الإحصائيات بشكل مجزء شهرياً، ولا تقوم بتحديد يوم محدد للإعلان فيه عن الإحصائيات الشهرية
كركوك: في العام الماضي فقدت (٥٣٥) إمرأة حياتها

وارفين – كركوك: بحسب إحصائية صادرة من مديرية شرطة محافظة كركوك، فقط في عام (٢٠١٢) فقدت (٥٣٥) إمرأة حياتها وبأسباب مختلفة، في حدود محافظة كركوك.
وأعلنت رئيسة لجنة حقوق الإنسان والطفل والمرأة في مجلس محافظة كركوك (جوان حسن)، في تصريح خاص لـ (وارفين)، "طالبنا ولعدة مرات من مديرية الشرطة في محافظة كركوك بإرسال إحصائية عن عدد حالات العنف وحالات قتل النساء، ولكنهم في الأيام القلية الماضية قاموا بإرسال إحصائية غير واضحة لنا.
وبالنسبة لتفاصيل هذه الإحصائية (جوان حسن) قالت، "بحسب الإحصائية المرسلة لنا تم الكشف عن مقتل (٥٣٥) إمرأة في محافظة كركوك بحوادث وأسباب مختلفة في عام (٢٠١٢)".
وأوضحت، "الشرطة قامت بإرسال الإحصائية بشكل غير واضح، ولم تكشف عن المعلومات التفصيلية لهذه الحالات، كيف تمت، ومتى، وأين، وكيف توفيت هذه النساء، أو أنهم تعرضوا للحروق؟ لذلك من الضروري التواصل والتحدث مع مديرية الشرطة، لكي نقوم بتوضيح تفاصيل هذه الإحصائية، ونعرف تفاصيل أكثر عن هذه الملفات، وعندها سنقوم نحن أيضاً بإصدار إحصائيتنا".

أكثر من ١٥٠ من النشطاء وعضوية المجتمع المدني تجمعوا للاحتفال بيوم ٨ مارس في السليمانية تحت شعار "لا للمساومة على حقوق وقضايا المرأة".

٧/٤ ذكرى رجم الفتاة "دوعا خليل أسود"

يصادف يوم ٧ ابريل ذكرى رجم الفتاة (دوعا خليل أسود) من مواليد (١٩٩٠)، بالحجارة حتى الموت من خلال إرتكاب جريمة ضد الإنسانية في عام (٢٠٠٧) أمام حشد كبير من الناس وامام أعين القوات الأمنية وقوات الشرطة في منطقة بعشيقة الواقعة في حدود قضاء شنكال.
ست أعوام مضت، ففي السابع من نيسان، تم نشر مقطع فيديو هز ضمير الإنسانية على مستوى العالم، يظهر فيه عدد من الأشخاص يقومون برجم الفتاة (دوعا) بالحجارة حتى الموت، الحجارة التي كانت تتعرض لها المرأة منذ عشرات لا بل مئات السنين، وكشفت عن المئات لا بل الآلاف من الجرائم التي يرتكبها الرجال بحق النساء.
وجاءت جريمة رجم الفتاة (دوعا) في الوقت كانت القوات الامنية والشرطة متواجة في مكان وقوع الجريمة، عندما كان بعض الأشخاص يقومون برجمها وضربها بالحجارة وبالبلوك على رأسها، وقاموا بجرها ورائهم حتى فقدت الفتاة حياتها.
وكما تقول المصادر، بأن الفتاة (دوعا) تم رجمها بالحجارة حتى الموت، لأنها وقعت في حب شاب كان ينتمي إلى دينٍ غير دينها.
ست أعوام تمضي على إرتكاب هذه الجريمة البشعة، ولكن إلى الآن لم يتم معاقبة أي شخص بشكل رسمي بإرتكاب هذه الجريمة.
اليوم ونحن نستذكر ذكرى هذ الكارثة الأليمة، ما تزال النساء تُقتل في إقليم كردستان والمنطقة الخارجة عن إدارته بسبب إرتباطهن بالعلاقات الغرامية

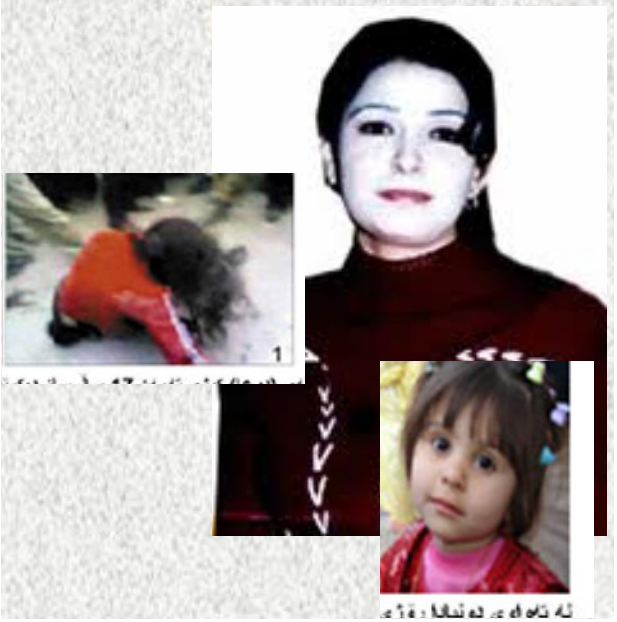

نشطاء حقوق المرأة في كردستان

٨ مارس، لا للمساومة على حقوق المرأة

مطالب مجموعة جيان (Zhiyan)في ٨ مارس، يوم المرأة العالمي إلى: المواطنون، والرأي العام ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، والأحزاب السياسية، وجميع الأطراف المعنية.

سوف تلتقى مجموعتنا ٨ مارس بشكل مختلف من بروتوكولات عمل الجهات الرسمية و غير رسمية في إقليم كردستان. ونحن نعتبر هذه المناسبة فرصة للكشف عن طبيعة حياة النساء والفتيات في إقليم كردستان العراق. وفي الوقت نفسه نحن لدينا مطالب لتنمية حياة المرأة المعيشة بالتأكيد على حقوقهن. لهذا العام، سوف تقوم مجموعتنا بمراقبة ٨ مارس تحت شعار: **"لا للمساومة على حقوق وقضايا المرأة".**

فمن الواضح أنه بالمقارنة مع أجزاء أخرى من العراق، إقليم كردستان وجه المزيد من الاهتمام لحقوق المرأة. ومع ذلك، فإن طبيعة المجتمع التقليدي وعدم وجود دور حقيقي للمؤسسات لتعزيز وربط حقوق وقضايا المرأة جعلتنا ندور دائما في دائرة مفرغة من الظلم، المواجهة والمساومة، والذي يفضي بنا الي العنف، عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وفرص العمل المتساوية والكثير من النواقص الأخرى في الحياة اليومية للنساء في إقليم كردستان. على الرغم من التقدم المستمر في الجوانب السياسية والاقتصادية ولكن مجتمع عنيف وكلاسيكي تم إنتاجه. على الرغم من أن انه قد تمت الموافقة على قانون العنف الأسري، فتحت مديريات متابعة العنف ضد المرأة وأنشأ المجلس الأعلي لشئون المرأة، ولكن لا تزال إحصاءات العنف، حالات الانتحار وقتل النساء كما هي ولم تتغير. في الواقع، فإنه ليس من السهل حل القضايا الاجتماعية والثقافية في وقت وجيز، كما أنها لا ترقي لدرجة وصفها بانها جريمة، أو كظاهرة عادية. لا تقع المسؤوليات فقط على عاتق المؤسسات الرسمية والتشريعية، ولكن أيضا على كل الأفراد والمواطنين والمجتمع كلهم حيث ان لهم دور كبير في حلها وخاصة العمل على تغيير المفاهيم الاجتماعية حول قضايا المرأة. وأخيرا، فإن المنظمات والمؤسسات والمحاكم وأقسام الشرطة والمستشفيات والمدارس ووسائل الإعلام والمساجد لهم جميعا دورا فعالا فيما يتعلق بالتوعية، من المهم جدا ان يكون لديهم خطط وبرامج ومتابعة شفافة لقضايا حقوق النساء. ستقوم مجموعة Zhiyanبارفاق عددا من المطالب لهذا الالتماس. كما نود أن نقول أنه في الفترة الماضية سواء كمجموعة أو ناشطين أو عضوية في المجموعة، كنا نحاول دائما تنفيذ واجباتنا، ونحن نعد بمراقبة حقوق المرأة ولن نوافق علي أي مساومة تمت من قبل أي طرف.

المطالب:

١ - تنفيذ المادة رقم ٨ من قانون العنف المنزلي بصورة أكثر جدية وعلي جميع المحاكم ومراكز الشرطة والمستشفيات وجميع الأطراف الأخرى الالتزام بهذا القانون. على الرغم من صدور القانون في يوم ٢١ فبراير٢٠١٣، ولكن للأسف الخطوات لتنفيذه لا ترقى إلى المستوي المطلوب وغالبا ما يتم إهمالها.

٢ - تطبيق المواد المعدلة في عام ٢٠٠٨ من قانون الأحوال الشخصية، ولكن لم يتم تنفيذها من قبل المحاكم بشكل صحيح. إلا أن

تعدد الزوجات اصبح محدودا في هذا القانون، ولكنه لا يزال موجودا، ونحن نطالب بإلغاءه دفعة واحدة، واغلاق كل السبل التي تتيح لهذه الظاهرة الاستمرار.

٣ - ان قوانين العفو العام تثبت انها لها اضرارا على حقوق المرأة فعلي الرغم من استثناء قتل الشرف في هذا القانون، الا انه و خلال التنفيذ، تم أطلاق سراح قتلة النساء، ونحن نطالب بأن يتم تنفيذ هذه القوانين بشكل عادل .

٤ - تنفيذ حصة المشاركة السياسية داخل الحكومة، بنفس الطريقة التي تم تنفيذه بها في البرلمان. جميع المؤسسات وعملية التوظيف، نطالب بالمساواة في فرص العمل للنساء والفتيات.

٥ - أن يدرج في الميزانية العامة ميزانية الجنس الجندري. ينبغي أن تدرج خطة النوع الجندري في التصميم والمحتوى في جميع بنود الإنفاق في أي من الأقسام الأخرى من الميزانية بما في ذلك تنفيذ المشاريع المختلفة. يجب أن تؤكد الميزانية على أهمية التنمية البشرية، المساواة بين الجنسين، وينبغي أن يكون هناك معيارا لتنفيذها والموافقة عليها.

٦ - توفير المساواة في النوع الاجتماعي بين المرأة والرجل كشرط للتغيير الجذري في نظام التعليم.

٧ - العمل بشكل منهجي من اجل تعليم اجتماعي سليم، وفصل قضية العنف والجوانب الاجتماعية والثقافية، وتجريم جميع الدعاوى المباشرة وغير المباشرة في المنابر سواء داخل المساجد أو في وسائل الإعلام.

إحصائية قتل النساء في محافظة كركوك

قام تجمع (لا للعنف ضد المرأة) يوم الإثنين (٢٢ نيسان – أبريل

تقرير حول العنف ضد النساء والبنات في العراق

٢٠١٣) بعقد مؤتمر موسع حول ظاهرة قتل النساء في محافظة كركوك، وبحضور عدد كبير من وسائل الإعلام والناشطين في مجال حقوق المراة. وقالت الناشطة (روناك علي) في المؤتمر الذي حضره مراسل وكالة (وارفين): "نحن تجمع لا للعنف ضد المرأة، ضمن احدى نشاطات التجمع جمع بيانات واحصائيات عن حالات قتل النساء في نطاق محافظة كركوك وبالاعتماد على المصادر الموثوقة، ومن الأهداف الأساسية للتجمع هو العمل على تقليل حالات قتل النساء وبناء السلام داخل الاسرة الكركوكية.

وبتحليل البيانات تم التوصل الى نتائج، ففي عام (٢٠١٢) كانت مجموع حالات قتل النساء قد بلغت (١٢١) حالة، من بينها حالات القتل بالعيارات النارية وبلغت (٣٣) حالة، وحالات الانتحار بالحرق كانت (٦٥) حالة، وحالات القتل نتيجة المشاكل الاجتماعية كانت (١٠) حالات، وبلغت عدد حالات القتل بالذبح والشنق (١٣) حالة".

وتابعت (روناك علي) قائلةً: أن "حالات قتل النساء في الاشهر الأولى من هذا العام بداية شهر (كانون الثاني / ٢٠١٣) وحتى (٢٠ / نيسان – أبريل/ ٢٠١٣) بلغت (٢٨) حالة، وعلى النحو التالي:

حالات القتل بالعيارات النارية (٨) حالات، وكانت عدد حالات الانتحار بالحرق قد بلغت (١٥) حالة، وحالات القتل نتجية المشاكل الاجتماعية (٥) حالات.

ومن الاحصائية اعلاه تبين إزدياد نسبة حالات قتل النساء في العام الحالي (٢٠١٣) مقارنة بالعام الماضي حيث سجلت (١٩) حالة قتل من تاريخ (١ / كانون الثاني) الى (٢٠ / نيسان – أبريل / ٢٠١٢) بينما في هذا العام وفي نفس المدة الزمنية بغلت (٢٨) حالة اي هناك (٩) حالات قتل قد ازدادت".

وأوعزت (روناك) قائلة "ان من اسباب إزدياد حالات قتل النساء هي قلة الوعي في المجتمع وعدم اللجوء الى لغة الحوار في حال حدوث المشاكل وازدياد ظاهرة التسلح في المجتمع وعدم وجود قوانين كفيلة بحماية المراة بشكل مباشر وتسلط الاعراف القبلية على المجتمع والزواج بالاكراه وزواج القاصرات والاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا والتحرش عن طريق الهواتف النقالة والانترنيت".

وإقترح التجمع عدة إقتراحات للحد من ظاهرة قتل النساء فقد اكدت روناك علي "نحن نقترح نقاط تعد كحلول كفيلة للتقليل من ظاهرة قتل النساء منها فتح مأوى للنساء المعنفات والمهددات بالقتل والاسراع في تشريع قانون العنف الاسري وتفعيل اقسام حماية الاسرة والطفل والشرطة المجتمعية والاعتماد على الكوادر النسوية لمتابعة المشاكل والحد من ضاهر التسلح وتفعيل دور الكوادر التدريسية لتوعية الاهالي من خلال مجالس الاباء والمهات للحد من ظاهرة العنف الاسري.

غالبية نساء العراق يتعرضن للعنف النفسي

أشارت دراسة أعدتها مؤسسة وارقين لقضايا المرأة، ان نسبة النساء اللواتي يتعرضن للعنف النفسي نسبة كبيرة وصلت الى (٢٣) في خمسة عشرة محافظة عراقية كانت محافظة القادسية في مقدمة المحافظات التي تتعرض النساء الى العنف النفسي المتمثل بـ الاهانة والشتم وعدم الاحترام تمثلت بـ (٤٠ %) من العينة التي شملتها الدراسة.

وبينت الدراسة ان ثاني محافظة يوجد فيها العنف النفسي المتمثل بالاهانة و الشتم ضد المرأة هي النجف اذ كانت (٣٢%) ثم تلتها البصرة التي كانت النسبة فيها (٣٠%) بعدها جاءت نينوى وكانت النسبة فيها (٢٧%).

الدراسة التي شملت خمسة عشرة محافظة شملت توزيع استمارة على (٢٥٠٠) أمرأة وتم توزيعها بحسب نسبة السكان المقيمين في تلك المحافظات، الى جانب ان الدراسة شملت فقط المدن الكبيرة وخاصة مراكز الاقضية كون نسبة السكان فيها مرتفعة اذ تم توزيع (٦١٤) عينة في بغداد وهي النسبة الاكبر ثم (٢٨٤) في نينوى واقل نسبة كانت في محافظة مثنى وكانت (٦٣) استمارة من استمارات الاستبيان الذي استندت عليه الدراسة.

واقع العنف النفسي ضد المرأة الذي جاء في الدراسة شمل (الاهانة والشتم او عدم الاحترام، العصبية وتعكير المزاج، الاستهزاء من قبل مجموعة، التهديد بالضرب او القيام برمي الاشياء، الصراخ على المرأة، الاكراه على القيام بأمر دون الاقتناع به، الاستهزاء بالشكل والمظهر و اخيرا التهجم من اشخاص يحبون المرأة).

وفيما يتعلق بالعصبية وتعكير المزاج كانت القادسية في المرتبة الاولى تمثلت بـ (٥٠%) من العينة اشاروا انهم كثيرا ما يتعرضون الى العصبية وتعكير المزاج تلتها النجف والنسبة الاقل كانت في محافظة المثنى (١٧ %) من اللواتي يتعرضن للعصبية.

واحدة من المحاور المهمة التي شملتها الدراسة في محور من الاستبيان هو الاستهزاء من قبل المجموعة ايضا كانت

القادسة في المرتبة الاولى وبنسبة (٤٠%) من عينة الدراسة و اقل المحافظات كانت بغداد و النسبة سجلت فيها (١٦%).

وفيما يخص التهديد بالضرب بين الاستبيان ان اعلى نسبة تمثلت بـ (٣٥%) في محافظة القادسية ايضا و (٣١%) من عينة الدراسة في البصرة قالوا انهم يتعرضون كثيرا للتهديد بالضرب و بعدها محافظة بغداد بنسبة (٢٩%) واقل المحافظات كانت واسط وبنسبة (١٤%).

الاكراه على القيام بأمر دون الاقتناع به من قبل النساء اوضح ان هذه النسبة تتراوح وتتقارب في اكثر المحافظات اذ تبين ان النسبة الاعلى في محافظة القادسية (٤٢%) و البصرة (٤٠%) النجف وبنسبة (٣٣%) ثم محافظة بابل بنسبة (٣١%) وديالى وبنسبة (٢٩%) وبعدها محافظة الانبار (٢٨%) و المحافظة الاقل التي يتم اكراه المرأة على القيام بأمر ما كانت المثنى (١٦%) ومحافظتي ذي قار و واسط (١٧%) من عينة الدراسة.

اما فيما يتعلق بالاستهزاء بالشكل والمظهر جاءت البصرة الاعلى نسبة (٣٩%) والقادسية (٣٣%) ومحافظتي صلاح الدين وكركوك (٢٨%) وفيما يتعلق بالصراخ على المرأة ايضا جاءت القادسية الاعلى نسبة وكانت (٤٤%) جاءت بعدها محافظة ميسان بنسبة (٣٧%) ونينوى (٢٩%).

وفيما يتعلق بنسب النساء اللواتي يتعرضن للتهجم من اشخاص يحبونها احتلت ذي قار النسبة الاعلى بعدم وجود هذا الامر اي اجابوا بـ كلا على سؤال فيما اذا يتعرضون للتهجم من اشخاص يحبونهن و بنسبة (٥٧%) ثم القادسية (٥٥%) الى جانب ان الامر الذي يحدث كثيرا للنساء بهذا الخصوص كان في محافظة البصرة (٣٣%) و (٣٢%) في محافظة كربلاء.

النسب الاجمالية لتعرض النساء للعنف النفسي وفق الدراسة كانت كبيرة وهو ما استوجبت ان تقدم الدراسة مجموعة كبيرة من المقترحات بخصوص تحسين واقع المرأة في المحافظات الـ (١٥) تمثلت بشكل اساس برفع التوعية العائلية واتاحة الفرصة امام المرأة للمشاركة في النشاطات الاجتماعية و الدعوة للمساواة بين الجنسين في العائلة والمجتمع والعمل على اعلاء شأن ومكانة المرأة في المجتمع وتوعية المرأة على حقوقها و التمسك ببنود عقود الزواج.

الدراسة هي ضمن مشاريع مؤسسة وارفين(WARVIN) الخاصة بقضايا المرأة في اربيل و اقامتها ضمن مشاركتها في برنامج العدالة في متناول الجميع بدعم من الشعب الامريكي (USAID)

مديرة جمعية نساء بغداد: يجب انصاف النساء وتثبيت حقوقها دستورياً

المرأة في العراق عانت الامرين وبالاخص بعد أن تحولت ساحات بغداد وما حولها إلى مناطق نزاعات طائفية وحزبية ضيقة فكانت للمرأة النصيب الأكبر من المعانات فمن جهة تقع عليها تسير امور البيت ومن جهة اخرى كانت تشارك بمؤازرة عوائل ضحايا الذين سقطوا على يد الارهابيين، مشاركتها كانت كبيرة حينما كانت تثكل أو ترمل أما الاهتمام وبصيغة تعتبر العدالة مضمارها الانسب فقد كانت طي النسيان.

النساء في بغداد بدأ حراكهن ضد واقع مزري يملي عليهن اثبات الوجود والخروج من التسلط الذكوري في مجتمعها العراقي، وعن التطورات التي برهنت عليها المرأة منذ السقوط وإلى يومنا هذا، السيدة ليزا نيسان مديرة جمعية نساء بغداد وفي حديث هاتفي صرحت لوكالة وارفين" بأننا في جمعية النساء في بغداد حضرنا مسودة مشروع لحماية المرأة من العنف الأسري ونأمل أن يكون قابلاً للتنفيذ في العام الجديد.

مؤكدة بأن الدستور العراقي خصص للمراة العراقية نسبة ٢٥% وعلينا مراعاة الدستور بأعتباره المرجع الأول والأخير لحل القضايا العامة في البلاد وعلى رأسها قضية المرأة، وأن هذه النسبة يجب أن تحقق للمرأة دورها في السلطات الثلاث " التشريعية والقضائية والتنفيذية " ولا يجب أن تكون الأمور مجرد أقتراحات ذكورية تفرض علينا اتباعها، معتبرة في الوقت نفسه وجود وزيرة واحدة ضمن الحقائب الوزراية في العراق أكبر تهميش للمرأة ودورها.

كما واضافت ليزا بأن القانون يعرقله التسلط الحزبي والطائفي وتؤخذ الأمور من هذين الأمرين لتكون المرأة مرشحة لمنصب سيادي أو غيره من المناصب المخصصة في دوائر الدولة، وعلينا التيقن بان هذه المفاهيم باتت قاب قوسين أو ادنى وأنها لن تخدم المجتمع أبداً.

وفسرت السيدة ليزا تعاسة المراة العراقية بالوضع السياسي وخلافات الاطياف والطوائف بالإضافة إلى الوضع الإقتصادي الذي حكم زمام الأمور في بغداد عدا عن حالات الزواج المبكر التي تعاني منها النسوة في بغداد، مسترسلة بأن العنف قوامه الثقافة الأجتماعية والتي بدأت المرأة العراقية وبكثافة غير متوقعة تنشط وتضحي لرفع حالات العنف ضد المرأة، أما عن الاحصائيات الموجودة والتي تشير لمدى تعرض المرأة للعنف والعنف الاسري قالت: ليس لدينا أحصائية رسمية ولكن حسب ما قمنا به من جمعية النساء في بغداد وغيرنا من المنظمات النسائية النشطة تبين بأن ٢٠% من النساء تتعرض للعنف عن كل شهر، والرقم مرعب جداً إذا ما قيس عالمياً لتبين بان المرأة العراقية هي أكثر نساء العالم عرضة للعنف والأضطهاد.

عن أسباب تاخر نهوض المرأة فقد أكدت ليزا بأن الأمر مرتبط بسيطرة الحزب ومفاهيمه الضيقة على زمام الأمور في العراق فالعناصر الحزبية هي اكبر شريحة وأكثر قوة من المستقلين وجمعيات حقوق الانسان والمجتمع المدني يعملون بجد لتجاوز عقبة الحالت الحزبية التي تأكل من جسد الدولة وعلى رأسها حقوق المرأة.

لماذا تستمر ظاهرة ختان الاناث رغم منعها و مخاطرها؟

فقدت الطفلة سهير الباتع حياتها وهي لم تكمل ثلاثة عشر ربيعا في محافظة الدقهلية المصرية أثناء إجراء عملية ختان لها.

وكانت مصر حققت تقدما في مجال مكافحة ختان الإناث بعد تكثيف الجمعيات الأهلية حملات التوعية وصدور قانون لتجريم الظاهرة في ٢٠٠٨.

لكن الظاهرة لا تقتصر على مصر، بل هي شائعة الانتشار في السودان واليمن وكردستان العراق وغيرها من الدول. فقد أظهر مسح اجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ٧٢ بالمئة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥-٣٠ عاماً خضعن للختان مقارنة بـ ٩٦ بالمائة بين الفئة العمرية نفسها خلال المسح الديمغرافي الصحي لعام ١٩٩٥.

فقد اشارت دراسة قامت بها منظمة غير حكومية اسمها "الوادي" في اقليم كردستان العراق عام ٢٠٠٤ الى ان نسبة النساء اللواتي تعرضن للختان في بعض مناطق الاقليم تصل الى اكثر من ٨٠ بالمائة. والختان هو قطع بعض الاجزاء من العضو التناسلي لدى الفتاة وغالبا ما يتم في سن مبكرة تقوم بها قابلات في الغالب من دون تخدير وباستخدام ادوات بدائية غير معقمة مثل شفرة الحلاقة او غيرها من الادوات الحادة. وتتم معالجة النزيف الناجم عن الختان بوضع الرماد على الجرح او اجبار الضحية على الجلوس في حوض من المياه المثلجة.

وتؤكد الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة ان من بين المضاعفات الصحية المباشرة لها النزيف الحاد والالتهابات التي يمكن ان تؤدي الى وفاة الضحية. اما الاثار النفسية والاجتماعية على المرأة على المدى الطويل فتشمل مصاعب في الانجاب والبرودة الجنسية او فقدان الاحساس بالمتعة الجنسية الى الابد وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية ونفسية مدمرة عليها.

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130620_egypt_genital_mutilation.shtml

منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات (KMEWO)

تقدم خدماتها للنساء وخاصة الناطقات بالكردية والعربية في شمال وجنوب شرق لندن في المجالات التالية:

الاستماع الى مشاكلك في سرية تامة ومن وجهة نظرك وبدون اية أحكام مسبقة.

تقديم المعلومات اللازمة لحل مشاكلك وشرح الخيارات المتوفرة لك.

الاتصال بمؤسسات الدولة المعنية بالمساعدة والخدمات.

مرافقتك عند المقابلات وتوفير الترجمة الضرورية لشرح مشكلتك.

البحث لك عن مكتب محاماة في حالة احتياجك الى نصائح قانونية.

كتابة رسائل لشرح مشكلتك والدفاع عن موقفك.

تقديم النصح والارشاد اللازم لحصولك على فرص التعليم، السكن والعمل.

تقديم الدعم والمساندة العملية في حالة تعرضك للختان، العنف المنزلي، الزواج الاجباري والتهديد بقتل "الشرف".

يمكنك الاستفادة من الخدمات الأخرى للمنظمة وهي:

المشاركة في دورات التدريب لاسترجاع الثقة بالنفس.

الاستفادة من فرص المساهمة والعمل التطوعي مع المنظمة.

مشاركتك وأطفالك في البرامج الترفيهية للمنظمة الى الاماكن التعليمية والأثرية والثقافية والملاهي في لندن.

الرجاء الاتصال بالارقام التالية:

مكتب شمال لندن Archway
Tel: 020 7263 1027

مكتب جنوب شرق لندن Southwark
Tel: 020 7708 0057

توجد خدمات اتصال 24 ساعة يوميا: ٠٧٧٤٨٨٥١١٢٥

البريد الالكتروني: info@kmewo.org

في الحالات الطارئة اتصلي ب 999

أو خطوط مساعدة العنف المنزلي الوطنية: ٠٨٠٨٢٠٠٠٢٤٧

ظاهرة العنف ضد المرأة

بقلم: اخلاص نمر nimiriat@hotmail.com

* أصبح مصطلح العنف ضد المرأة من المصطلحات التي ترد يومياً في الحياة العامة بقصد أو غير قصد وذلك لان الفعل "العنيف" تجاه النساء قد توسعت دائرته وصار يمارس يومياً على الضحية رغم أن العالم يتقدم وبخطى متسارعة في دروب العولمة والحداثة، الا أن ذلك لم يمنح المجتمع الامن والامان خاصة المرأة التي تتشابه مشكلاتها في كل دول العالم وفقاً للثقافة السائدة في كل دولة، اذ يمارس عليها العنف والشد والقوة فيسبب ذلك أضراراً مادية أو معنوية او نفسية جراء شتم وضرب وقتل واعتداء يأتيها من الرجل الشريك الأصيل في مجتمعها الصغير كزوجة وفي مسيرة المجتمع كشقيق لها في بناء الوطن وتقديم الأجيال .

* العنف ضد المرأة لغة يلجأ اليها المجتمع العاجز دائماً عن استعمال وسيلة تخاطب غيرها اذ يحلو له تحريك الحزن والكآبة في داخلها للوصول للخضوع عبر لغة العنف التي تقابلها لغة التسامح تارة من الجانب الانثوي املاً في "ستر الحال" وتارة يبقى الجهل وافتقار ثقافة المعرفة بالحقوق سبباً في أسباب تواصل العنف الذي يتعدى الحدود ويتجاوزها. ولعل استمرار العنف وفق الأسباب التي ترد وتظهر في المجتمع ان لم يكن يومياً فإنها تعود الى العادات والتقاليد البالية التي تقوم على التمييز وتكبير الدور الذكوري الذي يغتنم الفرصة لتبدأ رحلة الهيمنة التي تتأصل في المجتمع كثقافة وعادة بعد ذلك .

* للبيئة المحيطة أثر واضح في افراز سلسلة من العنف يزيد من تماديها العوامل النفسية التي تقود احياناً الى الاحباط ومن ثم فقدان السيطرة على النفس والاتجاه نحو اسقاط الكامن برمته على الشريك الذي يتلقى الضربات عنفاً موجعاً ،وترتبط هذه الحالة بالعوامل الاقتصادية ومستوى معيشة الفرد الذي يعاني غالباً الفقر والجوع الذي يسبب ضغطاً فاعلاً وقوياً يؤدي لصب الغضب العنيف من جانب الرجل باتجاه المرأة والطفل معاً..

* العنف قديم في المجتمع وعلاجه يبدأ بتغيير المفاهيم السائدة والتي ما يزال البعض يتمسك بها ويستمد منها تشريعاته الخرقاء التي تصبح «أس «التعامل مع المرأة والأسرة النسائية فيزيد في عدوانيته تجاهها، ولقد اثبتت الدراسات ان هناك نساء ما بين «٥١-٤٤» عاماً يفقدن حياتهن بسبب العنف ..

* اذا يبقى «استئصال» العنف من المجتمع أحد التحديات التي تواجه المجتمع - على اختلاف شرائحه ووظائفه القيادية ووحدات مكافحة العنف المتخصصة وتلزمه بالنهوض بالمرأة وفتح آفاق التبصير أمامها ليصبح التحول نحو ايجابية المعرفة أحد المناهج المطلوبة .

* فالعنف ضد النساء اصبح الشغل الشاغل في الآونة الاخيرة وذلك لما تشهده مجالس الاهل اولا من (معالجات) للعلاقة الاجتماعية في وسط الاسرة وما تشهده كذلك ساحات العدالة من شكاوى وطلاق لأسباب يدخل جُلها ضمن العنف الاسري الجسدي والمعنوي واللفظي والمرأة هنا هي الاكثر تعرضا للعنف فحرمانها من التعليم مثلا يدخل في دائرة هذا العنف وتقييد حريتها باسم الشرف يدخل ضمن ذات الدائرة رغم ان غرس المفاهيم الصحيحة والتربية السلوكية السليمة داخل الاسرة هو ما يحمي هذا الشرف من الاختراق كذلك التسلح بالعلم ونبذ الجهل من اهم ركائز المعرفة الاخلاقية المرتبطة بالاتجاه العام والخاص لكل فرد في المجتمع وليس المرأة وحدها التي يجب ان تتمتع بكرامتها وانسانيتها في المجتمع الذي تعيش فيه بل وتساهم في بنائه .

* فالمرأة في مناطق النزاع والاحتراب هي الخاسر الاول لما تتعرض له من ارهاب يومي وصراع طائفي وتهجير من مكان الى آخر ما يفقدها حقها في الاستقرار والتمتع بالحياة اسوة بنظيرتها التي تجد ذلك في المجتمع الآمن رغم بعض الخروقات المتفاوتة في المجتمع الآمن نفسه .

* الجهل بحقوقها يضع المرأة في مواقف هشة وضعيفة يجبرها احيانا على التنازل عن مجملها لتنعم بحريتها في حالات (الطلاق) مثلا بيد ان هذا الحل الآن اصبح من مكبلات القيمة الانسانية للمرأة التي تود التخلص من الاعباء التي قصمت ظهرها جراء المحاكم وكثرة التردد فيها وحينها يغتنم الشريك (الفرصة الذهبية) تلك لاجبارها وبقوة على التنازل مقابل حريتها لتأخذ علاقة المودة والرحمة التي ذكرها القرآن (المساومة) منهجا حتميا اخيرا ..

* غياب معالجة السياسات الاقتصادية وتردي الاقتصاد داخل المجتمعات المختلفة من بينها السودان الذي تعاني غالبية مواطنيه ونساؤه خاصة من فقر مدقع يدفع بالحياة الى مستوى مرتفع من الصعوبة والعجز والذي يجد فيه الشريك نفسه في وضع اجتماعي ونفسي حرج يقوده الى اسقاط هذا العجز على المرأة الاخت الزوجة ما يجعل الحياة بينهم تتصف بـ (التأزم)والاستحالة احيانا فتصبح بذرة خصبة للعنف ..

* اتجاه الدولة لخلق مؤسسات أمنية وإطلاق يدها نحو تعديل السلوك العام، أمر يصفع كرامة المرأة وينتهك حقوقها بوصفها إنسانة أولاً وفرداً في المجتمع يجب ألا توجه نحوه أسلحة «دمار شامل» مغلفة بـ «نظام» عام يلجأ لأساليب قمعية وعقوبات الجلد في مواجهة المشكلات بمباركتها..

* إذاً مراجعة القوانين أمر ضروري لتعزيز مكانة المرأة وقيمتها الإنسانية والأخلاقية، والاتجاه نحو الاشتراك والمصادقة على القوانين الدولية التي تعزز مكانة المرأة وتقوي خطها الدفاعي، وبالتالي حمايتها تماماً بعيداً عن «ازدواجية» المعاملة من خلال تكوين وحدة لحماية العنف ضد المرأة بينما العنف يقع قريباً جداً من دائرة الحماية .

* هنا يأتي دور الدولة في الوفاء والالتزام بإنهاء هذا العنف وقطع دابره، وذلك عبر إرادة سياسية قوية تؤكد الالتزام بوضوح وشفافية، وتدعم اتفاقيات رفع الغبن وإزالة العنف من مجتمع النساء عبر خطط متعددة الاتجاهات لتكريس وتثبيت حق المرأة في المجتمع والتمتع به كاملاً غير منقوص، مع دراسة كافة البيانات الواردة والعمل على التصدي للعنف الموجود في مجتمعها وفق المسوحات التي دعمت هذه البيانات، مع إغلاق جميع الثغرات حتى لا تصبح منافذ سهلة تؤدي لزيادة رقعة الفعل .

* إن محاولات الغوص داخل المجتمع وبكثافة يعد أحد المفاتيح من أجل مجتمع يميل لاقتلاع العنف ضد نسائه، وذلك عن طريق التوعية الجادة التي ترفع عن كاهل المرأة الاستسلام والخنوع والتركيع، الامر الذي يؤكد على أن حقوقها تتراجع يوماً بعد يوم للوراء كلما ازدادت نسبة وجود هذا الوصف والتبليغ عنه .

* ويأتي تمكين المرأة بذات التوعية في المجتمع من ناحية اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومنحها الفرصة داخل «المطبخ السياسي» لرسم ملامح الطريق القادم بجانب الرجل الذي يرسم هو الآخر.. صحيح جداً أن هنالك نساء في مناصب قيادية بـ«تعيين حكومي»، ولكن ما نصبو إليه هنا هو «صنع القرار» ـ وليس إكمال الواجهة الحكومية بتعيينها ـ الذي يدفع العنف ضد المرأة، وذلك بالوقوف ضد التشريعات والقوانين والأنظمة التي تحد من تطورها وتقدمها، بل تكبلها دائماً وتسقط حقها، وهنا على الحكومات تحقيق وتسهيل دور المرأة الحقيقي والفاعل في مهر القرار الذي تصدره المرأة باعتبارها امرأة تمثل شريحة كاملة تنتظر رفع العنف عن حياتها ومسيرتها .

* في ورشة العنف ضد المرأة رفعت الأستاذة أميرة الفاضل وزيرة الضمان الاجتماعي صوتها بضرورة تعديل قانون النظام العام، ولعل هذه خطوة في الطريق القادم لصوت يمثل «الحكومة» ويلفت نظرها في ذات الوقت نحو عنف يمر عبر قوانينها ضد المرأة في السودان، مما يتعين على الحكومة «الوفاء الكامل «لهذا الصوت، والالتزام بإلغاء النظام العام وليس تعديله فحسب .

العنف الأسري

حسام خالد

العنف الأسري كمفهوم هو سلوك عدواني موجه من واحد أو أكثر من أفراد الأسرة تجاه فرد أو أكثر من أفراد ذات الأسرة .. بحيث يكون هذا السلوك فيه ترجيح لميزان القوة بكفة الطرف المعتدي مما يخلق طرفاً ضعيفاً غير قادر علي مواجهة هذا العنف ..

هذا السلوك العدواني لا يقتصر فقط علي العنف الجسدي وإنما يمتد ليشمل كافة أشكال الإعتداء المادي كالإعتداء الواقع علي الجسم .. والإعتداء المعنوي الواقع علي الفكر والإرادة .. والإعتداء اللفظي ..

المعروف أن الأسرة السليمة هي الأساس لمجتمع سليم .. وجيل سليم .. وتعرض الأسرة لأي شكل من أشكال العنف الأسري .. يؤدي بالضرورة إلي خطر محدق يحيط بالأسرة كخلية من خلايا المجتمع .. وكونها المحيط التربوي الأساسي للطفل .. والعنف الأسري في حد ذاته عبارة تحتوي قدرً كبيراً من التناقض في مدلولها .. فالمفروض بالاسرة أن تكون هي الراعي الأكبر لمصالح أفرادها وأن تقوم علي الإحترام والمودة والتعاضد .. لا علي العنف والاضطهاد ..

العنف الأسري من الظواهر التي اتخذت لها مقعداً ثابتاً في كافة المجتمعات دونما استثناء أو تمييز .. مما حدا ببعض المتخصصين إلي استبعاد الأسباب الدينية والإختلافات المجتمعيه ومستوي التحضر من طائفة الأسباب التي حالت دون تمركزه في مناطق دون أخري .. مما يدفع إلي التساؤل عن حقيقة الأسباب التي جعلت منه آفة تجتاح الأسر والمجتمع في العالم بأسره ..؟؟؟

المصدر:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=149584

حول أهمية الثقافة عن العنف الأسري

محمد أبو هزاع هواش

العنف الأسري وباء صامت. نعرف بوجوده ولانعمل الكثير من أجل توقيفه وتثقيف البشر حوله. شاهدت البارحة إعلان يدعوا فيه مركز رعاية أسرة مختص بالمهاجرين الشرق أوسطيين إلى ملئ شاغر فيه حيث على الموظف الجديد العمل مباشرة مع أسر تمر بأحداث عنيفة. بالطبع نحن بحاجة إلي مايسمونه بالعمال الإجتماعيون/السوشال وركرز/ وفي مجتمعاتنا المهاجرة هذه الأيام نحن بحاجة لهذا اليوم أكثر من أي وقت. تواجه المجتمعات المهاجرة مشاكل كثيرة وتحاول الدول المضيفة توفير رعاية إجتماعية قدر الإمكان. هنا تدخل المؤسسات الدينية وتحل محل المنظمات الحكومية والغير حكومية وتملأ الفراغ قدر المستطاع. من المتوقع أن يكون المسجد والكنيسة/أعرف هذا شخصياً/ في البلد المهاجر المكان للدعم الإجتماعي للمهاجر ومن ضمن ذلك يقع العنف الأسري.

تقوم الكنيسة والجامع في المهجر بدور فعال في حياة المهاجر. يحدث هذا بسبب نقص الثقافة التطوعية الإجتماعية في الحضارة الشرق أوسطية. لايوجد مؤسسات متجذرة في الشرق الأوسط سوى الدولة ونقل المهاجر الكثير معه من بلده/بلدها الأم. عندما تحدث حوادث العنف الأسري لانخبر عنها ولانعرف أين نذهب بها؟ هذا واقع معظم المجتمعات المهاجرة وليس الشرق أوسطيين فقط.

محاربة العنف الأسري تتم بالأخبار عنه بسرعة وللجهات المختصة.

علينا دعم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المختصة في هذا الأمر.

كذلك علينا محاربة التمييز ضد المرأة لأنه من أهم أسباب العنف الأسري.

وأخيراً وأهم من كل شيئ: محاربة العنف وأصل العنف في بلادنا.

معاً ضد العنف الأسري.

المصدر: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=195799

الآثار النفسية والإجتماعية والإقتصادية للعنف الأسري على المرأة والمجتمع المحلي

حلمي ساري

مقدمة

على الرغم من أن مشكلة العنف الذي تتعرض له النساء في المجتمع العربي ليس أمرا طارئا وجديدا، إلا أن ارتفاع نسبة وقوعه، وتعدد أشكاله التي تأخذها ويتمظهر بها في الوقت الحاضر، و الآثار السلبية التي يتركها على المرأة والأسرة والمجتمع، دفع بالباحثين من مختلف التخصصات لتحليل هذه المشكلة الاجتماعية. فإظهار العنف، بوصفه أحد أساليب الإيذاء (Abuse)، في وسائل الإعلام – مثلا – من خلال عشرات الأفلام التي تصوره أسلوبا أمثل في حل المشكلات، والتهديد بالحرب والإختطاف، والإعتداء على الاطفال، وضرب كبار السن، أو اهمالهم، وتزايد حالات الإغتصاب بأشكاله المختلفة – وبخاصة الجنسي–.....، كلها علامات وشواهد ومظاهر جلية تدل على مدى استشراء وتفاقم هذه المشكلة في السنوات الأخيرة، حيث غدت تتمأسس في مؤسسات المجتمع كافة دون استثناء، وتتبدى في كافة سلوكاتنا اليومية.وعليه، فإن العنف بشكل عام، العنف الأسري بشكل خاص، يعد مشكلة معقدة ترتبط بالعديد من العوامل والمتغيرات التي يسهم كل منها بدور واضح في وقوعها، كالمتغيرات الإقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، والسياسية، ولكن تحديد هذه العوامل واسهاماتها في إحداث العنف، أمر لا يقع ضمن أهداف هذه الورقة، علما أن مثل هذا التحديد لا بد منه لتوضيح مفهوم العنف، وتحديد المظاهر التي يأخذها. لذا، سأقوم بالمقابل بتقديم تعريف مقتضب للعنف، وأقوم بتحديد أهم مظاهره لأنتقل بعدها إلى شرح وتحليل الآثار الناجمة عنه.

مفهوم العنف

يختلط مفهوم العنف بمفاهيم كثيرة لها دلالات ومعاني شبيهة به مثل الإساءة، والضرر، والإيذاء. ويعتبر الإيذاء أكثر هذه المفاهيم التصاقا وتداخلا معه. ومع ذلك، فالعنف غير الإيذاء. إذ يحمل الإيذاء معنى نسبيا يختلف باختلاف الأشخاص، والزمان، والثقافات والمجتمعات. ولهذا يمكن أن يفهمه الناس بطرق مختلفة، وينظروا إليه نظرات متباينة إلى درجة أن فعلا معينا يمكن أن يراه البعض عاديا ومقبولا (ضرب الأب لإبنه من أجل ارتكابه سلوكا خاطئا، أي أن نيّة الإيذاء غير موجودة عند الأب)، في حين قد يراه الآخرون فعلا مؤذيا وعدوانيا. هناك من لا يفرق بينهما، ويستخدمهما كمترادفين.

بمعنى آخر ، هناك العديد من الباحثين ممن يجمع بين العنف والإيذاء. ومع اقتناعنا بضرورة التمييز بينهما، إلا أننا لن نفعل ذلك هنا لأغراض تتسق مع أهداف هذه الورقة، لذا سنستخدمهما كمترادفين، علما أن "الإيذاء" هو مصطلح أعم وأشمل من العنف، وذلك أن اللجوء إلى العنف يترك أذى وضرر لتوافر عنصري القوة أو الضغط والنيّة. وأما الإيذاء فلا يشترط توافر عنصري النيّة في الإيذاء والقوة دائما. وبناءا عليه، فإنه يمكننا تقديم التعريف التالي للعنف الأسري: -

"هو أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة مما يترتب على ذلك تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقا لما يمليه النظام الإقتصادي – الاجتماعي السائد في المجتمع".

ومن هذا المنطلق، وبشكل أكثر تحديدا فإن كل عنف يشتمل على ثلاثة أبعاد هي ...

- الفعل Action
- المحتوى - Content النيّة Intent

- النتيجة (come –out) / Effect

إن الذي يعنينا هنا في هذه الورقة هو في الواقع البعد الثالث للعنف وهو النتيجة أو الآثار التي يتركها العنف على المعنّف أو المعنّفة. ولكن لا بأس قبل الانتقال إلى ذلك أن نتطرق بإيجاز، إلى المظاهر التي يأخذها الفعل العنيف لأنها ستساعدنا في فهم الآثار التي سنوليها اهتمامنا لاحقا.

مظاهر العنف

١. العنف الجسدي: وهو أشد وأبرز مظاهر العنف، ويتراوح من أبسط الاشكال الى أخطرها واشدها: (الضرب، شد الشعر، الصفع، الدفع، المسك بعنف، لوي اليد، الرمي أرضا، اللكم، العض، الخنق، الحرق، الدهس، ... الخ).

٢. الحصول على العمل، إجبارها على عمل ما لا تحبه، منعها من الاستمرار في عملها، عدم كفاية النقود التي تعطى لها، الاستيلاء على ممتلكاتها، تهديد ممتلكاتها الشخصية، عدم اعطائها مصروفها، الاستيلاء على راتبها، اجبارها على التنازل عن حقوقها في الميراث، ... الخ).

٣. العنف التعليمي: ويعني بأبسط اشكاله حرمان الفتاة من التعليم، أو اجبارها على ترك مقاعد الدراسة، تهديدها بإيقاف تعليمها، اجبارها على تخصص معين.

٤. العنف النفسي: وهو أي فعل مؤذ نفسيا لها ولعواطفها دون أن تكون له آثار جسدية (الشتم، الاهمال، المراقبة، عدم تقدير للذات، التحقير، النعت بألفاظ بذيئة، الاحراج، المعاملة كخادمة، توجيه اللوم، الاتهام بالسوء، اساءة الظن، التخويف، الشعور بالدنب اتجاه الاطفال).

٥. العنف الجنسي: وهو لجوء "الآخر" الى الاستدراج بالقوة والتهديد، إما لتحقيق الاتصال الجنسي مع الفتاة، أو استخدام المجال الجنسي في إيذائها (التحرش الجنسي، الشتم بالفاظ نابية، الهجر من قبل الزوج، الاجبار على ممارسة الجنس، الاجبار على القيام بأفعال جنسية لا تحبها المرأة).

٦. العنف الاجتماعي: وهو اكثر الانواع ممارسة ضد المرأة في المجتمع العربي، وهو أبسط معانيه... محاولة فرض حصار اجتماعي على الفتاة وتضييق الخناق على فرص تواصلها وتفاعلها مع العالم الاجتماعي الخارجي، وهو أيضا محاولة الحد من انخراطها في المجتمع وممارستها لادوارها: تقييد الحركة، التدخل في الشؤون الخاصة، تحديد أدوار المرأة، عدم السماح بزيارة الصديقات والاهل، عدم السماح باتخاذ القرارات، عدم الاستماع لها امام الاخرين، عدم دعم أهدافها في الحياة،...الخ).

الآثار النفسية للعنف على المرأة

قد يكون من الصعب حصر الاثار التي يتركها العنف على المرأة، وذلك لان المظاهر التي يأخذها هذا الجانب كثيرة ومتعددة. ومع ذلك نستطيع ان نضع أهم الآثار واكثرها وضوحا وبروزا على صحة المرأة النفسية والعقلية. (هذا بالطبع لا يعني أن المرأة تتعرض لها جميعها، بل قد تتعرض لواحد من هذه المظاهر حسب درجة العنف الممارس ضدها):

- فقدان المرأة لثقتها بنفسها، وكذلك احترامها لنفسها.
- شعور المرأة بالذنب إزاء الاعمال التي تقوم بها.
- إحساسها بالاتكالية والاعتمادية على الرجل.
- شعورها بالاحباط والكآبة.
- إحساسها بالعجز.
- إحساسها بالاذلال والمهانة.
- عدم الشعور بالاطمئنان والسلام النفسي والعقلي.
- اضطراب في الصحة النفسية.
- فقدانها الاحساس بالمبادرة والمبادئة واتخاذ القرار.

لا شك أن هذه الاثار النفسية، أو بعضها تفضي الى امراض نفسية أو نفسية – جسدية متنوعة كفقدان الشهية، اضطراب الدورة الدموية، اضطرابات المعدة أو البنكرياس، آلام وأوجاع وصداع في الرأس، ...الخ.

الآثار الإجتماعية للعنف

تعتبر هذه الآثار من أشد ما يتركه العنف على المرأة، ولا نبالغ اذا ما قلنا أنها الاخطر والابرز. ويمكن إبراز أهم واخطر هذه الآثار بما يلي:

1. الطلاق.
2. التفكك الأسري.
3. سوء واضطراب العلاقات بين اهل الزوج وأهل الزوجة.
4. تسرب الابناء من المدارس.
5. عدم التمكن من تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة نفسية واجتماعية متوازنة.
6. جنوح أبناء الاسرة التي يسودها العنف.
7. العدوانية والعنف لدى أبناء الاسرة التي يسودها العنف.

يحول العنف الاجتماعي ضد المرأة عن تنظيم الاسرة بطريقة علمية سليمة.

أي أنه يقف عائقا امام هذا التنظيم من جهة، ويبعثر دخولاتهم الاقتصادية ويششتها في أمور غير ضرورية من جهة اخرى.

الآثار الإقتصادية للعنف

يرى العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية أن الوضع اللاانساني الذي تعيشه المرأة في المجتمع، سواء المجتمعات العربية أم الغربية على حد سواء، ما هو الا نتائج لوضعها الاقتصادي السيء الذي لا يكاد يكون المسؤول عن جميع أوضاعها الاخرى (الاجتماعية والسياسية والنفسية). ونحن وإن كنا نتفق مع هذا الاتجاه في تحليل وضع المرأة العربية الراهن الى حد كبير، ومع ذلك نقول انه يصعب عزل هذه الأوضاع عن بعضها، وبالتالي يصعب عزل آثارها. فهي متداخلة إلى حد يكاد يكون من المتعذر فهمها منفردة، فعلى سبيل المثال فإن ظاهرة العنف الممارس على المرأة بشكل رئيسي، وعلى الأولاد بصفتهم الملحق داخل الأسرة، لا يعكس في الحقيقة حجم العنف المعنوي – والاجتماعي فحسب، بل أيضا حجم العنف الاقتصادي وبما يحدثه من خلل واضطرابات في البنية الاقتصادية. حيث يفوت هذا العنف على الأفراد فرص تدريبهم وإعدادهم لسد ثغرات العمل من جهة، واستيعابهم في سوق العمل بشروط أفضل من جهة ثانية.

ولعل أهم وأخطر الآثار السلبية التي يتركها العنف الإقتصادي على الأسرة والمجتمع هو إعاقة متطلبات التنمية الاقتصادية. حيث أن العنف مسؤول عن دفع أعداد من الأيدي العاملة غير الماهرة (ذكورا وإناثا) إلى سوق العمل وخضوعهم للظلم الاجتماعي والمعاملة المجحفة بحقهم. هذا في الواقع إن وجدوا أمامهم فرص عمل.

وبناءا على ما تقدم، ومع استمرار تدني نسبة مشاركة المرأة في العمل المنتج يمكن القول أن العنف الأسري يعيق اندماج المرأة في الحياة الإقتصادية – الإنتاجية، ويفوّت فرصة الدولة الإستفادة من الطاقة النسائية والشبابية الكامنة، وكذلك فرصة توظيف هذه الطاقات في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأخيرا ... يمكن القول بدرجة عالية من الثقة واليقين أن آثار العنف ونتائجه سواء على المرأة أو الأسرة أو المجتمع متداخلة ومتشابكة وما الفصل الذي قمنا به هنا بينهما سوى عملية توضيحية فقط، فالنتائج التي يتركها العنف إنما تتداخل وتتفاعل معا ويفضي بعضها إلى البعض الآخر ليشكل خطرا فعليا وجسيما يهدد البنى الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والمجتمع على حد سواء. ولعل أهم هذه الآثار يتمثل – كما أشرنا – في تهديد وإعاقة سياسات التنمية والتغير الاجتماعي. لذا، قد يتعثر تقدم المجتمع إلى الأمام، وتتعثر عملية التنمية الاجتماعية ما لم يتم مكافحة كافة أنواع التمييز ضد المرأة. وهذا التمييز الذي يقف إلى حد كبير وراء العديد من أشكال العنف الأسري، ولئن كنا غير معنيين، في نهاية هذه الورقة بتقديم استراتيجية خاصة لمكافحة التمييز الجنسوي، لأن ذلك لا بد من ذكر بعض الاجراءات السريعة التي تخفف أو تقلل من ممارسة التمييز أو العنف ضد المرأة وهي: -

١. إجراءات قانونية وبخاصة في مجال التشريعات وقوانين الأحوال الشخصية.
٢. إجراءات ثقافية واجتماعية واعلامية تتعلق بالموروث الشعبي والعادات والصور النمطية المجحفة بحق المرأة.
٣. إجراءات إقتصادية تسمح بدخول المرأة مجال العمل.

المصدر:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1615

وقاية المرأة من العنف وحقوق الإنسان المسؤوليات والتحديات

الدكتورة سامية الساعاتي

لما كانت حقوق الإنسان هي المقابلة لاحتياجاته، فإن الدعوة لحقوق الإنسان تعد جزءاً لا يتجزأ من الصحة النفسية، وعلم الاجتماع ، والخدمة الاجتماعية ، حتى أنه يمكن القول أن حقوق الإنسان هي المنظر، للممارسين والمشتغلين بالمهن الثلاثة المذكورة آنفاً، حيث يعملون خلال سعيهم إلى تلبية احتياجات الناس، على تعزيز حقوقهم الفردية والجماعية، وذلك بإحداث تغييرات اجتماعية في المجتمع بصفة عامة، فضلا عن تغييرات في أشكال تنميته المختلفة.

فتنمية الحياة مثلا، هي الشرط الأساسي لتبرير جميع الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان والحرية هي أثمن القيم الإنسانية بعد الحياة وأوثقها صلة بكرامة الإنسان ،والمساواة وعدم التمييز هي حجر الزاوية بالنسبة لمبدأ العدالة، والعدالة تتضمن ضمن ما تتضمنه إشباع حاجات الإنسان الأساسية ، واقتسام الموارد المادية على أساس المساواة والتضامن قيمة لا تعني فقط تفهم معاناة البشر وآلامهم والتواصل معهم، بل يشمل أيضا التوحد مع المتألمين واتخاذ موقف مؤيد لقضيتهم.

هناك صكوك دولية تضمنت وصفا للظروف التي صدرت فيها وأهدافها، وأهم الحقوق التي كفلتها وأهمها:

الصكوك التي توفر حماية خاصة مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، وتعنى هذه الصكوك بضمان حق ما يمكن وصفه بالفئات المستضعفة مثل المرأة ، والأطفال ، والأقليات ، والعمال المهاجرين وأسرهم وهى الفئات التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر من قبل الأخصائي النفسي ، والاجتماعي ، وأخصائي الخدمة الاجتماعية، نظرا لزيادة حجم الضغوط التي تتعرض لها هذه الفئات مقارنة بحجم الضغوط التي تتعرض لها باقي فئات المجتمع وعجزها عن مواجهة النمط الضغط بمفردها دون مساعدة وتضامن الآخرين .

وهناك تداخل بين تلبية احتياجات الناس والدفاع عن حقوقهم ويظهر هذا بوضوح في حالة مواجهة الفقر، فالأخصائي النفسي ، والأخصائي الاجتماعي ، وأخصائي الخدمة الاجتماعية عندما يحاولون مساعدة الفقراء في التغلب على ما يعانونه من مشكلات فإنهم يعملون في الوقت نفسه على الدفاع عن حق الفقراء في التمتع بحياة كريمة وآدمية وحقهم في العمل وفى الحصول على خدمات صحية وحقهم في التعليم والحياة في بيئة نظيفة.

ويظهر هذا التداخل أيضا في قضايا العنف ضد المرأة ولا سيما العنف البدني مثل الضرب ، والتشويه الجسدي (الختان) فإن التدخل هنا من قبل المتخصصين (طب نفسي- اجتماع- خدمة اجتماعية) للتوعية والوقاية وإعلام الوالدين مثلا بخطر عملية الختان إنما يعد حفاظا على حق الفتاة في حماية سلامة جسدها ، وهو حق تقرره المواثيق الدولية، وأصعب الأمور في هذا الصدد هو اتخاذ القرارات والأولويات من قبل المتخصصين التي عادة ما تكون مصحوبة بصدام بين القيم مما يصعب معه اتخاذ قرار دون قدر كبير من التفكير والفهم لأبعاد المشكلة.

العنف ضد المرأة: أرقام وإحصائيات:

(١) أسفر بحث المرأة الجديدة الذي قدم لمؤتمر بكين عن الأرقام الآتية :
(٦٦%) من نساء عينة البحث تعرضن للإهانة في أماكن عملهن.
وقد اتخذت الإهانة في (٧٠%) من هذه الحالات الطابع الجنسي، و(٣٠%) من الحالات التحرش بالكلام الجنسي ، والتحرش باللمس (١٧%) ، والغزل المباشر(٢٠%).
وقد أظهر البحث أيضا أن ما تعتبره النساء عنفا موجها من أزواجهن يتبلور في ما يلي:
المنع من الاختلاف (٨٨%)
المنع من السفر (٦٩%)
المنع من الخروج (٨٢%)
المعاشرة الجنسية بالإكراه (٩٣%)
(٢؟) اعترف الإعلام المصري بالعنف الذي يمارس ضد المرأة المصرية ، فقد نشرت جريدة الأهرام الرسمية في عددها الصادر يوم ٧/٢/١٩٩٧ بعض الأرقام المستقاة من بحث أجراه المجلس القومي للسكان.
وقد ظهر من البحث أن (٣٥%) من المصريات المتزوجات تعرضن للضرب من قبل أزواجهن على الأقل مرة واحدة منذ زواجهن وأن الحمل لا يحمى المرأة من هذه العنف وأن (٦٩,١%) من الزوجات يتعرض للضرب في حالة رفضهن لمعاشرة الزوج وأن (٦٩,١%) يتم ضربهن في حالهم الرد عليه بلهجة لم تعجبه وقد اعتمد هذا البحث على سبعة آلاف زوجة في الريف والحضر وتبين من البحث أيضا أن المرأة الريفية تتعرض للضرب أكثر من المرأة الحضرية .
(٣) وقد شهد عام ١٩٩٦ منحنى جديدا في العنف الموجه ضد المرأة المصرية ، وخصوصا جرائم الاغتصاب التي احتلت رأس القائمة. وقد وصلت جرائم اغتصاب الفتيات الصغيرات إلى مستوى ينذر بالخطورة لما تضمنه من ظاهرة جديدة كان منها

اشتراك أكثر من رجل في اغتصاب طفلة واحدة، واغتصاب التلميذات بواسطة مدرسيهن وأخيرا حرق وتمزيق الضحايا لإخفاء هذه الجرائم.

ويصنف علماء النفس الاغتصاب على أنه أبشع أشكال العنف، نظرا للتأثيرات النفسية الضارة التي يلحقها بالأفراد والمجتمعات.

أما عدد ضحايا جريمة الختان خلال عام ١٩٩٦ بالرغم من قرار وزير الصحة بتحريم إجراء عمليات الختان في المستشفيات التابعة للوزارة حيث كان ضمن الضحايا (١٤ضحية) وردت عنهم معلومات بالصحف خلال ذات العام وكان من بين هذه الحالات (خمسة حالات وفاة نتيجة جريمة الختان) وتنوعت النتائج في الحالات الأخرى ما بين النزيف الحاد والاكتئاب والصدمة العصبية والعاهة المستديمة وقد كان أصغر سن للفتيات المختنات (٩سنوات) وكانت أكبرهن (١٥ سنة) إلا أن هذا العام لم يمض إلا وكانت هناك عديد من الخطوات التي أنجزت في اتجاه إنهاء هذا العنف كان أهمها نجاح الحملة ضد جريمة الختان والتي أسفرت عن قرار وزير الصحة بمنع إجراء عمليات الختان في المستشفيات .

وقد كان صدور بيان العنف، وتشكيل المحكمة المناهضة للتميز والعنف ضد المرأة خطوة إيجابية في هذا الاتجاه الذي نشط فيه الكثيرون خلال سنوات من أجل إنهاء أشكال العنف والتمييز الذي تتعرض له المرأة.

وقاية المرأة من العنف : المسئوليات والتحديات :

إن العالم في الحقيقة يعيش في مرحلة متوترة من تاريخ البشرية ولعلنا نلاحظ أن نبرة العنف العالمي أصبحت عالية جدا ومتصاعدة جدا وهناك ما يحدث في الشيشان على سبيل المثال من الجرائم الجماعية والمذابح اللاإنسانية التي تحدث كل يوم في أكثر من مكان في العالم واتسم العنف ضد النساء وبخاصة الاغتصاب بأنه وصمة عار جديدة في الحروب الأخيرة فقد استهدفت الصراعات في البوسنة والهرسك ورواندا ، الفتيات والنساء حيث تعرضن للاغتصاب والسجن والتعذيب والإعدام.

وليس ما ذكرناه آنفا تبريرا لما يحدث في مصر وإنما لوضع الأمور في سياقها الأكبر والمعقد ، وقد يسجل التاريخ أن الفترة منذ ١٩٩٢ ، ربما تكون أسوا فترة عنف في تاريخ مصر كله ، إن سلة العنف بدأت تمتلئ وطوال الوقت يلقى فيها بثمرات معطوبة فما هو المخرج من هذا كله؟!

(١) لابد من أجل وقاية المرأة من العنف أن تتعاظم مشاركة المرأة في الحياة العامة بقوة الدستور والقانون وأن يدخل في ذلك التفكير الجاد في تعديل الدستور بما يضمن تمثيلا عادلا للمرأة في كل المجالس الشعبية والمنتخبة .

(٢) فك الحصار عن القوانين المقيدة لتكوين الجمعيات والتنظيمات النسائية الأهلية فهذه وحدها هي القادرة ليس فقط على حماية منجزات المرأة، وإنما أيضا تنمية هذه المنجزات .

(٣) تنمية برامج التعليم والإعلام عن القيم المناهضة للمرأة.

(٤) تعظيم حرية الاختيار للمرأة، فلابد أن يكفل لها هامش واسع من حرية الاختيار سواء في التعليم والعمل أو المشاركة الحكومية والأهلية أو في الصحة الإيجابية أو تنظيم الأسرة فهذه الحرية إلى جانب حرية الحركة والتنظيم هي التي ستكفل تمكين المرأة وتقويتها على المدى الآني والمستقبلي.

(٥)من أهم التحديات التي تواجه وقاية المرأة من العنف وتهددها الفرق بين ما يقال وما يمارس ، هناك كلام يقال عن المرأة ، لكن ما يمارس يختلف ويناقض ما يقال ، ولدينا آلاف الأمثلة على ذلك من القانون ومن الدين لكن التطبيق غير ذلك تماما فمن المهم إذن أن يتطابق القول والممارسة في معاملة المرأة.

المصدر:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1614

خذ العار أيها المُعتدي!

بقلم ريبيكا ميتشل

أصابت مؤخرا المملكة المتحدة صدمة عقب الكشف عن أن واحد من أفضل الفنانين المحبوبين – جيمي سافيل (Jimmy Savile) -هو أحد مرتكبي جرائم جنسية عديدة. وقال قائد شرطة الميتروبوليتان بيتر سبيندلر، بان سافيل ، استخدام شهرته ونجوميته ل"الإختفاء على مرأى من الجميع"، مضيفا أنه "اعدّ الأمة". وكان أحد الآثار الجانبية الإيجابية للتغطية الاعلامية لجرائم سافيل هو منح ضحايا الاعتداء الجنسي الآخرين الشجاعة لطلب الدعم. قالت الرابطة الوطنية للأشخاص المعتدى عليهم في الطفولة (NAPAC) التي تتلقي عادة ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مكالمة في الأسبوع - في الأسابيع الثلاثة التي أعقبت الكشف عن جرائم سافيل تلقوا ٢٥٠٠ مكالمة. وقال بيتر سوندرز من NAPAC: "لقد شهدنا طوفان من المتصلين لم يسبق له مثيل، وجميع هؤلاء الناس الذين اجروا اتصالات معنا، هم من الناجين من الاعتداء اتصلوا ليحكوا لنا عن الاشياء التي حدثت لهم، ومعظمها منذ وقت طويل". (Source: BBC News website: 24/10/2012)

فوجئ الكثيرون من ازدياد عدد الناس الذين بدأوا يأتون لطلب المساعدة وبعد مرور سنوات عديدة - لماذا يقوم ضحايا هذه الجرائم الخطيرة بإبقاء هذا الحدث الأليم سرا لفترة طويلة؟

العار هو القضية الكبري المصاحبة للإساءة

غالبا ما يكون الشعور بالعار هو الذي يجعل الضحايا يخفون الايذاء الجنسي سر يحتفظون به، وهذا ما يجعلهم يعيشون في عزلة ووحدة - في كثير من الأحيان يكون مصحوبا بمشاعر لوم لانفسهم على نحو ما ومحاولة تحمّل مسئولية ما حدث لهم. ومن المفارقات، وسيلة الخروج من العار هو التحدث عنه مع اناس جديرين بالثقة، وهو الشيء الذي يجد كثير من الناس صعوبة فيه. أنا أعرف هذا، لأنني نفسي شهدت الاعتداء الجنسي لسنوات عديدة مع شخص كان قريبا جدا بالنسبة لي، وبالتالي كنت أعاني من مشاعر العار اليائسة.

وجدت في وقت لاحق، بان هذا الشعور هو شائع جدا بين الناس الذين يتعرضون للإيذاء، الذين غالبا ما يشعرون داخليا أنهم أصبحوا "مشوهين" - وبطريقة ما غير مقبولة الآن بسبب ما تعرضوا له، وخوفهم من ان يشعر بها أو يراها الآخرين.

واحد من القضايا هو الصمت الذي يحيط غالبا ما يصاحب قضايا الايذاء وسوء المعاملة. معظم الناس قد يعترفوا بان الايذاء وسوء المعاملة يحدث، ولكن لا أحد يريد أن يعترف بان ذلك يحدث هنا في هذا الوضع أو المجتمع وبالأخص ليس في هذه العائلة. هذا ببساطة يصيب الناس بالرعب لمجرد التفكير فيه. ان توصيف مرتكبي الجرائم الجنسية في وسائل الإعلام في الغالب بانهم وحوش، يشعر الناس بانهم أكثر أمنا بالتفكير بهذه الطريقة و يعتقدون أنهم سيكونون قادرين على اكتشافهم - ومنحهم سلطة في هذه الحالة. التفكير في أن المسيء يمكن أن يكون شخص عادي - شخص يعرفونه وحتى يحبونه - يجعل الناس يشعرون بالخوف والضعف.

ما مدى انتشار الاعتداء الجنسي؟

الأرقام مزعجة للغاية. "إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم في المملكة المتحدة اليوم" (رادفورد وآخرون، ٢٠١١) هو جزء أساسي من بحث كبير من بحوث الجمعية الوطنية لحماية الأطفال من القسوة NSPCCصدر في عام ٢٠١١. ونتائج هذا التقرير تبين انتشار استمرار الاعتداء الجنسي في المملكة المتحدة:

- ما يقرب من ربع البالغين الشباب (٢٤,١٪) تعرضوا للاعتداء الجنسي (بما في ذلك الاتصال وعدم الاتصال)، من قبل شخص بالغ أو عن طريق أحد الزملاء أثناء مرحلة الطفولة
- طفل (بنت أو ولد) واحد من بين كل ستة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١١-١٧ (١٦,٥٪) تعرضوا للاعتداء الجنسي. وهناك طفل واحد تقريبا من بين كل ١٠ أطفال تتراوح أعمارهم بين ١١-١٧ (٩,٤٪) تعرضوا للاعتداء الجنسي خلال عام ٢٠١٠ (٢٠١١).
- سجلت نسبة الفتيات المعتدي عليهنّ جنسيا في سن المراهقة اللآئي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٧ عاما أعلى معدلات العام الماضي. (المصدر: رادفورد، لورين، كورال، سوزانا، برادلي، كريستين، فيشر، هيلين، باسيت، كلير، Howat، نيك وCollishaw، ستيفان إساءة معاملة الطفل (٢٠١١) والإهمال في المملكة المتحدة

ريبيكا هي أحدي ناجيات الاعتداء الجنسي على الأطفال ففي عام ١٩٩٣ ساهمت في تأسيس منظمة "إلى النور". "إلى النور" منظمة طوعية غير ربحية لتقديم الدعم والمعلومات والموارد حول قضايا الاعتداء الجنسي بالنسبة لأولئك الذين تعرضوا للاعتداء وسوء المعاملة ولمن يدعمونهم. خدمات المشروع تشمل المجموعات، وتقديم الدعم النفسي ١-١ وحلقات العمل والحلقات الدراسية التدريبية وموقع على شبكة الانترنت ملئ بالمعلومات .. ريبيكا لديها كتاب للمساعدة الذاتية نشر بواسطة Lion Hudson عن التعافي من الاعتداء الجنسي عنوانه "أحذية جديدة". ولمزيد من المعلومات راجع موقع: www.intothelight.org.uk

لندن اليوم: NSPCC).
مسوحات أخرى تؤكد أيضا بان نسبة حالات الاعتداء الجنسي الموجودة في المملكة المتحدة عالية: دراسة في عام ٢٠٠٠ (Cawson: NSPCC) كشفت أيضا أن الاعتداء الجنسي استمر في الانتشار بشكل كبير للغاية في المملكة المتحدة مع نسبة ١١٪ من الفتيان تحت سن ١٦ و ٢١٪ من الفتيات تحت سن ١٦ تعرضوا للإيذاء الجنسي في مرحلة الطفولة. في عام ٢٠٠٨ ذكر خط هاتف الأطفال (childline) بانه شهد ارتفاع بنسبة ٥٠٪ في المكالمات المتعلقة بالاعتداء الجنسي منذ عام ٢٠٠٥.

الاعتداء خارج المملكة المتحدة

للأسف، ليست هي مشكلة تقتصر فقط على المملكة المتحدة والغرب. فقد قالت مجموعة بانكوك قائدة الحملة العالمية لحماية الاطفال - (إنهاء بغاء الأطفال، إباحية الأطفال، والاتجار بالأطفال لأغراض جنسية ECPAT)- بان استخدام عقود الزواج في الشرق الأوسط وجنوب آسيا ليكون ذريعة لإساءة معاملة الأطفال. كما يستخدم اغتصاب الأطفال "سلاح حرب" في مناطق النزاع بما في ذلك في عام ٢٠١٠ في الكونغو. في أكتوبر ٢٠١٠ تم طرد أكثر من ١٠٠٠ معلم في كينيا بسبب اعتدائهم جنسيا علي الفتيات اللآئي تتراوح أعمار معظم الضحايا بين ١٢ و ١٥. (المصدر: موقع بي بي سي نيوز ٧ أكتوبر ٢٠١٠)
دفعت وفاة الطالبة التي تعرضت لاغتصاب جماعي في حافلة بدلهي في الهند في عام ٢٠١٢ لتساؤل النفوس الغاضبة حول مكانة ووضع المرأة في المجتمع الهندي. قتل الأجنة الإناث على نطاق واسع والرضع هي جرائم موثقة جيدا، ولكن القليل يعرف عن الاتجار بالفتيات في جميع أنحاء البلاد للتعويض عن النقص الناتج. عشرات الآلاف من الفتيات تختفي في الهند كل عام. هؤلاء الفتيات تباع كعبيد منازل، والدعارة المحلية، وبشكل متزايد، لأجل الزواج. في شمال الهند على وجه الخصوص قد انحرفت نسبة الجنس بين الرجال والنساء بسبب ممارسة إجهاض الأجنة الإناث. وفي حين لا توجد إحصاءات رسمية عن عدد الفتيات اللائي يبعنّ من أجل الزواج تباع في هذه الولايات الشمالية، ولكن النشطاء يعتقدوا بان عدديتهن آخذة في الارتفاع، بسبب ارتفاع الطلب على النساء في الشمال الغني نسبيا، والفقر في الأجزاء أخرى من الهند. (المصدر: BBCموقع الخبر: ١٠ يناير ٢٠١٣)
في مناطق أخرى من العالم تعاني الفتيات أيضا من الاعتداء الجنسي بسبب الزواج المبكر، على سبيل المثال الأرقام الرسمية في إيران تكشف عن ان عددية الفتيات التي تزوجن قبل سن العاشرة تضاعف في غضون عام. ويقال إن بعض الأسر تقوم بتزويج بناتهم إلى كبار السن من الرجال لسداد ديونهم.
وقالت المنظمة الإيرانية غير الحكومية، جمعية حماية حقوق الطفل، ٤٣٤٥٩ من الفتيات دون سن ١٥ تزوجن في عام ٢٠٠٩، مقارنة مع ٣٣٣٨٣ قبل ثلاث سنوات. في عام ٢٠١٠، تم زواج ٧١٦ من الفتيات دون سن العاشرة، بزيادة من ٤٤٩ في العام السابق، وفقا للمنظمة. اتهم المتحدث الرسمي باسمها، فرشيد يزداني، تعميق الفقر للتنمية، الذي قال انه أكثر الأسباب شيوعا في المناطق الريفية المتخلفة اجتماعيا التي تعاني في كثير من الأحيان من مستويات عالية من الأمية والإدمان على المخدرات. "الفقر المالي للأسر يؤدي إلى تزويج الأطفال. إلا أن الفقر الثقافي والجهل هما أيضا سبب". قال السيد يزداني لوكالة مهر الشبه رسمية للانباء. (المصدر: روبرت تيت: ٢٦ أغسطس ٢٠١٢ الدايلي تلغراف)

الاعتداء يبقى سرا إلى مرحلة البلوغ

لكن للأسف، والعار والصمت حول الاعتداء الجنسي في الطفولة في كثير من الأحيان يستمر حتى سن البلوغ. كشفت دراسة تمت في ٢٠١١ بان اكثر من واحد في ثلاثة أطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١١-١٧ (٣٤٪) من الذين عانوا من الاعتداء الجنسي المباشرمن قبل شخص بالغ لم يخبر أي شخص آخر بهذا الموضوع. (المصدر: إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم في المملكة المتحدة اليوم (رادفورد وآخرون، ٢٠١١)
هذا يعني أن الناس يعانون في صمت لسنوات مع معاناة اضرارا نتائج هذا الصمت حتي فى حياتهم وهم كبار.
ولكن الاعتداء لا يؤثر فقط علي الضحايا انفسهم فقط، وإرث الاعتداء الجنسي غير المعالج على مجتمعنا مدمر:

- مسح تم في عام ١٩٩٤ (بورتر) من العملاء في وحدة إزالة السموم أظهرت بأن ٩٠٪ من النساء و ٣٧٪ من الرجال قد تعرضوا للاعتداء الجنسي في طفولتهم قبل بلوغهم سن ال ١٦.
- ذكرت ٦٠٪ من الأشخاص الذين يقومون بقطع انفسهم عمدا بانهم تعرضوا للاعتداء الجنسي في مرحلة الطفولة (Favazzaو Conterio 1998).
- الأشخاص الذين يعانون من الاعتداء الجنسي في طفولتهم هم ١٢ مرة أكثر عرضة لمحاولة الانتحار (Felittiوالأدنى، المجلة الأمريكية للطب الوقائي ١٩٩٨).
- ٤٠٪ من النساء العاملات في خدمات الصحة العقلية تعرّضنّ للإساءة الجنسية (العمل في شراكة، وزارة الصحة ١٩٩٤)
- وفي عام ١٩٩٢ وجدت تقرير من CHAR (حملة للمشردين) أن أكثر من ٤٠٪ من الفتيات المشردات كنّ فارات من الاعتداء الجنسي.
- ٣٠-٧٠٪ من النساء السجينات تعرضنّ للاعتداء الجنسي (مسح من قبل مفتشية السجون أو HM 1997)

تداعيات أخرى على الضحايا في زمننا هذا قد تكون أقل إثارة ولكن شخصيا مدمرة

تماما كما - من الاكتئاب والشعور بالوحدة إلى سلوكيات الادمان، وأيضا يمكن أن يكون الميل للعثور على شريك مسيئ لذلك دوامة الانتهاكات تظل مستمرة.

العار ضار جدا

غالبا ما يكون هذا الصمت حول الانتهاكات التي يمكن أن يكون لها مثل هذا الأثر المدمر على الصحة النفسية ورفاهية ضحية الاعتداء الجنسي. يحمل الضحايا في دواخلهم العار الذي لا ينتمي لهم ولكن إلى المسيء.Penny Parks الطبيبة نفسية والكاتبة، قالت "إن المعتدي يسقط اللوم والذنب على الطفل والطفل يقبل هذا الإسقاط علي أساس انه الحقيقة. هذا يشبه الحكم بالسجن مدى الحياة لجريمة ارتكبها شخصا آخر" (المصدر: 'إنقاذ الطفل الداخلي' Penny Parks – سلسلة آفاق الإنسان تم النشر ١٩٩٠ صفحة ٤٣).

يمكن للعار ان يسيطر ويتمكن من الشخص ويظهر في أنماط سلوكية مؤلمة تؤثر على الصحة العقلية والعاطفية والنفسية.

تتميز سلوكيات العار ما يلي:

- الشعور بان "هناك شيئا يؤلمني" - كل شيء مصبوغ بلون العار
- الخوف من رفض الآخرين يكون قوي جدا
- العزلة والوحدة – يصاب بالخوف عندما يريد شخص ما أن يكون على علاقة وثيقة
- الخوف من الألفة والتقارب العاطفي- يريد علاقة ولكن يدفع الناس بعيدا عنه
- محاولة التبرير عندما يُنتقد
- الدخول في شخصية سلوكية نمطية لارضاء الناس - وليس على بينة من كيفية الحصول على احتياجاته الخاصة
- معاقبة النفس بواسطة الحديث السلبي والمدمر مع النفس - الضرر الجسيم
- الشعور بتحمل مسئولية كل ما يحدث للجميع
- السلوك العدواني أو المسيئ
- المعاناة من مشاكل الاكتئاب

(المصدر: مقتبس، ولكن وضع في صيغة من كلماتي الخاصة، من فكرة في "مساعدة ضحايا الاعتداء الجنسي" - Heitritter وVought – Bethany House Publishers- نشر ١٩٨٩)

كيف لنا أن ندعم الأشخاص الذين تعرضوا للاعتداء الجنسي في مرحلة الطفولة - ربما ذلك يشملنا نحن أنفسنا - ليبدأوا في التحرر من العار الذي كثيرا ما يسبب الاضطراب العقلي وكيفية وضع لائمة العار على المسيء أو المعتدي؟

فمن تجربتي كناجية وكذلك مستشارة نفسية (خبرة عمل مع الناجون والناجيات لأكثر من ١٩ عاما) أن واحدا من الأسباب الرئيسية التي تُحمّل العار علي الضحايا، هو أنهم كبالغين، عندما ينظرون لما حدث لهم في الماضي كأطفال، يخطر لهم انه كان ينبغي أو كان في إمكانهم عمل شئ بشكل مختلف لحماية انفسهم من الاعتداء الجنسي عليهم.

قد يتناسي الضحايا من انهم عندما كانوا أطفال أو شباب لم تكن قوتهم تماثل قوة المعتدي البالغ. فهم يتصورون أن الخيارات التي كانت لديهم كأطفال هي نفسها تلك المتاحة لهم الآن. الناجين والناجيات أيضا يتخذون بعض الخيارات لأنه كان في ذلك الحين في مصلحتهم أن يفعلوا ذلك في ذلك الوقت. يمكن لهم أن يشعروا في وقت لاحق (وغالبا ما يستدل على ذلك المسيء أيضا) أن هذا يعني أنهم تواطؤا بطريقة أو بأخرى في الاعتداء وتعاونوا مع المعتدين. وهذا الشعور يكثّف شعورهم بالعار والصدمات النفسية والعقلية. فمن أجل البدء في الشعور بالتحرر من هذا فمن الأهمية أن نفهم أن الاعتداء هو إلى حد كبير متعلق بالسلطة والنية.

المخرج من العار

للمساعدة في تخفيف العار والشعور بثقله في اعتبارك الخاص بك (أو الشخص الذي يتلقي الدعم)، من المهم توضيح منذ بداية الاعتداء الجنسي - نية الإساءة للطفل أو الشاب ونية المسيء أو المعتدي. فمن الأهمية أن نتذكر هذا على الرغم من انه قد يكون هناك تبادل. وهذا التبادل يمكن أن يكون مودة، حلويات أو مال، ولكن عندما كان هذا الشخص طفلا أو شابا - المشاركة أو الإشباع الجنسي لم تكن هدف الطفل في أصل العلاقة.

بعض الأسئلة التي قد نرغب في النظر فيها يمكن أن يكون:

- بصورة ناقدة – من هم الذين يمتلكون القوة الحقيقية في ذلك الوضع؟
- من هو الذي بدأ أصلا الأشياء أو العلاقة؟
- ما هو الدافع الأساسي الخاص بك كطفل عندما التقى هذا الشخص؟
- ما هو الدافع الأساسي للمسيء؟
- من كان في القيادة؟
- من كان يُقاد؟
- هل فعلت أشياء لمجرد "التخلص من الوضع"؟
- إذا كان هذا الشخص قد قدم لك المودة هل حصلت علي الاهتمام في أي منحي آخر في حياتك؟
- إذا كنت قد قبلت الحلويات أو المال هل كنت تفهم حقا ما كان يحدث؟ وماذا كان الثمن الحقيقي بالنسبة لك؟
- إذا كان في امكانك إخبارشخص – من هو في الواقع من شأنه أن يساعدك؟

من المهم أن تلاحظوا بان حتى لو ان إجاباتكم لا تجعلكم تشعرون بانكم ابرياء من العار، والإذى يمكن أن تجعلكم تشعرون بالأشياء وتتصرفون بطرق غريبة عليكم، ولكن هذا لا يجعلكم تتحملون مسؤلية تصرفات آخرين أو تغيير حقيقة من أنت.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نفهم بان الإساءة والعار موجودين في بيئة من السرية الوسيلة للخروج من العار (أي عار!) هو التحدث عنه. تقاسم هذه "الأسرار" في بيئة داعمة جديرة بالثقة تحرر الشخص من عبء حملها وحده، ويساعد وضع عبء العار مرة أخرى على الشخص الصحيح – الا وهو المسيء - ورحلة التعافي العقلية والعاطفية يمكن أن تبدأ فعلا. وهذا يمكن أن يتم من خلال مجموعة التعافي، المستشار النفسي، من خلال الأصدقاء المقربين، أو مزيج من هذه.

كتب Ellen Bass and Laura David كتاب أعتبر اختراق يسمى "الشجاعة في التعافي" وقد قام بتصوير جميل لمدى قوة التحرر من عبء العار وكسر حائط الصمت يمكن أن يكون "العار يتواجد في البيئة المحاطة بالسرية. عندما تبدأ في التحدث بحرية عن حقيقة حياتك، سيقل احساسك بالعار ..... الأسرار تدمّرالناس وهذا التدمير ليس له أي داع. عندما تبدأ بإفشاء هذه الأسرار المدمرة كأنك تولد من جديد، لأنك تخلّصت من الخوف" (المصدر: Courage Ro Heal By Ellen Bass & Laura David - سيدار ١٩٨٨ - الصفحة ١٠٨)

مشروع إلى النور Into The Light

شاركت في تأسيس مشروع طوعي غير ربحي في عام ١٩٩٣ للنساء اللواتي تعرضنّ للاعتداء الجنسي تسمى "إلى النور". (www.intothelight.org.uk). وكان غرضي، فقد كنت قد تعرضت لتجربة الاعتداء الجنسي في طفولتي وبعد ان تماثلت للشفاء، توفير مكان في مجتمعي من الفهم والدعم لأولئك الذين عانوا مثلي من الإيذاء - في محاولة لاختراق حاجز الصمت والعار الذي يشعر به العديد من الضحايا.

روح العمل هي أن التغيير والشفاء من الاعتداء الجنسي على الأطفال يأتي من قبل:

- إعطاء المعلومات
- كسر العزلة
- تبادل الخبرات

مشروع إلي النورتطور الآن، ويقدم الدعم للنساء والرجال الناجين من الاعتداء الجنسي. . نحن نقدم مجموعات، دعم نفسي ١:١، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية والدعم بالبريد الإلكتروني ومعلومات علي موقعنا على شبكة الانترنت. كما نقدم خدمات لأفراد أسرالناجين، الأزواج وللمهنيين من الداعمين المستشارين النفسيين لمساعدتهم في تقديم الدعم المناسب.

سنقوم بتنسيق ورشة عمل يوم السبت ٢٦ أكتوبر في لندن بعنوان "الحب والصداقة بعد الإيذاء" التي ستركز على الصداقات والعلاقات للأشخاص الذين تعرضوا للإساءة الجنسية. سنبحث في كيفية التقرب إلى الآخرين من الناجين وسبل المضي قدما في تكوين علاقات أعمق وأكثر إشباعا.

لمزيد من المعلومات حول هذه القضية أو غيرها من العمل الذي نقوم به يرجى الاطلاع على موقعنا على شبكة الانترنت عنوان:
www.intothelight.org.uk
أو البريد الإلكتروني:
info@intothelight.org.uk

الأردن: اغتصب فتاة ١٤ عاما مراراً وتكراراً.. ثم تزوجها ليفلت من العقاب

تعفي المادة ٣٠٨ في القانون الأردني مغتصب الانثى من العقوبة في حال زواجه منها شرط عدم طلاقها لخمس سنوات، فيما يوضح القانون ان "اغتصاب الانثى من الدبر لا يعد اغتصابا بل هتك عرض، حتى وان كانت قاصرا". وعموما تصل عقوبة اغتصاب فتاة يقل عمرها عن ١٥ عاما الى الاعدام.

وفي نيسان/ابريل ٢٠١٢ افلت شاب (١٩ عاما) من تلك العقوبة بعد الزواج من ضحيته (١٤ عاما) التي اختطفها اثناء تسوقها في مدينة الزرقاء (٢٣ كلم شمال شرق عمان) واحتجزها في خيمة في منطقة مهجورة لثلاثة ايام واغتصبها عدة مرات قبل اعتقاله.

ويسعى شاب آخر عشريني اغتصب فتاة قاصر (١٥ عاما) بعد تخديرها واختطافها، حاليا للاستفادة من المادة ٣٠٨ ليفلت من عقوبة تصل الى السجن ٢٠ عاما، وفقا لمصدر قضائي. وتقول ناديا شمروخ، رئيسة اتحاد المرأة الاردنية، لوكالة الأنباء الفرنسية ان "هذه المادة لا تسمح فقط للمغتصب بالافلات من العقوبة بل وتكافئه ايضا بتزويجه ممن اعتدى عليها وكأنها تعاقب الضحية".

وتساءلت "كيف تزوج فتاة تعرضت للاغتصاب من مغتصبها؟ هذه جريمة ثانية بحقها، ناهيك عن الأثر النفسي والاجتماعي". وتوضح شمروخ "فتاة لم تتجاوز ١٤ عاما من عمرها تتعرض للاغتصاب ثم يتم تزويجها من مغتصبها، بالتالي هناك جريمة اغتصاب اولا ثم جريمة تزويج ضحية من مغتصبها والسماح له بالافلات من العقوبة وثالثا انت زوجت فتاة قاصر".

وفي عام ٢٠١٠ سجلت ٦٧ قضية اغتصاب و٣١٢ قضية هتك عرض في الاردن، بحسب تقرير سنوي لاعمال المحاكم. وتقول ايفا ابو حلاوة، مديرة مركز مجموعة قانون من اجل حقوق الانسان "ميزان" لفرانس برس ان "المادة ٣٠٨ لا تؤدي فقط الى افلات المغتصب من عقاب جريمته بل وتكافئه بتسليمه الضحية ليكرر استغلالها". واشارت الى "صفقة تتم احيانا بين اهل الضحية والجاني فلا يؤخذ رأي الضحية عند تزويجها". وتستذكر ابو حلاوة احدى الحالات التي تعاملت معها "عمرها اقل من ١٨ عاما وحاولنا منع زواجها من المعتدي لانه لم يكن لديها أي رغبة بالزواج به ولا مصلحة لها بذلك".

واضافت ان "والد الضحية عقد صفقة مع المعتدي الذي كان متزوجا سابقا ولديه ستة ابناء وغير قادر اصلا على الانفاق على الاسرة وزوجته الاولى تعمل متسولة". وترى ابو حلاوة انه "ان كانت هناك رغبة من الضحية بالزواج بمن اعتدى عليها فنحن مع تخفيف العقاب لكن ليس الافلات منه تماما"، مؤكدة وجوب "الغاء هذه المادة". وتضرب مثالا على قصور المادة، وتقول "اذا حدث وان وقعت حالات اغتصاب متعدد وبالتالي من سيفلت من العقاب هنا؟ ستفشل المادة ٣٠٨ في علاج هذه الحالة". من جانبها، ترى اسراء الطوالبة، اخصائية الطب الشرعي في دائرة حماية الاسرة ان "لا خطأ في المادة وانما في تفسيرها من قبل بعض منظمات حقوق الانسان وحقوق المرأة محليا ودوليا".

وتؤكد لفرانس برس ان "حالات الاغتصاب الفعلية تقريبا غير موجودة او نادرة في مجتمعنا". وتوضح "في بعض الحالات الفتاة اقل من ١٨ عاما تخرج مع حبيبها وبرضاها التام وتمارس الجنس معه فيفض غشاء البكارة برضاها لتضع اهلها تحت الامر الواقع وتفرض عليهم زواجها منه بعد ان رفضوه وهذا يصنف في القانون اغتصابا كونها اقل من ١٨ عاما".

وتتساءل "ما الافضل هنا ان ازوج الفتاة لهذا الشاب وفقا للمادة ٣٠٨ ام ان اتركها ليقتلها اهلها مثلا او ان تهرب معه، اذا فهذا القانون يحل مشكلة هذه الفئة". ويشهد

الاردن سنويا ما بين ١٥ الى ٢٠ جريمة قتل تصنف على انها "جرائم شرف".

وتصل عقوبة جريمة القتل في الاردن الى الاعدام شنقا، الا ان القاتل يحصل على عقوبة مخففة في "جرائم الشرف" خصوصا اذا تنازل اهل الضحية عن حقهم الشخصي. وتقول الطوالبة "مجتمعنا يشهد انفتاحا رهيبا حاليا وما يحصل ان هناك فتيات يخرجن برضاهن مع شباب ويمارسن الجنس برضاهن التام وفي نظر القانون تصنف هذه القضية اغتصابا ان كن تحت الثامنة عشرة".

وتؤكد ان "القانون مناسب لطبيعة مجتمعنا والزمن والواقع الحاليين ويحمي المجتمع لالزامه المعتدي اوالمستغل او حتى الواعد بالزواج بان يتزوج الضحية، بالتالي فهو يحمي الفتاة". اما الدكتور هاني جهشان، مستشار الطب الشرعي الخبير بمواجهة العنف لدى مؤسسات الأمم المتحدة، فيرى ان "المادة ٣٠٨ تعد انتهاكا صارخا لحقوق المرأة والطفل حين تطبق في حال اغتصاب فتيات بعمر ١٥ الى ١٨".

واكد ان "للعنف الجنسي عواقب وخيمة على الضحية من الناحية الجسدية والنفسية والعواقب النفسية قد تدوم طويلا، وزواجها من المعتدي سيؤدي حتما لزيادة هذه المعاناة".

وانتقد جهشان "القصور في قانون العقوبات الذي يعرف الاغتصاب بالمواقعة الجنسية مهبليا مع انثى دون رضاها، اما ممارسة الجنس من خلال الشرج او فمويا عنوة مع انثى او ذكر وبغض النظر عن العمر، فلا يصنف اغتصابا وانما جريمة هتك عرض".

ورأى ان "القناعة السائدة في المجتمع بضرورة العذرية حتى اول اتصال جنسي بالزوج قد تدفع الضحية للقبول بالزواج من شخص اعتدى عليها جنسيا، حفاظا على سمعتها وتجنبا للوصمة الاجتماعية". ويشارك اردنيون، على الأخص نشطاء في مجال حقوق المرأة، في حملات ومسيرات للمطالبة بتعديل او الغاء المادة ٣٠٨.

وتقول ناديا العالول، وزيرة الدولة لشؤون المرأة، لفرانس برس ان "المادة تتناول الاعتداء على الضحية رغم ارادتها وبالتالي اصابتها بنوع من الصدمة التي لابد من معالجتها، وفي دول العالم يتم ابعادها عن المغتصب وعلاجها".

وتضيف "ربما يتراجع المعتدي عن فعلته ويندم وان كانت هناك موافقة من الضحية وقبول يتم الزواج فيعفى من العقوبة اما ان رفضته لانها لا تريد رؤيته او التعامل معه فهنا يقع ظلم كبير ان اجبرت على الزواج منه".

وتشير الى "ادعاءات بالتعرض للاغتصاب، فاحيانا تكون الفتاة خرجت بارادتها وتتطور الامور واذا حملت تدعي خوفا على حياتها انها تعرضت للاغتصاب وهنا يجب التأكد فعليا من وقوع الاغتصاب وفي النهاية تترك لها حرية الاختيار والزواج منه غير مغصوبة او مكرهة". الا ان الوزيرة ترى انه "يجب ان تكون هناك بعض التعديلات على هذا القانون حتى لا تظلم الفتاة ولا يظلم الشاب ايضا ولا حتى اسرتيهما مستقبلا".

والى جانب الاردن الذي يبلغ تعداد سكانه حوالى ٦،٨ مليون نسمة يفلت المغتصب من العقوبة في حال زواجه من الضحية في كل من المغرب والجزائر ولبنان والكاميرون والبرازيل وغواتيمالا وبوليفيا، وفقا لخبراء في مجال القانون.

المصدر: http://www.c-we.org/ar/s.news.asp?t=3&nid=801747

مشروع الأمان لسلامة الأسرة من العنف المنزلي

بقلم: مريم قاوي ترجمة: مها الطريفي حمدالنيل

يقدم مشروع الأمان لسلامة الأسرة خدمات للناطقين باللغة العربية من خلال مشروع التدخل لمنع العنف المنزلي والذى يعمل لمساعدة ضحايا ومرتكبي العنف المنزلي في المجتمعات العربية المقيمة بمدينة لندن.

اهداف مشروع الامان:

*دعم النساء والاطفال المتحدثين باللغة العربية الذين يعانون من العنف المنزلي .

*دعم الرجال والنساء المتحدثين باللغة العربية و الذين يواجهون عقبات كبيرة في الوصول الي البرامج الرئيسية الأخري التي تعمل علي دعم الذين يعانون من العنف المنزلي.

*تمكين الرجال والنساء الناطقين باللغة العربية للوصول للخدمات الرئيسية الاخرى بسهولة.

*رفع الوعي بالعنف المنزلي في المجتمعات العربية.

*رفع مستوى الوعي داخل التيار الرئيسي للخدمات فيما يختص بالاحتياجات والقضايا التي تواجه المجتمعات العربية فيما يتعلق بالعنف المنزلي.

*العمل مع المنظمات المحليه والرئيسية لتحسين الاستجابات المهنية للعنف المنزلي في المجتمعات العربية.

تعريف العنف المنزلي كما يستخدمه مشروع الامان:

جميع وقائع التهديد السلوكي او العنف او الايذاء (النفسي، البدني، الجنسي، العاطفي، او المالي) بين البالغين سواءا كانوا شركاء حميمين او احد افراد الأسرة بغض النظر عن النوع او النشاط الجنسي. وهذا يشمل القضايا التي تهم مجتمعات السود والاقليات العرقية فيما يسمى بالعنف علي اساسُالشرف'، تشويه الاعضاء التناسلية للمرأة (ختان الأناث) والزواج القصري والذي من الواضح ان ضحاياه لاتقتصر علي احد الجنسين ولا على مجموعة عرقية محددة.

عموم الافعال التي تشكل العنف المنزلي في الاساس لها هدف واحد: ان تأخذ القوة من المرأة وتزيد قوة الجاني (Mullender et al 2002). كما وصف العنف المنزلي علي انه من اكثر انتهاكات حقوق الانسان والصحة العامه انتشاراً في العالم.

الذين يطلبون المساعدة وهم من خلفيات ثقافية اخري انهم يعانون في حياتهم اليوميه، وأنها مسؤليتنا كمنظمات دعم و موظفي دولة بذل مزيد من الجهد في العمل مع الاختلافات الثقافية .

-عند العمل مع الذين يطلبون المساعده وهم من خلفية عرقية محددة نحتاج ان نعمل علي نحو يتسق مع وعينا ومهاراتنا وعاطفتنا، ويمكن ان يتم ذلك عن طريق تشجيع التغييرعند الآخرين، مما يشكل تحديا للقمع واتخاذ اجراءات ضده، وكذلك توضيح الفرص المتاحة للعمل بشكل مستمر.

- من اجل ان نعمل بفعالية مع التنوع الثقافي علينا ان نكون علي علم بالفروقات الدقيقة الاجتماعيه والثقافية واللغوية والاقتصادية الخاصة بالجاليات المختلفة والاسر المحددة التي نريد العمل معها .

حالة دراسية

ندي امرأة مسلمة تبلغ من العمر ٣٤ عاماً تتحدث اللغة العربية، كانت متزوجة من رجل يدعي نوح لمدة ٨ سنوات بموجب القانون المدني والبريطاني علي حد سواء. لديهم طفلين اعمارهم ٥ سنوات وسنتين. بعد تاريخ طويل من العنف الذي مورس عليها من قبل زوجها أمرت الخدمات الاجتماعية نوح بمغادرة بيت الزوجية.

رفعت ندي قضية للحصول علي الطلاق المدني البريطاني لم يعترض الزوج علي ذلك، ونظرت الخدمات الاجتماعية الي ذلك الموقف علي انه تعاوناً وحسبت موافقته علي الطلاق لصالحه. ومع ذلك من وجهة نظر الجاني (الزوج) والعائلة انه طالما لم يمنحها الطلاق الاسلامي انها لاتزال زوجته، ولاينبغي عليها رفض تواجده بين الاسرة و الاطفال او حرمانه حقوقه الزوجيه. لذا استمر نوح علي زيارة الاسرة علي الرغم من احتجاجات ندي.

ارشادات للمهنيين:

يجب أن نضع في الاعتبار النقاط الآتية عند العمل مع الذين يتحدثون اللغة العربية و يعانون من العنف المنزلي:

*كثير من النساء الذين يطلبن المساعدة من الامان في وضع مشابه لقصة (ندى) اذ تزوجن من مرتكبي هذه الافعال بموجب القانون المدني البريطاني والشريعة الاسلامية .

* ندى أصبحت ممزقة مابين الامتثال لتعليمات مؤسسة الخدمات الاجتماعية ومابين

اعتقادها بالدين الاسلامي وتعاليمه.
* ندى كانت ايضاً تحت ضغط عائلتها والمجتمع لاتخاذ قرار العودة الي نوح مرة اخرى.
*لعدم رغبتها في وجود نوح بالمنزل، اصبحت ندي منبوذة من قبل اسرتها والمجتمع (الزوجة الناشز).
* وباصرارها علي طلب الطلاق من زوجها ، ينظر الي ذلك الامر على انه عدم احترام لاسرة. وبذلك تكون ندي معرضة للجرائم الفائمة علي الشرف.
*على الرقم من ان نوح قد وافق على طلب الطلاق المدني ، وطالما انه رفض ان يمنحها الطلاق الاسلامي فان لدى ندي فرصة محدودة في الحصول على الطلاق الاسلامي.
*يمكن لنوح مواصلة رفض اعطائها الطلاق الاسلامي ،ويسمح له بالزواج باخرى بموجب القوانين الاسلاميه بينما لايسمح لندي الزواج الاعند حصولها علي الطلاق الاسلامي.
*الاطفال ايضا يعانون لانها لاذالت تعاني من العنف المنزلي.

خلاصة:

يجب أن نضع في الاعتبار النقاط الآتية عند العمل مع الذين يتحدثون اللغة العربية و يعانون من العنف المنزلي:
- نتيجة للعمل والتركيز علي العنف المنزلي يمكن تعريفه كسلوك غير مقبول يضر بالنساء والاطفال على المدى البعيدولكن يمكن تغيره.
- يجب الفهم والاعتراف بالاختلافات الثقافية والدينية ولكن يجب الا تصبح عذر او مبرر لسلوك عنيف او عدواني.
- يجب التعرف علي الحواجز الهائلة واختلاف الخبرات الثقافية عند النساء الايى يقع عليهن العنف عند محاولة انهاء علاقة او مساعتهم،كما هنالك المزيد من االتحديات عند النساء الذين يتحدثن اللغة العربية و يعيشون بالمملكة المتحدة.
-يجب ادراك الضغوط الخارجية والداخلية التي يمارسها الجاني (الذكر) علي الاسر وسوء تفسيره للدين والثقافة لتفسير الوضع لصالحه لتبرير العنف المنزلي، يجب ان تكون حازم ومحدد معه (الجاني) ولكن يجب ان تدرك ان التغير الحقيقي يستغرق وقتا وان الجناة لايحبزونه.
-اطلب مزيد من النصائح والمشورة والدعم عندما تعمل مع المجموعات التي تتحدث اللغة العربية اوالاقليات او اي مجموعة عرقيةاخري تختلف عنك.

للاتصال بمشروع الامان:
برنامج الوقاية من العنف/ 020 8748 2577
خدمة دعم المراة/ 02085632250

http://www.homeoffice.gov.uk/crime/violence-against-women-girls/domestic-violence/
Mullender, A. Hague, G. Imam, U. F and Kelly, L. (2002) Children's Perspectives on Domestic Violence. London: Sage) Velzeboer and Novick (2000) (Full Ref: Velzeboer, M., & Novick, J. 2000. Violence against women in the Americas. A violation of human rights and an International public health problem. Perspectives in Health, 5, 2.)

DVD – For Honour & Love

The DVD covers four themes, which are related to domestic violence, i.e.
1. Lost in Translation – a scene about control in relationships
2. The Holiday – a scene about female genital cutting
3. A Family Affair (Part 1) – a scene about forced marriages
4. A Family Affair (Part 2) – a scene about honour killings
Each DVD is supplied with a booklet, which covers the following;
1. A summary of each scene on the DVD
2. A summary of the message that each scene is trying to put across
3. A number of discussion points for use with groups of young people
4. Suggestions of further discussions, which can be explored.

Manuals for domestic violence professional workers

The manuals as supplied in sets of three booklets, covering Honour Based Violence; Forced Marriages and Female Genital Mutilation. They are meant to be used as training materials for professional workers who are working with victims of honour based violence. The contents includes; concepts and definitions; legislations; why it happens; barriers and access issues, risk assessment and safety planning.

Products Prices

DVD and booklet £40.00
Manuals (set of 3) 20.00
Packing & postage 1.50

Placing an order

You may place your order by telephone, e/mail, fax or by post, details as follows; The Kurdish & Middle Eastern Women's Organisation, Caxton House, 129 St John's Way, London N19 3RQ! Telephone: 020 7263 1027, Mob. 07748 851 125, fax. 020 7561 9594, E-mail: info@kmewo.org
Please remember to state your delivery and invoicing addresses when placing your order.

رحلة إلى السلامة

البقاء على قيد الحياة، والسلامة وتقديم الدعم لمثلي ومثليات الجنس وثنائيي الجنس والغير مجنسين(* (LGBT الناس الذين لديهم قضايا في الهجرة والذين يعانون من العنف المنزلي

بقلم مريا سوكايس

للمثليين والمثليات تجربة مع العنف المنزلي وجرائم الكراهية على نطاق عالمي. ويعاني طالبي اللجوء من المثليين والمثليات أيضا تجربة العنف المنزلي في المملكة المتحدة، ولكن مسيرتهم الي السلامة والأمان محدودة جدا، الأمر الذي يعرضهم لمزيد من الخطر ومزيد من العنف وسوء المعاملة. التعقيد المضاف لطالبي اللجوء من المثليين والمثليات LGBT والذين أيضا يعانون من تجربة العنف المنزلي لم يتم توثيقها بشكل كامل، ولكن القصص و الأدلة التي جمعها بعض مقدمي الخدمات لLGBT تشير إلى هذه المجموعة بشكل خاص تتعرض لخطر الاستغلال، سواء في بلدهم الأصلي ولحظة وصولهم للمملكة المتحدة.

يتم تعريف الاعتداء في إطار العلاقات (الشركاء، الشركاء السابقين و / أو علاقات الأسرة الممتدة) من خلال استخدام القوة للسيطرة على سلوك وتحركات الفرد. المسيء الذي يعرف أن أحد الناجين أو الناجيات تواجهه/ها قضايا قانونية وعقوبات اذا كشف عن حياته الجنسية أو هويته النوعية قد يستعمل ذلك سلاحا إضافيا لممارسة السيطرة القسرية عليه/ا. كثير من الناجين يعانون العنف المنزلي لأنهم يخشون طلب المساعدة لخوفهم من أن يؤدي إلى زيادة العنف الجسدي والعاطفي والجنسي، والزواج القسري، والعنف القائم علي الشرف، والاغتصاب المتعمد، الطرد، والعزلة الاجتماعية، وفقدان الاتصال مع الأطفال، وخطر حقيقي جدا من أن يجبروا على العودة إلى بلدانهم الأصلية لمواجهة تداعيات مرتبطة بحياتهم الجنسية وهويتهم النوعية. العديد من البلدان لديها عقوبات شديدة مرتبطة بالمثليةالجنسية، وثنائيي الجنس أو غير المجنسين. للمزيد من المعلومات، Go to http://en.wikipedia.org/wiki/LGBT_rights_by_country_or_territory

عدم تجريم المثلية الجنسية في المملكة المتحدة تحققت بالكامل فقط عندما اضطرت جزيرة آيل أوف مان لاسقاط محاكمة مثلي الجنس من الرجال في عام ١٩٩٢. حتى مع إدخال قانون المساواة في عام ٢٠١٠، الأمر الذي عزز الحماية القانونية لمنع جرائم الكراهية ضد المثلية الجنسية، الكثير منهم لا يزالوا يعيشون تجربة العنف والتمييز بسبب الهوية النوعية أو الجنسية.

القوانين في كل بلد عرضة للتغيير، وكما هو الحال في المملكة المتحدة، قد لا تعكس واقع تجربة المثليين، التفاوت بين ما هو قانوني والتجربة المعاشة للناس من المثليين الجنسيين هو العقبة الرئيسية التي تواجه العديد من الناجين. من أجل إثبات الحاجة للجوء في المملكة المتحدة والحصول على وضع لاجئ، يجب أن يكون هناك أدلة واضحة على أن الشخص سوف يواجه الاضطهاد. على سبيل المثال، قد لا يوجد بلد لديها قوانين تجرم مثلية النساء (السحاق) لأنه قد لا يتم الاعتراف بأنه الجنسية المشروعة، بل قد يكون ذلك أصعب بكثير لأمرأة مثليه لإثبات أنها معرضة للسجن أو غير ذلك من أشكال الاضطهاد لها كمثليه الهوية، وبالتالي أكثر صعوبة في إقامة دعوى للحصول على اللجوء. ومثال آخر هو ان يقوم بلد باجازة قوانين تدعو إلى عقوبات بالسجن قصيرة المدي، ولكن في واقع الممارسة/العرف يخصص عقوبات أكثر قسوة.

وزارة الداخلية بالمملكة المتحدة يستخدم المعلومات الرئيسية المتعلقة بالممارسة القانونية في كل بلد للمساعدة في اتخاذ قرار بشأن نتائج طلبات اللجوء. المعلومات التي بحوزتها تتعلق بتشريع صدر في كل بلد بدلا من العرف / الأدلة والممارسات التي يستخدمونها هذا أن تقرر ما إذا كان شخص ما قادرا على إقامة دعوى للحصول على اللجوء.

في يونيو ٢٠٠٩، تم إنشاء سابقة قانونية مع حالة جون بوسكو نايومبي John Bosco Nyombi، رجل مثلي الجنس، لم يتمكن من العودة إلى يوغندا وربح معركة استمرت ثماني سنوات للحصول على اللجوء في المملكة المتحدة. ادعت وزارة الداخلية بان جون لن يتعرض للمحاكمة في بلده الأصل أو للاضطهاد إذا رجع ليعيش كرجل وليس كرجل مثلي الجنس. المحكمة العليا وجدت أن هذه الحجة غير قانونية وحصل على حق اللجوء. تأثير هذه الحالة هائل. فإنه يشكل سابقة حيث أنه لا ينبغي أن يتوقع المثليين العودة إلى بلدانهم الأصلية والتظاهر بأنهم ليسوا مثليين من أجل تجنب الاضطهاد لحياتهم الجنسية. ويمكن أيضا أن يقال أن الغير مجنسيين ينبغي أيضا عدم إرغامهم على العودة إلى وطنهم إذا ما فشلوا في إرتداء اللباس المناسب قانونيا على الرغم من عدم اختبار مثل هذه الحالة وعدم وصولها بعد إلى المحاكم.

Maria Sookias, Stonewall Housing,
info@stonewallhousing.org
advice line: 0207 359 5767, Website:
www.stonewallhousing.org

فهم العرف والممارسة:

جرائم الكراهية ضد المثليين والمواقف المعادية موجودة بين العديد من المنظمات العاملة مع اللاجئين والمهاجرين في المجتمع، وخدمات القطاع التطوعي والمكاتب الحكومية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك المملكة المتحدة. هذه المواقف تمثل الحاجز الذي يمنع الناجين الحصول على الدعم. كثير من المثليين يختارون العيش في الخفاء دون الافصاح عن حياتهم الجنسية و هويتهم النوعية، خوفا من أن يؤدي هذا إلى وصمهم بالعار أو الملاحقة الاجتماعية، والعزلة، والتهديدات بالعنف والعنف الفعلي.

للناجين من العنف المنزلي الذين هم طالبي لجوء أو اللاجئين، يصبح من الضروري عند تقييم المخاطر عليهم معرفة العرف والممارسة في بلدانهم الأصلية. هذا يحتاج لمعرفة الموقف القانوني وفهم الثقافة الممارسة والواقع المعاش للمثليين في جميع أنحاء العالم. بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون كمثليين في الخفاء في البلدان التي تعتبرالمثليه الجنسية غير قانونية، وتقديم تقارير بان شريكا مارس العنف المنزلي قد يؤدي إلى اعتقالهم هم انفسهم، واعتبار بلاغهم خروج عن ما هو متأصل عن العنف المنزلي الذي يحدث بين الزوجين. وبطريقة مماثلة، تقديم تقارير عن العنف المنزلي الذي يرتكبه أفراد الأسرة الممتدة أيضا يكون متعذرا للخوف من خطر الكشف عن الهوية الجنسية للسلطات من قبل الأسر المتضررة. الكشف عن النشاط الجنسي والهوية الجنسانية للسلطات له أيضا عواقب سلبية أوسع نطاقا لأولئك الذين هم من الأصدقاء، أو أفراد العائلة المقربين من حيث وصمة العار المرتبطة بها الأسرة. في بعض البلدان، قد يؤدي هذا أيضا إلى إلقاء القبض عليهم بتهمة إيواء أو مساعدة المثليين والمثليات. التهديد بالكشف عن الحياة الجنسية والهوية النوعية لا يزال أداة قوية لمستخدمي العنف من الشركاء أو أفراد الأسرة في السيطرة على سلوك الناجين. كما أنها قد توفر لهم التبرير المنطقي المقبول اجتماعيا لسوء المعاملة. الناجون ليسوا فقط عرضة لمخاطر السجن، في بعض الحالات القتل، والمنع من الاتصال بالأسرة، ونبذهم اجتماعيا، وحرمانهم من إمكانية الوصول إلى المؤسسات الدينية أو فقدان الاتصال مع الأطفال، وفقدان الاتصال مع المجتمعات الدينية.

كما ان المثليين والمثليات يعيشون حياتهم في أسرة ومجتمع مليء بالكراهية لهويتهم الجنسية، ولكنهم قد يواجهون أيضا العنف المنزلي من الأسرة الخاصة بهم/ الأسرة الممتدة وكذلك من الشركاء الحاليين/ الشركاء السابقين.من المؤكد المزيج السام من العنف المنزلي، والاعتداء والكراهية للمثليين السبب الذي يجعل العديد طالبي اللجوء المثليين الفرار إلى البلدان التي يتوفر فيها الحماية المدنية/ القانونية. على هذا النحو، كثير من المثليين لا يطلب المساعدة أو الإبلاغ عن جرائم العنف أو التهديد بالقتل في بلدانهم الأصلية. وهذا كثيرا ما يؤدي إلى عدم وجود أدلة بشأن القمع أو الاضطهاد.

الوضع بالنسبة لبعض المثليين الذين سبق ان كانت لديهم علاقات زوجية تقليدية، هو أنهم يمكن أن يواجهون عقبات إضافية عند التقديم لوزارة الداخلية في المملكة المتحدة. كثيرا ما يضطر النساء بشكل خاص البقاء في علاقات زوجية مع الرجال وإنجاب الأطفال، كما ان العيش المستقل شأنه أن يسبب الشك ويجلب العار للأسرة. إذا كان الناجي من العنف قد تزوج من قبل أو كان لديه تاريخ من العلاقات مع نساء، سيتم استخدام هذا التاريخ من خلال وزارة الداخلية دليلا على أن الشخص ليس مثليا بل متظاهر ليكون كذلك من أجل طلب اللجوء. هذا هو الحال بصفة خاصة إذا كان لدي الناجية طفل. ما يتم تجاهله هو أن في المملكة المتحدة العديد من المثليين لديهم أطفال أو انه في إمكانهم التبني قانونيا في المملكة المتحدة. قد يكون المثليين الذين وصلوا المملكة المتحدة قد أجبروا على مغادرة أبنائهم أو انهم تلقوا تهديدات بأنهم سوف يفقدوا الاتصال مع أطفالهم إذا كان طلب اللجوء ناجحا.

للناجين من المثليين والمثليات أو الغير مجنسين، قد لا يكون مناسبا ان يطلبوا مساعدة الخدمات المطابقة عرقيا لهم. فقد يشهد المثليين من الجاليات السوداء والأقليات العرقية واللاجئين وطالبي اللجوء(BMERA)، الإساءة والعداء من داخل جالياتهم أو قد تكون هذه الخدمات مرتبطة بمرتكبي الاعتداء والعنف. وبالمثل قد يكون بعض الناجين قد تعرضوا للعنصرية من ذوي الخبرة من مجموعات دعم مثلي الجنس أو ان لهذه المجموعات صلة بالأشخاص الذين شاركوا في الإيذاء والاعتداء عليهم من الشركاء الحاليين/ الشركاء السابقين. لذلك فمن الأفضل لمقدمي الخدمات إعطاء الناجين الخيارات المتاحة وتشجيعهم على اتخاذ قرارات لنفسهم بدلا من وضع خيارات لخدمات غير لائقة أوخدمات دعم غير آمنة. هذا مهم بشكل خاص عند استخدام المترجمين/المترجمات في مرحلة التقييم الأولي. بعض الجاليات الثقافية صغيرة والأخبار العائلية تنتشر بسرعة، مضايفا إلى مخاطر الناجين المثليين.

طالبي اللجوء قادرون على طلب اللجوء في المملكة المتحدة وهم علي موانئ الدخول إلى المملكة المتحدة أو في غضون ثلاثة أيام من وصولهم إلى المملكة المتحدة. قد يتمكن الناجين من الحصول على إذن بالبقاء في المملكة المتحدة، إذا تعرضوا للعنف المنزلي بواسطة شريكهم، الشريك المدني أو الزوج. الناجون من العنف المنزلي، الذين لديهم أدلة قوية للعنف المنزلي، والذين يخضعون لقوانين الهجرة لفترة اختبار لمدة سنتين بسبب دخلوهم المملكة المتحدة كخطباء أو ازواج، قد يكونوا قادرين على التقدم بطلب للحصول علي البقاء إلى أجل غير مسمى في ظل ظروف معينة، على سبيل المثال، إذا العلاقة بينهم انهارت بسبب العنف المنزلي (تحت طائلة قانون العنف المنزلي).

الأنواع الأخري من العلاقات الأسرية، حيث جاء بعض أفراد الأسرة بواسطة الكفيل

الي المملكة المتحدة والذين تعرضوا للعنف المنزلي من قبل ذلك الكفيل، لربما يستفيدوا من هذا الاستثناء القانوني، ولكن لم يحدث وان عرضت حالة كهذا أمام المحاكم بعد. على سبيل المثال، إذا تعرض ابن أو ابنة للعنف المنزلي أوالزواج الإجباري من قبل والديهم نتيجة اكتشاف النشاط الجنسي أو الهوية النوعية قد يكون في مقدرتهم الاستفادة من هذا الاستثناء القانوني.

أولئك الذين يعانون من العنف المنزلي وليس لهم الحق في الاستفادة من هذا الاستثناء القانوني هم المهاجرين/ت علي تأشيرات عمال/عاملات، الدراسة، ولكن يمكنهم العثور علي المساعدة من خلال التقديم للإقامة تحت طائلة "المعدمين" بموجب قانون المعونة الوطنية. ولكن ينبغي السعي لمزيد من المشورة.

المثليين والمثليات من الآباء والأمهات لأطفال، يجب ان يعلموا بان السلطات المحلية لديها السلطة (تحت قانون حماية الطفل ١٩٨٩) القيام بالتأكد من ان الأطفال، الذين هم "في حاجة" أو عرضة للضرر الجسيم، لديهم الغذاء الكافي، السكن، والرعاية تحت بند ٢١ من قانون حماية الطفل ١٩٨٩. بعض السلطات المحلية قد تكفل الناجين/الناجيات ماليا وتساعدهم في البقاء مع أطفالهم، علي سبيل المثال في ملجأ للنساء. بعض السلطات المحلية الأخرى قد تأخذ الأطفال في دور الرعاية ولا تقوم بتقديم أي مساعدة بكفاف أو إقامة للأم أو الأب (الوالدين).

التحدي القانوني هو استعمال المادة ٨ من قانون حقوق الإنسان- الحق في العيش حياة أسرية – ربما يحقق النجاح لتلك الحالات، ولكن ذلك يعتمد علي الحقائق الخاصة لكل حالة. تزايدت الحالات، لسوء الحظ، التي قامت فيها الخدمات الإجتماعية التهديد بوضع الأطفال في دور الرعاية، من أجل تجنب ما يمكن أن يكون التزاما مفتوحا لتقديم الدعم المالي، وكانت النتيجة المتوقعة تماما أن الآباء والأمهات قاموا بكل ما هو ممكن لتجنب ذلك، والتنازل عن طلب المساعدة نتيجة لذلك. في مثل هذه الحالات

الحصول علي مكتب محاماة يعمل في قوانين الأسرة والهجرة أمر أساسي.

إذا دخل شخص الي المملكة المتحدة بدون أوراق مكتملة أو بقي بعد انتهاء تأشيرة الدخول، الحصول علي إذن بالبقاء في المملكة المتحدة ما يزال ممكنا لأسباب تقديرية. وضع هذا الطلب يحتاج الي كثير من الحرص والحذر لعدم وجود حق الاستئناف خاصة إذا تم التقديم ورفض الطلب. الناجون من غير المجنسين،اللذين تجاوزوا مدة إقامتهم وتأشيرة عملهم انتهت أو انهم صاروا غير مجنسين بعدما أقاموا في المملكة المتحدة، يواجهوا مخاطر إضافية إذا ان أوراقهم السابقة لن تتطابق مع هويتهم الجديدة.

Top of Form

في هذه الحالة، ينبغي التماس مزيد من المشورة من Press for Change قبل القرار بالتقديم تحت الأسباب التقديرية.

إن التقديم للإقامة تحت قانون العوز بسبب العنف المنزلي (DDV) امتياز متاح لهؤلاء الناس الذين ليس لديهم حق اللجوء إلى الأموال العامة والذين يعانون من العنف المنزلي. للتأهل لهذا الاستثناء، ويحتاج المطالبين بان يكونوا قد دخلوا المملكة المتحدة أو لديهم إقامة بالبقاء كزوج/ة، شريك مدني، أو من غير المتزوجين أو مثلي الجنس لشريك مواطنا بريطانيا أو شخصا موجود ومستقر حاليا في المملكة المتحدة. فإنهم يحتاجون أيضا إلى إثبات أن العلاقة بينهم تعطلت بسبب العنف المنزلي ونيتهم تقديم طلب للبقاء بشكل دائم في المملكة المتحدة تحت قانون العنف المنزلي الهجرة (تسوية V D) .

تجدر الإشارة إلى أن المهاجرين الذين هم في المملكة المتحدة على تأشيرات الدراسة أو العمل أو زيارة أو اللاجئين لن يتأهلوا لهذا الامتياز.

الحماية من الشرطة متوفرة لجميع الناس الموجودين في المملكة المتحدة، بغض النظر عن الوضع الهجري، ولكن نظرا لعدم الثقة في أقسام الشرطة أو الحكومة في البلدان الأصلية، حيث تعاقب المثلية الجنسية أو هوية النوع، وخطر التعرض للاعتقال أو الترحيل من المملكة المتحدة، أو التهديد بالترحيل تستخدم كتهديد للسيطرة عليهم بواسطة الشركاء المسيئين، كثيرا منهم لا تختار الكشف أو التحدث عن معاناتهم. الاتصال بالمنظمات المتخصصة في دعم المثليين لتساعد الناجين عند إجراء اتصالات مع الشرطة تكون مفيدة.علي سبيل المثال:

(www.galop.org.uk)

أدوات تقييم مخاطر العنف يجب ان تعكس تأثير الوضع الهجري واللجوء جنبا إلى جنب مع النشاط الجنسي وهوية النوع. ينبغي بحث المعلومات المتعلقة بالثقافة والتشريعات والممارسات المتعلقة بالهوية الجنسية والجنسانية في البلدان الأصلية .لقياس مستوى التهديد/ السلطة والسيطرة من قبل الجاني ومدي التأثير على الناجي

تم توثيق تجربة طالبي اللجوء المثليين في ثلاثة منشورات:

• ولا رجعة فيه: الناس مثلي ومثليات الجنس ونظام اللجوء. التي نشرتها ستونوول والمتاحة من www.stonewall.org.uk

• فوق وليس خارج: قضايا الإسكان والتشرد لمثليات ومثليي الجنس طالبي اللجوء وثنائيي الجنس وغير الجنسيين. التي نشرتها دعم اللاجئين / دعم متروبوليتان والمتاحة من www.refugeesupport.org.uk

• دليل الحماية الإنسانية للأشخاص مثليي الجنس يتوفر أيضا من ستونوول. تم تصميم هذا الدليل لتقديم لمحة عامة عن قانون اللجوء والحماية الإنسانية لحماية مثليات ومثلي الجنس وثنائي الجنس المتاحة من ستونوول.

في عام ٢٠١٣، قانون الزواج (مثلي الجنس) قانون الأزواج تواصل طريقها من خلال البرلمان في المملكة المتحدة . إذا حدث وأصبح هذا قانون فسيسجل سابقة تاريخية، مما سيؤدي إلى المملكة المتحدة متماشية مع مجموعة صغيرة من الدول التي تعترف بزواج المثليين. يختلف الوضع خارج المملكة المتحدة، مع العديد من البلدان متهمة بانتهاك حقوق الإنسان والحقوق المدنية للمثليين والمثليات. مع تشدد المملكة المتحدة ووضعها قيود لحماية حدودها لتحديد عددية المهاجرين، إيجاد " ملاذ آمن" في المملكة المتحدة من المرجح أن يصبح أكثر صعوبة لملتمسي اللجوء من المجتمعات المثلية.

KMEWO's VAWG Campaign

KMEWO started a campaign to raise the voices of Kurdish women from Iraqi Kurdistan following a spate of honour based killings and self-emollition cases. In the first step KMEWO prepared a letter that contains official statistics and case studies to highlight the issue and bring it to the attention of international community. Letters were sent to the following individuals and organisations:
Jan Grasty (President of UN women); Alice Fookes (UN women UK); European Parliament Women's Rights and Gender Equality Committee (FEMM), Foreign and Commonwealth Office, British Consulate-General – Erbil , BBC Radio 4 Woman's Hour; The Guardian Newspaper; Justine Greening (MP); Theresa May (MP); Inter-Parliamentary Union & IPU Assembly. This campaign will continue!

Here is a copy of the letter:

Inter-Parliamentary Union (IPU) Date: 13th February 2013
IPU Assembly

Dear IPU,
We are writing to seek your immediate support and acknowledgement of the acute and grave situation currently facing women and girls in the Kurdistan Region of Iraq. With the Commission on the Status of Women about to begin at the UN with the theme of 'VAW' we wish to draw this to your attention, now. Your intervention is urgently needed because of increasing numbers of "honour killings" and suicide of women by setting themselves on fire in Kurdistan. Here is a recent case published by mainstream Kurdish media in Iraqi Kurdistan including Hawlati and Awena Newspapers and KNN satellite Channel:
"In July 2012 Nigar Rahim, a 15-year-old girl was murdered by one of her older brothers. Nigar's crime was that another older brother was sexually abusing her and raping her for months, eventually Nigar was pregnant and was taken to hospital, she and the abusing brother were arrested and she was taken under protection. She was under the protection of the Directorate of Investigating Violence against women for six months, her family declared that they would not kill Nigar so she was handed back to them by officials. A few days later she was brutally killed." – July 2012
According to official sources in Kurdistan, figures every month reveal tens of women are either killed, because of the fear of bringing shame to their family's honour, or set themselves on fire through family, community, social and economic pressure. These official figures are at odds with the actual numbers of women who are killed every day because many cases occur in rural areas where the incidents are hidden and go unreported due to family and community collusion.
The Kurdistan region is administered by the Kurdish Regional Government (KRG) that consists of an established parliament and, apparently, democratically elected representatives from the majority of 2 ruling parties, the PUK (Patriotic Union of Kurdistan) and the KDP (Kurdistan Democratic Party).
Although successive governments of Kurdistan have claimed to take VAW seriously, it is clear that despite constant campaigning, demonstrations and activism by women's groups, these killings are still in reality, not taken seriously and lip-service is paid to the International and National Agreements on Women's Human Rights. You may be aware there is a very effective government PR machine in Kurdistan that hides the grim reality facing far too many women and girls. It is a tragic fact that there has only been one conviction for killing a woman in the last 21 years (Warvin Institute for Women Issues, 2013).
With this letter we enclose a few number of recent names, dates and brief details on cases of women who were either killed or committed suicide in the last 2-3 years. These numbers are only a small sample of thousands of victims in the last 21 years.
On behalf of our sisters in Kurdistan, who have no voice, we would urge you take this to the highest levels within the IPU Assembly.
We think that constant International and National pressure on the Government of Kurdistan would be of enormous assistance to making real change for women and girls in areas of law, justice, health, education, employment and equality.
Thank you for taking the time to read this letter.

Yours faithfully,

Sawsan Salim *Director*
Gona Saed *Policy & Information Coordinator*

+44 (0) 7748851125 +44 (0) 7894252708
sawsansalim@yahoo.com &
gona_saed@yahoo.com

Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation
Website: www.kmewo.org

it happening.
Victims can tend to forget as children or young people they had very little power. They imagine that the choices they had as children are the same as the ones available now. Survivors also make choices because it was then in their best interest to do so at that time. They later can feel (and this is often inferred by the abuser as well) that this means they somehow colluded in the abuse. This intensifies the shame and mental trauma. In order to start being free of this it is critical to understand that abuse is largely about power and **intention**.

The way out of shame

To help relieve shame in your own mind (or the person you are supporting), it is important clarify right from start of the abuse –the intention of the child or young person and the abuser's intention. It is vital to remember this even though there may have been exchanges. This could have been of sweets, affection or money but as a child or young person - sexual involvement or gratification was never that child's *original intent in the relationship.*
Some questions you might like to consider could be:

- Critically – who had the real power in that situation?
- Who originally initiated things?
- What was your fundamental motive as a child when you met this person?
- What was the abuser's primary motive?
- Who was leading?
- Who was being led?
- Did you do things just to "get it over" with?
- If this person gave you affection did you get much attention elsewhere in your life?
- If you accepted sweets or money did you really understand what was happening? And what the price would have to be for you?
- If you could have told someone – who realistically would have helped you?

It is important to note even if your answers do not make you feel absolved of shame, abuse can make you feel things and act in ways alien to you, this does not make you responsible for another's actions or change who you really are.
It is also critical to understand abuse and shame exist in an environment of secrecy and the way out of shame (that is any shame!) is to **talk about it.** Sharing these "secrets" in a trustworthy supportive environment frees the burden of carrying it alone and helps put the shame back on the correct person - the abuser - and the journey of mental and emotional recovery can really begin. This sharing could be in a recovery group, a counsellor, through close friends or a combination of these.
Ellen Bass and Laura David wrote a breakthrough book called "Courage To Heal" and beautifully capture how powerful breaking free from shame and silence can be "Shame exists in an environment of secrecy. When you begin to freely speak the truth about your life, your sense of shame will diminish……..Secrets destroy people and they destroy them unnecessarily. It's like being reborn when you shed the secret, because you have no more fear". (Source: Courage To Heal by Ellen Bass and Laura David – Cedar 1988 - page 108).

Into The Light

I co-founded a not for profit project in in 1993 for women who had been sexually abused called "Into The Light". (www.intothelight.org.uk). I did this because having been abused myself and having received some growth and healing I wanted to provide a place in my community of understanding and support to those who had also experienced abuse - in an attempt to breakthrough the silence and shame many victims feel.
The ethos of the work is that change and healing from child sexual abuse come by:

Giving information
Breaking isolation
Sharing experience

Into the Light has now evolved and offers support to Survivors of sexual abuse for women and men. . We offer groups, one to one work, workshops, seminars, email support and an informative website.
We also offer services to those that support Survivors including partners, counsellors, support workers and carers
Our next event is a workshop on Saturday 26th October 2013 in London called "***Love and Friendship After Abuse***" in which we will be focusing on friendships and relationships for people who have experienced sexual abuse. We will be looking at what can deter being closer to others for Survivors and ways forward to have deeper and more fulfilling relationships.
For more information about this or any other of the work we are doing please see our web address: www.intothelight.org.uk or email: info@intothelight.org.uk

sexual abuse in childhood. In 2008 Childline reported a 50% increase in calls relating to sexual abuse since 2005.

Abuse outside the UK

Sadly, it is not a problem that is just confined to the UK and the West. The Bangkok based international child protection campaign group (ECPAT – End Child Prostitution, Child Pornography and Trafficking of Children for Sexual Purposes) has said that marriage contracts can be found all over the Middle East and South Asia to be a cloak for child abuse. Child rape is also used as a "weapon of war" in areas of conflict including in 2010 the Congo. In October 2010 more than 1,000 teachers were sacked in Kenya for sexually abusing girls most of the victims were aged between 12 and 15. (Source: BBC News website 7th October 2010).
The death of a student who was gang-raped on a Delhi bus in India in 2012 prompted anguished soul-searching about the place of women in Indian society. The widespread killing of female foetuses and infants is well-documented, but less well-known is the trafficking of girls across the country to make up for the resulting shortages. Tens of thousands of girls disappear in India every year. They are sold into prostitution, domestic slavery and, increasingly, into marriage. In the North of India in particular the sex ratio between men and women has been skewed by the practice of aborting girl foetuses. And, whilst there are no official statistics on how many girls are sold into marriage in these northern states, activists believe the number is on the rise, fuelled both by demand for women in the relatively wealthy north, and poverty in other parts of India. (Source: BBC News website:10th January 2013)

Abuse remains a secret to adulthood

Sadly however, the shame and silence around abuse often continue into adulthood. The 2011 survey revealed more than one in three children aged 11-17 (34%) who experienced contact sexual abuse by an adult did not tell anyone else about it. (Source: Child abuse and neglect in the UK today (Radford et al, 2011)
This means that people suffer in silence for years with hugely damaging results on their adult life.
But abuse does not just impact the victim him or herself, the legacy of untreated sexual abuse on our society is devastating:

- A Survey in 1994 (Porter) of clients in a detoxification unit shown that 90% of women and 37% of men had experienced child sexual abuse before the age of 16.
- 60% of people who deliberately self harm reported abuse in childhood (Favazza and Conterio 1998).
- Adults who experience child sexual abuse are 12 times more likely to attempt suicide.(Felitti and Adna, American Journal of Preventative Medicine 1998).
- 40% of women in mental health services have been sexually abused.(Working in Partnership, Department of Health 1994)
- In 1992 a report by CHAR (Campaign for Homeless People) found that over 40% of homeless girls were fleeing from sexual abuse.
- 30-70% of women prisoners have been sexually abused (Survey by HM Inspectorate or Prisons 1997)

Other repercussions on victims today may be less dramatic but personally just as devastating - from depression and loneliness to addictive behaviours, and also the tendency can be to find an abusive partner and so the cycle of abuse continues.

Shame is so damaging

It is often this silence around the abuse that can have such a devastating impact on the mental health and welfare of a victim of abuse. Victims in essence can carry the shame that does not belong to them but to the abuser. Penny Parks a counsellor and author says "The aggressor projects the blame and guilt onto the child and the child accepts that projection as truth. It is like life imprisonment for a crime that someone else has committed." (Source: 'Rescuing The Inner Child' – Penny Parks – Human Horizons Series Published 1990 page 43)
The shame can outwork itself in a person with painful behaviour patterns that impact mental and emotional health.
Behaviours characterised by shame can include:

- Feeling "something is wrong with me" - everything is coloured by shame
- Fear of rejection is very strong
- Isolated and lonely - fearful when someone wants to have a close relationship
- Fearful of intimacy - wanting relationship but pushing people away
- Defensive when criticised
- Entering into people pleasing behaviour patterns - not aware of how to get own needs met
- Punishing self with negative and destructive self-talk - or physical harm
- Feeling over responsible for everyone and everything that happens
- Aggressive or abusive behaviour
- Having problems with Depression

(Source: Adapted and put into by own words from an idea in "Helping Victims of Sexual Abuse"– Heitritter and Vought – Bethany House Publishers – Published 1989)
So how can we be supportive of people who have been abused – perhaps that may even include ourselves - and start to be free of the shame that causes so much mental distress and put the shame back on the abuser?
It is my experience as both a Survivor and a Counsellor (working with Survivors for over 19 years) that one of the main reasons that victims carry so much shame, is that they can often look back at the situation as adults and feel they could have or should have done something differently to prevent

GIVE IT BACK!

Breaking Through The Shame Of Sexual Abuse

By: Rebecca Mitchell info@intothelight.org.uk

The UK has recently been shocked at the revelations that one of its best loved entertainers - Jimmy Savile - has been uncovered as a prolific sex offender. Commander Peter Spindler of the Metropolitan police said Savile used his fame and celebrity status to "hide in plain sight", adding that he had "groomed the nation". One positive side effect of the coverage over Savile's crimes has been to give other victims of sexual abuse the courage to seek support. The National Association for People Abused in Childhood (NAPAC) said it usually receives 200 to 300 calls a week - in the three weeks following the Savile revelations they received 2,500. Peter Saunders from NAPAC said: "We've seen an unprecedented deluge of callers, people making contact with us, survivors of abuse telling us about stuff that's happened to them, mostly a long time ago". (Source: BBC News website: 24/10/2012).

Many people were surprised at the number of people coming forward for help so many years later – so why do victims of such a serious crime keep this traumatic event a secret for so long?

Shame is the big issue with abuse

It is often shame that keeps victims hide the abuse and secret which keeps them isolated and lonely .–often accompanied by feelings that they are somehow to blame for what happened to them. Ironically, the way out of shame is to talk about it with trustworthy people, the very thing many people find so difficult. I know this myself because I experienced sexual abuse for many years with someone who was very close to me and consequently I suffered from feelings of desperate shame.

Later I found out this is very common with people who have experienced abuse, who often internally feel that they have become "tarnished" - and in some way now unacceptable by their abuse and fear others will feel also see this in them.

One of the issues is the silence that often surrounds abuse. Most people would admit that abuse goes on, but no one wants to admit it happens here in this situation or community and especially not in this family. This is simply too terrifying for people to think about. This is why sexual offenders are often demonised in the media and compared to monsters. People feel safer thinking about abusers this way and makes them think they will be able to spot them – giving them power in the situation. Thinking that an abuser could be a normal person – someone they know and even like – makes people feel frightened and powerless.

How widespread is Sexual Abuse?

The figures are very upsetting. "Child abuse and neglect in the UK today" (Radford et al, 2011) is a major piece of NSPCC research issued in 2011. The findings of this report show the continuing pervasiveness of sexual abuse in the UK:

Nearly a quarter of young adults (24.1%) experienced sexual abuse (including contact and non-contact), by an adult or by a peer during childhoood

One in six children aged 11-17 (16.5%) have experienced sexual abuse.

Almost one in 10 children aged 11-17 (9.4%) have experienced sexual abuse in the past year (2011).

Teenage girls aged between 15 and 17 years reported the highest past year rates of sexual abuse. (Source : Radford, Lorraine, Corral, Susana, Bradley, Christine, Fisher, Helen, Bassett, Claire, Howat, Nick and Collishaw, Stephan (2011) Child abuse and neglect in the UK today. London: NSPCC).

Other surveys also confirm the high occurrence of sexual abuse in the UK:

A study in 2000 (Cawson: NSPCC) also exposes that sexual abuse continues to be extremely prevalent in the UK with 11% of boys under 16 and 21% of girls under 16 experiencing

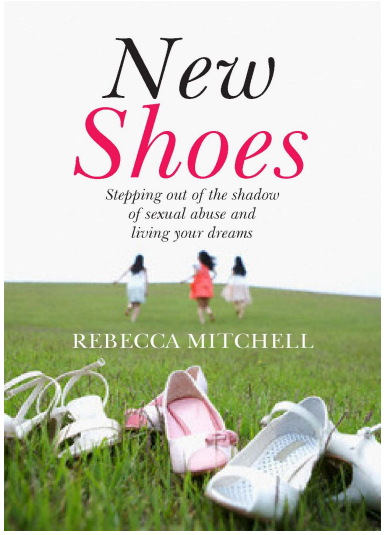

Rebecca was a Survivor of child sexual abuse and in 1993 co-founded "Into The Light". "Into The Light" a not for profit project that offers support, information and resources around the issues of sexual abuse for those who have been abused and those who support them. The project's services include groups, one to one counselling, workshops, training seminars and an informative website.. Rebecca has also had a self help book published by Lion Hudson on recovering from sexual abuse called "New Shoes." For more information see the website: www.intothelight.org.uk

housed and cared for under Section 21 of the Children's Act 1989. Some local authorities may use this provision to pay for survivors to stay with their children in, for example, a women's refuge. Other local authorities may take the children into care and not provide any subsistence or accommodation for the parent(s).

A legal challenge under Article 8 of the Human Rights Act - the right to family life – might be successfully brought in that instance but would necessarily depend on the individual facts of the case. It is increasingly the case, unfortunately, that in order to avoid what may be an open-ended commitment to providing financial support for a family Social Services threaten to take children into care with the entirely foreseeable result that parents do everything possible to avoid that, often giving up their claim to support as a result. In all cases involving children, referring clients to firms of solicitors who have both family and immigration solicitors on staff is essential.

If a survivor has overstayed their visa or has arrived in the UK without the appropriate paperwork, an application for leave to remain in the UK may still be possible on discretionary grounds. This application would need careful preparation as there is no right of appeal if an application under these grounds is turned down. Trans* survivors who have overstayed their work or student visa, or who have transitioned whilst living in the UK, face added risks as previous paperwork might not match their new gender identity. In this situation, further advice should be sought from Press for Change before making a discretionary application.

The Destitution Domestic Violence (DDV) concession is available to those people who have no recourse to public funds and who are experiencing domestic violence. To qualify for this payment, claimants would need to have entered the UK or have leave to remain as a spouse, civil partner, unmarried or same sex partner of a British Citizen or someone present and settled in the UK. They would also need to demonstrate that their relationship had broken down due to domestic violence and intend to make a claim to stay permanently in the UK under the Domestic Violence Immigration Rule (Settlement DV).

It should be noted that migrants who are in the UK on student, work or visitor visas or refugees will not qualify for this concession.

Police protection is also available to all people in the UK, regardless of immigration status, but due to distrust of police or government departments in countries of origin, especially where non-conforming sexuality or gender identity is penalised; the threat of being detained or deported from the UK, or the threat of being deported being used as a controlling threat from abusive partners, many do not choose to disclose. Using specialist LGBT support organisations who may assist survivors when making contact with the police could be useful. (For example www.galop.org.uk)

Domestic violence risk assessment tools should identify the impact of immigration and asylum status in conjunction with sexuality and gender identity. Information relating to legislation, culture and practice relating to sexuality and gender identity in their countries of origin should be researched to gauge the level of threat/ power and control the perpetrator has as leverage over the survivor.

The experience of LGBT asylum seekers is well documented in three publications:

• No Going Back: Lesbian and gay people and the asylum system. Published by Stonewall and available from www.stonewall.org.uk

• Over Not Out: The housing and homelessness issues specific to lesbian, gay, bisexual and transgender asylum seekers. Published by Refugee Support /Metropolitan Support and available from www.refugeesupport.org.uk

• A guide for humanitarian protection for LGB people is also available from Stonewall. This guide is designed to provide an overview of asylum law and humanitarian protection for lesbian, gay and bisexual protection available from Stonewall.

In 2013, the Marriage (Same Sex) Couples Bill continues its path through the UK parliament. If this historic Bill becomes law, it will bring the UK in line with a small group of countries which recognise LGB marriage. The situation outside of the UK is varied, with many countries guilty of abuse of human and civil rights of LGBT people.

As the UK tightens its borders and places further restrictions on migrant, and asylum seeker communities, finding a "queer" safe haven in the UK is likely to become more difficult.

experience for LGBT people around the world. For LGBT people who live in countries where lesbian, bisexual and gay sexuality and gender variant identities are illegal, reporting a partner for domestic violence may lead to their own arrest, as coming out is inherent in the disclosure of spousal domestic abuse.

In a similar way, reporting domestic abuse perpetrated by extended family members also runs the risk of sexuality and gender identity being disclosed to authorities by aggrieved families. Disclosing sexuality and gender identity to authorities can also have wider negative consequences for those who are friends, associates or family members in terms of family shame and associated stigma. In some countries, this may also lead to the arrest of those harbouring or aiding LGBT people. The threat of revealing sexuality and gender identity remains a powerful tool for abusive partners/family members to use in controlling the behaviour of survivors. It may also provide them with a socially sanctioned rationale for the abuse. A survivor risks not only imprisonment, and in some cases death, but the loss of family, being socially excluded, loss of access to religious institutions or loss of contact with children, loss of contact with religious communities.

As LGBT people are embedded in family and community life which may be homophobic, biphobic or transphobic, they may also experience domestic abuse from their own family/extended family as well as from partners/ex-partners. The toxic blend of domestic abuse, homophobic and transphobic abuse is frequently the reason why many LGBT asylum seekers flee to countries where civil/legal protection is in place. As such, many LGBT people do not ask for help or report a violent crime or death threat in their country of origin. This frequently leads to a lack of evidence regarding oppression or persecution.

The situation for some LGBT people who have previously had conventional heterosexual relationships is that they can face additional disadvantages when applying to the UK Home Office. Women in particular are frequently forced into heterosexual relationships and to have children, as living independently would cause suspicion and bring shame on the family. If an LGB survivor has married a heterosexual partner or has a history of relationships with heterosexual partners, this history will be used by the Home Office as evidence that the person is not LGBT and is pretending to be LGBT in order to claim asylum. This is particularly the case if the survivor has a child. The notion that in the UK many LGBT people have children or can legally adopt in the UK is conveniently forgotten. LGBT people who arrive in the UK may have been forced to leave without their children or have received threats that they will lose contact with them if the asylum application is successful.

For a survivor who identifies as LGB or T, it may not be appropriate for ethnically matched services to support that person. Black, minority ethnic, refugee and asylum seekers (BMERA) may have experienced homophobic, biphobia or transphobic abuse from within their community or may be linked to the perpetrators of that abuse. Similarly some survivors may have experienced racism from LGBT support groups or people involved in those support groups may be linked with or friends of abusive partners/ex-partners. It is best practice therefore to give survivors the options and encourage them to make choices rather than line up inappropriate or unsafe support services. This is particularly important when using interpreters at the initial assessment stage. Some cultural communities are small and family news spreads quickly, adding to the risks for LGBT survivors.

Asylum seekers are able to claim asylum at UK ports on entry to the UK or within three days of arriving in the UK. Survivors may also be able to apply for leave to remain whilst in the UK if their partner, civil partner or spouse is abusive to them. Survivors of domestic abuse who have substantial evidence of domestic violence and who are subject to a two year probation period because they have entered the UK as a spouse or fiancée may be able to apply for indefinite leave to remain under certain circumstances - for example, if their relationship broke down due to domestic abuse. (Domestic Violence Immigration Rule)

Other types of family relationships, where people have been brought to the UK by a sponsor and who have experienced domestic abuse from that sponsor, might also benefit from this rule but a test case has yet to go before the courts. For example, a son or daughter who experienced domestic abuse or forced marriage by his/her parents as a result of revealing sexuality or gender identity might be able to benefit from the rule.

People experiencing domestic abuse who may not be eligible to apply under the Domestic Violence Immigration Rule include migrant workers or people on student visas, but assistance may be found by applying as 'destitute' under the National Assistance Act. Further advice should be sought.

LGB and T people who are parents of children should be aware that local authorities (under the Children's Act, 1989) have the power to ensure that children "in need" or at risk of significant harm, are adequately fed,

A Journey to Safety

Survival, safety and support for lesbian, gay, bisexual and trans*(LGBT) people with immigration issues who experience domestic abuse.

By: Maria Sookias for Stonewall Housing info@stonewallhousing.org

LGBT people experience domestic abuse and hate crime on a global scale. When LGBT asylum seekers also experience domestic abuse whilst living in the UK, their routes to safety are severely limited, which puts them at risk of further violence and abuse. The added complication of asylum seekers who identify as LGBT and who also experience domestic abuse has yet to be fully documented but anecdotal evidence from frontline LGBT services suggest this group are particularly at risk of exploitation, both in their country of origin and once arriving in the UK.

Abuse within relationships (partners, ex-partners and/or extended family relationships) is identified by the use of power to control an individual's behaviour and movements. An abuser who knows that a survivor faces legal penalties if their sexuality or gender identity is revealed has an added weapon with which to exert coercive control over a survivor. Many survivors endure domestic abuse because they fear asking for help would lead to increased physical, emotional and sexual violence, forced marriage, honour based violence, constructive rape, exorcism, social isolation, loss of contact with children, and the very real risk of being forced to return to their country of origin to face repercussions linked to their sexuality and gender identity. Many countries have severe penalties associated with being lesbian, gay, bisexual or trans*. Go to http://en.wikipedia.org/wiki/LGBT_rights_by_country_or_territory

In the UK decriminalization of homosexuality was only fully achieved when the Isle of Man was forced to drop the prosecution of gay men in 1992. Even with the introduction of the Equality Act in 2010, which reinforces legal protections in place to prevent homophobia, biphobia or transphobia many, LGBT people living in the UK still experience violence and discrimination due to their gender identity or sexuality.

Laws in every country are subject to change and, as in the UK, may not reflect the reality of LGBT experience. The disparity between what is legal and the lived experience for LGBT people is a major hurdle that many survivors face. In order to prove the need for asylum in the UK and obtain refugee status, there needs to be clear evidence that the person would face persecution. For example, a country may not have laws criminalising lesbianism because lesbianism may not be recognised as a legitimate sexuality; it may therefore be much more difficult for a lesbian to prove that she is at risk of imprisonment or other forms of persecution for her lesbian identity and thus more difficult to establish a claim for asylum. Another example would be a country that may have passed laws that call for short prison sentences, but where in fact the custom/practice maybe more harsh.

The UK's Home Office uses information relating to legal practice in each country to help decide on the outcome of an asylum claim. The information they hold relates to legislation passed in each country rather than custom/practice evidence and they use this to decide if someone is able to establish a claim for asylum.

In June 2009, a legal precedent was set with the case of John Bosco Nyombi, a gay man, who was unable to return to Uganda and won an eight-year battle to be granted asylum in the UK. The Home Office argued that in his country of origin he would not be persecuted if he did not live as an out gay man. The High Court found that this argument was unlawful and he was granted leave to remain. The influence of this case is enormous. It sets a precedent that LGB people should not be expected to return to their country of origin and pretend that they are heterosexual in order to avoid persecution for their sexuality. It could also be argued that trans* people should also not be forced to return home if they fail to dress in the legally appropriate gender although no test case has yet to reach the courts.

Understanding custom and practice:

Homophobic, biphobic and transphobic attitudes exist in many refugee and migrant community organisation, voluntary sector services and government offices around the world, including the UK. These attitudes are a barrier for survivors accessing support. Many LGBT people choose to live below the radar and are not open about their sexuality and gender identity as this could lead to prosecution, social stigma, isolation, threats of violence and actual violence.

For survivors of domestic abuse who are asylum seekers or refugees, the custom and practice in their country of origin becomes essential when assessing risk.

This needs to include knowledge of the legal position and understanding of cultural practice and lived

Maria Sookias for Stonewall Housing,
info@stonewallhousing.org
advice line: 0207 359 5767, Website:
www.stonewallhousing.org

community to take Noah back.

- By not wanting Noah in the home, Nada was ostracised by the family and community for being a 'disobedient wife.'
- By insisting on divorcing her husband, this could be viewed as disrespectful to the family and Nada may be vulnerable to honour-based crimes.
- Although Noah had agreed to civil divorce, as long as he refuses to grant Nada an Islamic divorce, she has very limited options to obtain an Islamic divorce.
- Noah can continue to refuse a divorce but he is allowed to marry another woman under Islamic law; on the other hand, Nada cannot marry another man until she gets her Islamic divorce from Noah.
- The children also suffer as they continue to be exposed to domestic violence.

Conclusion:

To conclude, keep the following points in mind when working with Arabic-speaking clients experiencing or perpetrating domestic violence:

- As a worker, focus on the domestic violence as an unacceptable behaviour that harms women and children in the long term, but can be changed
- Understand and acknowledge cultural and religious differences, but do not become drawn into these as any form of excuse or justification for violent or abusive behaviour
- Recognise the immense barriers that women from all cultures experience when trying to end abusive relationships, more so the additional challenges for Arabic-speaking women living in the UK. Be patient if she is unable to make changes as quickly as you would like, or if she appears to collude with abuse perpetrated against her.
- Recognise the internal and external pressures on male perpetrators to remain in control of their situation and their family, especially when they have become entrenched over time in misinterpreting their culture or religion to justify domestic violence. Be firm and boundaried with him but recognise that genuine change takes time and that some perpetrators may choose never to change.
- See additional information advice and support where possible when working with Arabic-speaking or any other minority ethnic or cultural group that differs from your own.
-

Al-Aman contact details:

http://www.dvip.org/al-aman-services.htm

Violence Prevention Programme: 020 8748 2577

Women's Support Service: 020 8563 2250

References:

Mullender, A. Hague, G. Imam, U. F and Kelly, L. (2002) Children's Perspectives on Domestic Violence. London: Sage.

Velzeboer, M., & Novick, J. 2000. Violence against women in the Americas. A violation of human rights and an International public health problem. Perspectives in Health, 5, 2.

Littlewood, R. and Lipsedge, M. (1982) Aliens and Alienists: Ethnic Minorities and Psychiatry. Penguin Books Ltd)

Egyptian girl dies during female circumcision ritual outside Cairo

By: Stephen Williams

A 13-year-old Egyptian girl has died undergoing circumcision at a village near Cairo, Egyptian media reported on the weekend.

"We left our daughter with the doctor and the nurse. Fifteen minutes later, the nurse took my daughter out of the operation room to a nearby room, along with three other girls whom the doctor was circumcising," said Mohammed Ibrahim, a farmer, according to reports in Al Arabiya Egyptian daily.

"I waited half an hour, hoping that my daughter would wake up, but, unfortunately, unlike the rest of the girls, she did not," he said.

The police ordered an autopsy of the girl, whose name was Suhair al-Bata'a, and summoned the doctor to find the cause of the young girl's death.

A health inspector report said the cause of the death was due to "a sharp drop in blood pressure resulting from shock trauma," the family's lawyer, Abdel Salam, said.

Female genital mutilation, or FGM, is an ancient custom in Egypt, and its history pre-dates both Islam and Christianity. The practice remains widespread, and Egyptian activists say it touches the lives of as much as 90 percent of female population.

Egypt criminalized all forms of FGM in 2008 and rights monitors say the number of girls undergoing the operation has dropped by about one third.

Egypt's National Council for Women condemned the recent death as a criminal act that reflects "extreme savagery," calling on the government to investigate the issue and punish the culprits.

UNICEF Egypt has also condemned the incident, saying female circumcision has neither medical nor religious justification.

swilliams@nydailynews.com

Read more: http://www.nydailynews.com/news/world/egyptian-girl-dies-female-circumcision-article-1.1368678#ixzz2WOaKFOTy

Also see: http://metro.co.uk/2013/06/10/girl-13-dies-after-barbaric-genital-mutilation-surgery-3835949/

Al-Aman Family Safety Project

By: Meriem Gawi Email: meriem@dvip.org

Al-Aman is the Arabic speaking service within the Domestic Violence Intervention Project (DVIP) which works to support victims and perpetrators of domestic violence in London's Arabic-speaking communities.

Domestic violence definition as used by Al-Aman:
Any incidents of threatening behaviour, violence or abuse (psychological, physical, sexual, financial or emotional) between adults who are or have been intimate partners or family members, regardless of gender or sexuality. This includes issues of concern to black and minority ethnic (BME) communities such as so called 'honour' based violence, female genital mutilation (FGM) and forced marriage, and is clear that victims are not confined to one gender or ethnic group. (http://www.homeoffice.gov.uk/crime/violence-against-women-girls/domestic-violence/)
-Velzeboer & Novick, 2000 described domestic abuse as one of the current most prevalent human rights abuses and public health problems in the world. Research has also found that women's sense of hope and their relationships with others and social support constitute protective factors against the negative effects of the domestic abuse they experienced. (Carlson et al 2002 & Davis 2002 in Crawford 2009)

- All acts that constitute domestic abuse have mainly one aim: to take the power from the woman and increase the power of the perpetrator (Mullender et al 2002 in Crawford 2009) while survival from the abuse has been described as a process of moving towards empowerment and using the same behaviour that helped them cope with the abuse to regain control over their life. Therefore, survival can be defined as "the active use of freedom to minimise, reverse or transform negative, disempowering experiences into skills of empowerment." (Crawford 2009)

-Clients from other cultural backgrounds are already struggling because of everyday life; it is our responsibility as supporting agencies/professionals? to make the effort to work through their cultural differences.
-Furthermore, clients' emotional behaviour needs to be understood in the context of the client's cultural context. A study by Littlewood and Lipsedge (1982) showed that the dominant culture alienates people from other cultures and because they display behaviours that the dominant culture cannot understand or explain, any different behaviour is regarded as deviant.
-When working with client form any ethnic background, we need to act in a manner that is consistent with our awareness, knowledge, skills and passion. This can be done by promoting change in others, challenging oppression and taking action against it as well as continuously identifying opportunities for action.
-In order to be effective in our work with diversity, we need to be aware of the specific cultural, linguistic, social and economic nuances of particular people and families we are working with.
Case study:
Nada is a 34-year-old Arabic-speaking Muslim woman. She was married to husband Noah for 8 years under both British civil law and Islamic law. They have 2 children aged 5 and 2. Following a long history of DV by Noah against Nada, Social Services ordered Noah to leave the matrimonial home. Nada filed for civil divorce, to which Noah did not object. Support agencies saw this as evidence of co-operation from his part. However, from the perpetrator's point of view, as a Muslim man, as long as he does not grant Nada an Islamic divorce, he still considers himself to be legitimately married to her. From his and the family's perspective, Nada was still his wife and should not refuse him access to the family home, the children, or deny him his marital rights. Therefore Noah continued to visit the family despite Nada's protests.

Implications for professionals:
In order for agencies involved in Nada's case to develop effective risk management and support strategies, they need to take into consideration the following:

- Many of Al-Aman's women clients are in similar situation to Nada's as they might be married to the perpetrators under both British civil law and Islamic law.
- Nada was torn between complying with Social Services' instructions and what she believes as her religious obligations under the Islamic law.
- Nada was also under pressure from her family and

didn't know about services that could help me back then because I didn't get out much: I was isolated and I was frightened.

During one attack, my 12 year old boy, Ibrahim saw his step father trying to stab me with a kitchen knife, Ibrahim actually called the police and we managed to escape through the house and run down the street. We were given details of the advice service at Solace for specialist help. My husband was arrested over the incident but I was too frightened to give a statement to the police so he was later released without charge. It was horrible at first because I couldn't get help from the council to move out quickly so I either had to stay in the relationship knowing I would be hit again or leave and face destitution.

The worker at Solace helped to represent me and my children at the housing offices knowing that legally they had a responsibility to keep us away from danger. We were finally offered accommodation and at last I felt safe as my husband didn't know where we were but I could arrange safe contact for the children if I wanted to. It was amazing because the children had never owned toys of their own and Solace were able to offer us some that had been donated – the children were so happy."

Nigar's Story !

Raped by one brother, killed by another brother to wash the shame brought upon family's "honour"

Nigar Rahim was only 15 when she was killed by her brother on the 20th of July in Garmian in Kurdistan-Iraq. Nigar had been raped and impregnated by one of her brothers. She was protected along with her child by the Directorate to Investigate Violence against Women for six months after giving birth. Nigar and her brother were arrested at the beginning of this year; the brother was sentenced to 20 years imprisonment while Nigar was released on bail according to the police in Garmian where the case was dealt with. She was then under the protection of the Directorate.

After six months, another brother of Nigar entered a negotiation with the police and signed a document promising not to harm her. The police handed her over to the family on the 12th of June, but she was killed by that other brother on the 20th of July. The rape and murder of a young girl in this manner shows a lack of responsibility on the part of state institutions who are only promoting such crimes by not providing long-term, intense protection and care in cases like Nigar's. The situation of a 15 year old girl being raped by her own brother, traumatised, shocked, and giving birth to a child from her own brother in a highly patriarchal and socially conservative society is very complex. Victims of rape are considered guilty and therefore deserving of death to clear the shame brought upon the family's so-called honour.

In Kurdistan where, on a daily basis, women are killed, degraded, or forced to commit suicide through self-immolation, even young girls' lives are not safe. For the last 20 years the Kurdistan Regional Government have turned a blind eye to the plight of women, to the point where the situation is now almost out of control. Despite the anger and protest by activists and organisations opposed to this situation, the killing and violence against women continue.

It is time for the government and its institutions to take the necessary steps to uproot these misogynist, patriarchal, and tribal practices that has turned the country into a hell and a prison for women.

unaware of her rights or services in the UK. During the course of her stay in refuge she has been provided with emotional support and has regained her confidence. With support she has accessed all relevant welfare benefits. She has accessed legal support and pursued legal options in relation to residence of the children, child contact and divorce.

The children have accessed schools and settled well into their education. Muna has undertaken and achieved ESOL qualifications. She has undertaken various courses and is currently studying a course to enable her to pursue a career in childcare.

She and the children have now moved from the refuge to a secure tenancy and are resettling extremely well into the community.

Vicki's Story

Vicki's story is another example of controlling and coercive behaviour, the two factors that have been incorporated recently into the new definition of Domestic Violence.

Vicki stayed with her 3 year old daughter in one of our refuges after experiencing abuse in a 4 year relationship. She had been living with her partner David for only several months when she became pregnant and although Vicki had plans to study she was encouraged by her partner to go ahead with the pregnancy - he said he would support her and she could return to studying later. David was aggressive during the pregnancy, and increasingly criticised her and when Vicki needed practical help he wouldn't support her but Vicki hoped this would subside once she gave birth. She gave up her job and had a baby girl but the aggression continued. As David was a large man and physically powerful his behaviour was intimidating and Vicki wouldn't challenge him or ask him for help as this always made him angry and she was afraid of him.

The abuse escalated over the course of almost 4 years from constant psychological abuse ending in physical violence, attempted rape and financial abuse. The abuse involved shoving Vicki, restraining her or pinning her up against a wall, threats to take her daughter away from her, threats of suicide (often in front of their young child), constant criticism and stalking. He always demanded sex and Vicki was too frightened to say no and regularly submitted to him sexually. As the situation worsened and Vicki started to think about leaving with her daughter she said no when he approached her for sex and he grabbed her, tried to force himself on her and then dragged her down the stairs when she tried to resist. This was the last incident of physical abuse and with support from a friend she called a helpline and fled with her child to a refuge.

Vicki was left with debts of over £80,000 in her name as her partner had not contributed financially and wouldn't allow her to work and she had tried to support her family through loans and remortgaging. She has now moved on from the refuge into new accommodation.

Her partner has contact with his daughter but does not know the whereabouts of mother and child as Vicki would feel unsafe in his presence and is determined that he should never find her. Vicki has accessed Solace Women's Aid counselling services and has benefited from addressing the emotional impact of violence and her daughter is having art therapy to minimise the impact of witnessing abuse against her mother and growing up living with domestic violence.

Aslam's story - in her own words

"I'd separated from my first husband and met Muhammad when I was living with my sister. My children seemed to get on with him so we were married and had another child together. It wasn't long after the birth that he began to abuse me, physically, emotionally and financially. He would regularly beat me, often using reasons like the children were annoying him, or they were eating too much food.

He would also demand sex and I would be ignored for long periods. Because I had to look after the children I didn't work, I was very dependent on him to provide for us. Money was often withheld as a way of punishing me. On some occasions we went without food. I

viduals. Both in our outreach work with young people but also in other strands of support that we offer, we work closely with young people and help them deal with the consequences of their experiences.

Solace Women's Aid welcomes the official recognition that domestic violence is a tragic reality for many young people. We now need to develop more targeted universal programmes for young people who are using violence and are victims of violence.

We have joined with other specialist organisations in our field to lobby the government about the current benefit cuts conscious of the devastating impact they could have on women and children living with abuse. Inevitably, loss of financial resources or independence will have a significant impact on the ability of women to ensure their safety, that of their children and in many cases it will be a choice between remaining in a violent and abusive relationship or face the prospect of homelessness and destitution. In real terms that is no choice but a life sentence for women and their children.

We continue to work as hard as possible and in innovative ways to help women and children. Over 70% of our service users are from BAMER backgrounds and our sensitive and individually tailored approach makes it possible for Solace to work with women and survivors from BAMER communities very effectively. We work in partnership with a number of specialist groups including Kurdish women's groups.

In addition to our approach, one of our biggest assets is the diversity of our staff. It is that which enables us to support women from diverse backgrounds and provide a supportive experience for them.

Below are three case studies highlighting the presence of control and coercion in abusive relationships and how we at Solace Women's Aid supported the women in creating a life free of abuse. Two of these stories also highlight the added pressures and obstacles faced by women who come from minority ethnic communities such as the Middle East, Africa and Asia. The first is the story of Muna.

Muna's Story

Muna accessed refuge accommodation last year. She was advised by the police on services available following the reporting of a physical assault.

Muna is an Iraqi national with Swedish Citizenship. Muna has been married to her husband for 12 years. The family lived in Sweden before coming to the UK.

From the beginning of the marriage she has been abused by her husband. In the beginning she was subjected to verbal, emotional, financial abuse and controlling behaviour.

The first incident of physical abuse happened a couple of years into the marriage. Whilst visiting her husband's family home in Iraq he kicked and punched her to the floor, and told his parents he did not need her any longer, he had no further use for her.

When the family moved to the UK the abuse intensified becoming more aggressive and controlling. Muna was not allowed to study, work or to make any friends. With no family in the UK she became increasingly isolated.

She asked to divorce, he refused and became increasingly aggressive. He frequently threatened to send her to Iraq and told her to forget about the children.

Muna was physically assaulted in front of the children. Her husband taking her passport and threatened that he would send her the next day to Iraq and she would never see the children again. She fled the house and reported this incident to the police. Her husband was arrested and charged.

Muna's marriage was arranged by her family, she and her husband are first cousins. Due to these circumstances Muna was under immense emotional pressure from the extended family and as such felt unable to give evidence against her husband in court. Muna however remained adamant that she would not return to an abusive marriage and eventually won over the support of her immediate family.

On arrival to refuge Muna presented as very emotionally vulnerable,

Awareness raising is helpful but services must grow to meet demand

By: Huda Jawad, Solace Women's Aid

Much has been written about the recent changes made by government in defining domestic abuse and violence. A welcome step politically that aims to define better the experiences of women (and men) who are the victims of it but it does not provide anything new to practitioners who have been dealing with the devastating effects of coercions and control on a daily basis. In addition, as the new definition is not one that is enshrined in law, it makes it difficult to guess what kind of impact it will have on prosecutions brought against perpetrators of abuse.

In September 2012 the Coalition government widened the definition of domestic violence so that it included young people and the concept of coercion. The new definition now reads:

"Any incident or pattern of controlling, coercive or threatening behaviour, violence or abuse between those aged 16 or over who have been intimate partners or family members regardless of gender or sexuality." This can encompass but is not limited to the following types of abuse:

- Psychological
- Physical
- Sexual
- Financial
- Emotional

The London Borough of Islington where we have delivered services for many years provides further guidance to practitioners and users by defining controlling and coercive behaviour as follows:

"Controlling behaviour is: a range of acts designed to make a person subordinate and/or dependent by isolating them from sources of support, exploiting their resources and capacities for personal gain, depriving them of the means needed for independence, resistance and escape and regulating their everyday behaviour."

"Coercive behaviour is: an act or pattern of acts of assault, threats, humiliation and intimidation or other abuse that is used to harm, punish, or frighten their victims."

It also goes on to clarify that this definition includes crimes relating to Honour-based violence, Female Genital Mutilation and Forced Marriage. Local Authorities have clear definitions, referral routes, guidance and strong relationships with specialist voluntary sector partners are all vital to an effective coordinated community response.

At Solace Women's Aid, like other organisations working in this field, we have long recognised the role played by compulsion and coercion in controlling women. It is one of the primary features of an abusive relationship. It is this understanding that allows us to work with women and their children at a pace and level that nourishes and empowers them to move on from the destructive experiences they have been through. Solace Women's Aid provides comprehensive support and advocacy services ranging from advice, counselling, refuge, community and legal support. In addition, we work with families, children and young people, recognising the impact of domestic abuse on families and particularly children. We offer therapeutic support to children and their mothers. We also recognise the importance of working with young people in their own setting. We have a comprehensive Youth outreach programme where we work closely with schools and colleges because we have always believed in educating young people about healthy relationships but also recognising that young people can be both perpetrators and victims of domestic abuse and in some cases are not aware of this in their own relationships. Our dedicated team of youth workers work with young people to look at every day scenarios and realistic situations that reflect the lives of young people in explaining what domestic violence is, its presence in wider society and youth culture as well as its impact on families and indi-

Solace Women's Aid, Advice Service tel: 0808 802 5565,

The Havens in London

The Haven Paddington

The Havens in London, by Dr. Muriel Volpellier

'He forced me to have sex again.
It is always like that when he comes to see the children.
I have told him that I don't want to, but he doesn't care.
He just does it'.

Mrs F. is at the Haven Paddington, she has just told me what happened to her. We are beginning the forensic consultation. My role as a doctor at the Haven is to get information about what happened to the victim of sexual assault, collect forensic evidence of the assault and offer the 'morning after pill' (emergency contraception) and/or medications for sexually transmitted infections.

The Havens are centres specialised in seeing women who have been forced to have sex. We also see children, teenagers and men who have been forced to have sex.
All doctors, nurses and support workers staff at the Haven are female.

To collect evidence, we use **cotton buds** to pick up the DNA of the assailant. Sometimes it happens that the victim has some bruises or grazes as a result of the assault, we then will draw and measure them. We can also take urine or blood if alcohol or drugs were involved in the assault and in some cases we collect the clothing that the person was wearing at the time of the assault.

The evidence collected can only be analysed by the Police. If the victim does not want to involve the Police, we can store the evidence for a short while, to give the victim more time to decide.

Victims can talk anonymously to a Police officer specialised in sexual offences at the Haven and get all the information about what Police can do in a very safe environment and with no obligations to disclose any personal details. Please ring us for more details (our details are at the end of the article).

Things to know ..... timeframes:

v We have up to **7 days** to find DNA of the assailant in a case of vaginal rape, but it is better if you can come to us as soon as possible

If you don't wash your clothes, bed sheets… DNA can stay on them for a very long time.

v We have up to **3 days** to find DNA of the assailant in a case of anal rape, but it is better if you can come to us as soon as possible
If you don't wash your clothes, bed sheets… DNA can stay on them for a very long time.

v You have up to **5 days** to take 'the morning after pill' but as usual the earlier the better!

What can you do if someone has raped you/ forced you to have sexual intercourse?

Call the Police: 999 or 101 or go to a Police station Or Call the Havens
Between 09.00 am and 05.00 pm Monday to Friday
Central/West London: Haven Paddington: 0203 312 1101
South London: Haven Camberwell: 0203 299 1599
North/ East London: Haven Whitechapel: 0207 247 4787

At all other times:
Haven Paddington: 0203 312 6666
Haven Camberwell: 0203 299 9000
Haven Whitechapel: 0207 247 4787

If you report to the Police, a specialised officer (called a SOIT) will drive you to the Haven. If you need an interpreter, the SOIT will provide a professional interpreter.
The SOIT at the end of the consultation will take the evidence we have collected at the Haven and use it for the investigation.
You can come to the Haven with a friend or a member of your family for support.
The SOIT will stay outside the consultation room at all times.
This is all free of charge.

We offer other services at the Havens as well:
If you have been sexually assaulted and you are worried about **sexually transmitted infections or pregnancy,** we have a clinic where you can be tested. You don't need to be referred by your doctor, you just call us and book an appointment. A check up for sexual infections will not be done immediately after a sexual contact, as we would not pick up the infections, **the check up for sexual infections should be done at least 2 weeks after sexual contact.**
If you have been sexually assaulted and you feel that you need **counselling,** you can have an appointment with our counsellor or our counsellor can find the most appropriate support for you.

All the Havens services are free of charge.
Please note that Havens is not a walk-in service. Just give us a call before coming.
For more information, please visit our website on www.thehavens.org.uk
If you have been assaulted and you are not in London now, you can contact your local SARC*. There are more than 30 SARCs* in this country.

***SARC(s) – Sexual Assault Referral Centre(s)**

7/4/13 marks 6 years of the stoned girl "Duaa Khalil Aswad"

7/ 4/13 commemorate the 6th anniversary of the stoning of Duaa Khalil Aswad, who was born in 1990. Stoning her in 2007 in front of a large crowd of people in front of the eyes of the security forces and police forces in the area of Ba'shiqah located within the limits of justice Chenkal.

Six years ago, a video of her killing, shook the world's conscience was widely published, showing a number of people stoning Duaa to death.

The stoning of Duaa happened when at the time the security forces and the police were in the place of the crime, where some people were stoning her and hit her on the head, and dragged her body behind them until the girl lost her life.

As sources say, that the girl Duaa was stoned to death, because she fell in love with a young man belongs to a religion other than hers.

Six years passed and the people who committed this heinous crime weren't punished and no one was formally charged with her murder. Still, women in the Kurdistan Region and the neighbouring regions are murdered for falling in love.

Kurdistan Iraq: violence against women can be accommodated!

First: According to official statistics issued by the Directorate of follow-up of violence against women, which is found in the hands (and Ervin) came where: In the month (December to December/2012) and within the provinces of the Kurdistan region (6) women have lost lives, and (20) women were exposed to burns or forced to burn themselves, and (10) Women were sexually assaulted.

The director of the Directorate of Follow-up of Violence against Women (Sami Faqi) said during a press conference held on Monday (31/ December/2012), "The Directorate of Follow-up of Violence against Women in the province of Dohuk recorded (848) cases of violence against women during the year (2012)," noting that it included "(19) cases of murder and suicide, as well as (60) cases of burning."

He added to the Sumerian News, that "the Directorate recorded 31 cases of sexual assault on women, while recorded (701) of women who have been subjected to violence," asserting that "the sentences issued against people for exercising violence against women ranged between 1 to 15 years."

He said that "the Directorate decided to open two investigations to the issues of violence against women during 2013," explaining that "the Directorate is planning to hold an international conference on violence against women in Dohuk, as well as holding seminars to raise awareness to reduce violence against women".

The organizations, in the province of Dohuk called, in (24/ December/2012), to raise awareness to reduce the phenomenon of murder and suicide in the province, attributed the causes to the social and economic changes and technological developments.

It is noteworthy that many of the civil society organisations in the Kurdistan region of Iraq, practiced a variety of activities through the publication of reports, conferences and seminars to develop mechanisms to reduce violence in the community, as well as campaigning for the laws of the Kurdistan Parliament to aim to reduce the phenomenon of violence against women and the family. However, the NGO organisations that interested in the status of women and the community believe that the phenomenon of violence continue to pose a danger to the community.

Second: the statistics, in the first month of the year (2013) recorded (388) cases of violence against women

According to the statistics issued by the Directorate of violence against women, only in the first month of this year (2013), 4 women were killed, and 2 women killed themselves, and within different regions of the Kurdistan region was recorded (388) cases of violence against women.

Warvin - Kirkuk: According to the statistics issued by the Directorate of Kirkuk police, in the year (2012) (535) women lost their life for different reasons.

The Chairperson of the Commission on Human Rights and the children and women in the Kirkuk Provincial Council (Joan Hassan), announced in a statement for the (Irvine), that "We asked the police directorate in the province of Kirkuk several times to send statistics on the number of cases of violence and killings of women, but their answers were not clear to us.

Violence Against Women & Girls in Iraq

The Statistics of killing of women in the province of Kirkuk

The Alliance of “No to Violence against Women” held an extended conference on Monday (22/April/ 2013) on the phenomenon of the women’s killings in the province of Kirkuk. The conference was attended by a large number of media including Warvin’s correspondent and activists in the field of women's rights. Ronak Ali, an activist, said: "We, in the Alliance of No to Violence against Women, gather evidence and statistics on cases of killings of women within the province of Kirkuk from reliable sources, and one of our fundamental objectives is to work to reduce the cases of killings of women and peace-building within the community.”

An analysis of the data collected has reached the following results, in the year (2012) the total cases of murder of women has reached 121 cases, including cases of murder by bullets from firearms that amounted to (33) cases, and cases of suicide by burning (65) cases, and cases of murder as a result of social problems (10) cases, and the number of homicides reached slaughter and hanging (13) cases."

Ronak Ali said: "The cases of women killed in the beginning of the month of January 2013 till 20 April 2013 amounted to (28) cases compared to last year (2012) where 19 cases were recorded.

Ronak tried to explain the reasons, saying that "the causes of increased cases of murder of women are the lack of awareness in the community, the absence of the language of dialogue in the event of problems, the growing phenomenon of arms in society, the absence of laws capable of protecting women directly, the emergence of tribalism, forced marriage and marriage of minors and the misuse of technology and bullying via mobile phones and the Internet.”

The Alliance suggested some proposals to reduce the phenomenon of femicide and Ronak Ali has confirmed that "We suggest the following points as solutions capable to reduce the phenomenon of the killing of women, including opening a refuge for battered women and those threatened with death, speed up the enactment of domestic violence, activate the Departments of Family and Child Protection and community policing, rely on women to follow up the problems, reduce possession of firearms and activate the role of the community advocate to educate the boards’ members of fathers and mothers to reduce the phenomenon of domestic violence.

The majority of Iraqi women are subjected to psychological violence

A study prepared by Warvin for Women's Issues, found that the percentage of women who are subjected to psychological violence has increased in fifteen provinces where Diwaniyah province (40%) came on the lead where women were subjected to psychological violence, followed by Najaf (32%), Basra (30%) and Nineveh (27%).

cutting. We also have some directly controlled women's organisations by political parties that are in power, these organisations have a negative influence on women's liberation movement.

In order to find a national strategy for women in Iraqi Kurdistan, there has been a collaborative attempt to bring together women's organisations along with some women parliamentarians to make a proposal for such strategy. As a representative of KMEWO I participated in the initial meetings. Now a few committees are established to collect all the lists and demands from women's organisations and activists especially those that came out in the last international women's day 2013. The strategy should include all aspects of women's lives from social, family, economic and in the criminal justice system. The strategy will be in three main parts for the three parts of authority which is parliament, government and justice system and also to include immediate and long term actin plans for each authority.

What will make this project a success depends on women's liberation movements and their pressure on the authorities during this process. Past experiences proved to us that the authorities are not going to make women's life any better without the pressure from grass root and the progressive women's movements. For this attempt to be successful and achieve it is aim we have to ensure the active role of this progressive women's movement; we have to push for progressive demands. The draft strategy should be introduced to women and be finalized in a referendum amongst all women sectors and I mean women in labour and at work, housewives and those who are unemployed. should this project be successful then it could be used as a pressure tool to be implemented by authorities; it could make a first step towards positive reforms in women's lives because as I mentioned earlier women's situation are so bad that writing a strategy is going to be only a small angle of the wide and great struggle for change and towards full equality and freedom for women.

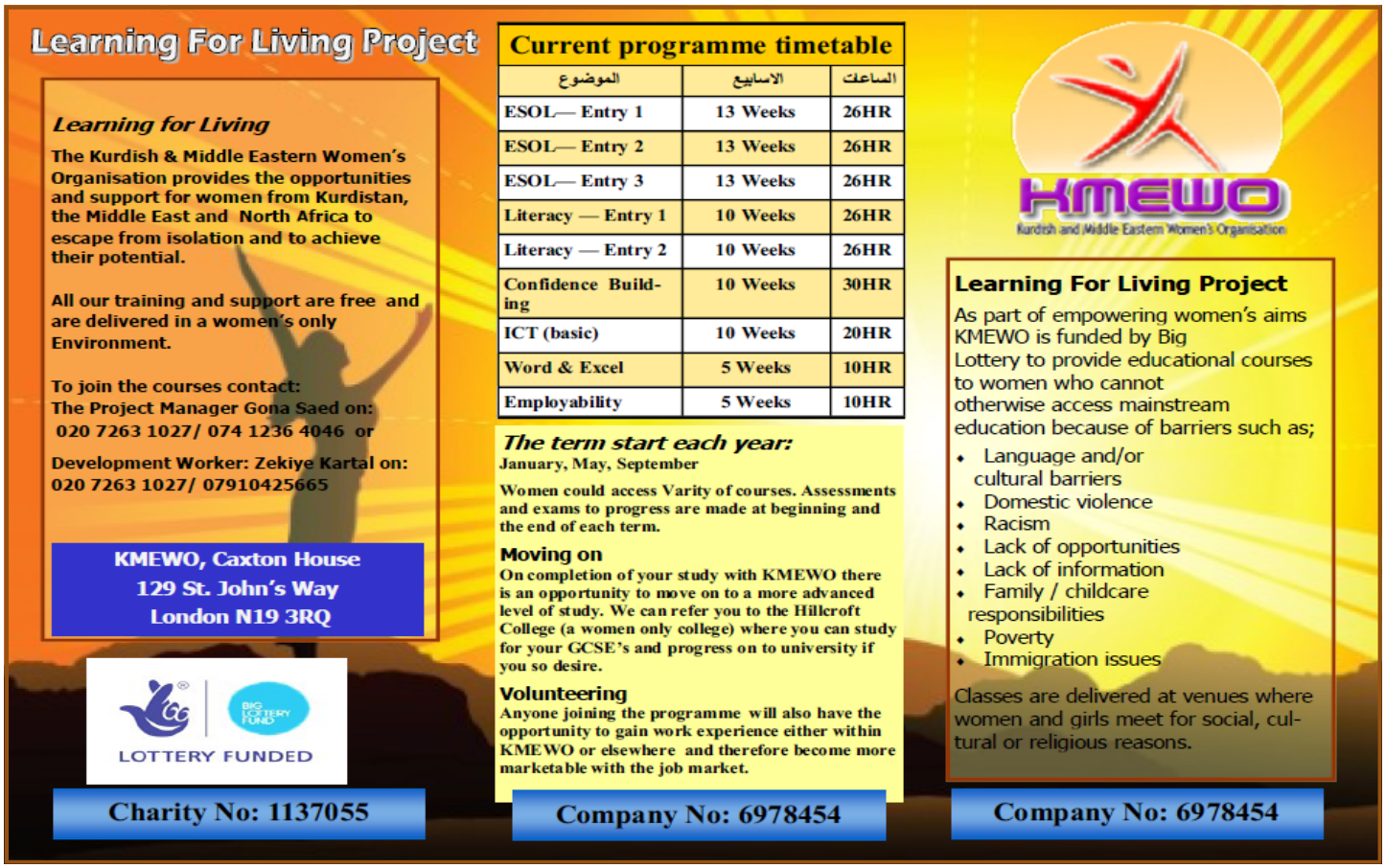

their families ; one in which kidnaped and raped a young girl soon after his release.
Furthermore our political system suffers from a high level of corruption, almost all governmental institutions are impacted by this; the focus of these institutions becomes on making money rather than helping and supporting women.
Also the authorities have done nothing to improve women's economic or social situation to empower them to become independent and to not accept violence. Women are discriminated in law and in the draft constitution for the region.
For all the reasons above at the hand of such authority whatever they establish claiming to save women will always remain ineffective because they are not starting with the main improvements needed in the law and the criminal justice system and improving women's social and economic statues.
Now a days honour killings happens almost every day; month by month the statistics of VAW go up.

Al-Nisa You were back to Kurdistan region in March and April this year ; you were in contact with women's organisation's and was campaigning against some religious clerics who spoke against women's struggle for freedom and equality . Can you tell us about women's organisations and their struggle and the campaign?

Gona Saed: I went back mid of March 2013; at that time one religious cleric spoke in a popular newspapers swearing at women organisations and calling the activists "immoral" . Though this was not the first time women activists become under attack by religious mullahs, a few months prior to that three women activists were threatened to death; on most Friday prayers at mosques there would be always one or a number of those religious men who would talk against women' rights and/ or women's organisation that are fighting for positive changes in the society. As I mentioned earlier religious institutions and clerics are in support of anti-women norms and values and they actively work to sacred them; unfortunately these are supported and funded by the authorities and the Islamic political forces.

On my return to Kurdistan we started a campaign against that particular cleric, so we started to collect hundreds of signatures on open letter to KRG, the President and the parliament demanding that he will be punished and that those religious clerics speeches in public and Friday prayers to be regulated in a way that prevents such attacks on women's activists and organisations. We also tried to place a formal complaint about the cleric to take him to court; but I was a little disappointed when none of the women's organisations dared to be the claimant. Now after a couple of months we saw another wave of this campaign when another cleric swore at a women singer and her fans, women's organisations and many freedom loving people held a demonstration and placed a formal complaint to the court against both clerics .
We now have a very active women's group called "Zhiyan" grope which acts as an umbrella for over 60 women and human rights organisations. They directly interfere in the court cases where women were victims of honour killings. They provide support and advocacy for survivors and/ or witnesses.
On the other many of the women's organisations that are either charities or NGO s are bound to the conditions of their funders and are very easy to be silenced because of fund

common , women are pushed into prostitution and different types of temporary religious marriages such as " Msyar , Mutaa , Aurfy and Sigha" , which are all different forms of prostitution , in exchange for money . Women who try to get protection from justice system when they suffer violence are put through mediation first and mostly sent back home by judges. Recently we had a number of women murderers released by a general amnesty law from the president Barzani , some who were already convicted and some who did not go through trial at all .

In a political and a social situation such as this you cannot expect women's situation to be better than it is now.

Al-Nisa : You have referred to the Kurdish Government and authorities policies and practices as the main cause of the situation of women, but this government have founded a number of institutions to combat violence against women, for example the directorates to investigate VAW. Women's High commission, women's rights committee in the parliament , the anti-domestic violence law , what were/are the role of these institutions in combating violence against women , how much they have impacted on protecting women from violence , if they don't have any impact why is that ?

Gona Saed: Yes; that is right , after the sharp increase of statistics on honour killings , self-emollition and domestic violence against women in the last two decade; as a result of all the campaigning of progressive women and men activists and raising the voices of women against violence and especially highlighting women's situation to the International community; the authorities faced a lot of criticisms ; only a few years ago they started to establish a number of institutions related to VAW ; after the fifth government cabinet the high commission to combat VAW was established chaired by the prime minster , then the directorate to follow VAW in different cities , we have the women's rights committee in the parliament , at the time of sixth government cabinet the women's high commission was established ; and the latest is the anti – DV law ; this beside funding several women's organisation for different projects .

As I explained in answering the previous question that our authority is two faced; all above belongs to the second face; for example the parliament produces the DV-Law but it is not implemented; the women's high commission is a non-recognised structure by law; it suffers from many internal problems because it is split according to political parties share.

The first committee that was established to combat VAW did nothing apart of some very expensive meetings ; staff at the directorate of following VAW are not trained and they don't have enough budget to work effectively with women victims and survivors ; now these days when a women need protection , every one start to panic and don't know what to do ; they put so many conditions on women to accept them in to the shelters to protect their lives ; there are several cases of women who were in shelters and later sent back home and got killed by their families. For example In July 2012 "Nigar Rahim" was only 15 years old, she was raped and impregnated by one of her brothers , she was under protection for six months but was sent back to her family after they promised to not kill her ; but a second brother killed her just after a few days. A very similar story happened in Arbil city this year. The criminal justice system is not independent from the influence of politicians; as part of a political deal the President Barzani issued a General Amnesty Law this year which resulted in releasing seven convicts of murdering women in

A strategy agreed by the women's sector to end the violence against women and girls in Iraqi Kurdistan is much needed

Interview with Gona Saed:

Al-Nisa: **It has been for nearly 22 years since the establishment of Kurdish parties self-governing in Iraqi Kurdistan, but the situation of women and violence against women is getting worse ; International organisation's reports and the reflection of internal media and the official statistics honour killing cases are all evidencing this reality ; in your opinion what are the reasons behind this ?**

Gona Saed: The tragic situation of women is a direct result of the policies and practices of the Kurdish regional government and the political system that we have. In Iraqi Kurdistan we have a two-faced system; a face that expresses the real power behind political and socio - economic situation which relies on the triangle of armed militias, tribal and religious values. The second face consist of democracy, election, parliament, a quota for women, and a number of contemporary society organisations including women's organisations ; in reality this second face is no more than a powerless and controlled cover for the first face;; it's job is to show a democratic and a modern system especially to the international community.

The triangle of being tribal, religious and militia based, works together against women, as a result Women are most affected and oppressed by these patriarchy dimensions; the most reactionary traditional tribal norms and values are brought alive such as Honour killing, FGM and forced marriages , exchanging women in return to settling blood between two conflicting families; religious institutions and clerics are in support of those norms and values and they actively work to sacred them ; on the top are the rule of armed militias and the power of political parties that owns these militias and controls them ; they oppress all the voices of freedom and progression from the society including the voices of women's freedom . This authority takes profit from enslaving women and oppressing their human and personal rights, patriarchy and reactionary are deep rooted in their laws, their institutions and extra...

Both political parties that are in the government and are controlling the parliament have offices called " social agreement offices" ; these offices facilitates tribal dealings and mediation between families who have conflicts , they call it "tribal negotiation" ; in many cases women are exchanged for blood in these agreements , women are treated the same as properties and money . Through all these practices the authorities continuously try to create a discriminatory society against women. The law and polices are mainly against women too , for example personal statues law is very discriminatory against women in term of marriages , divorce and custody of children , we have polygamy allowed by law , still women are punished for "adultery" in the law , deprivation from free travel and movement and lack of any protection for women . Economically women have no equal opportunities for work , many types of jobs are automatically a no-women zone , also women have no welfare rights or unemployment allowances , sexual harassment is very common , exploitation of women by men with power and money is very

Editorial Word

Sawsan Salim
Director; Kurdish & Middle Eastern Women's Organisation Limited

It is with much pleasure and delight that I again agreed to write the foreword for this 18th edition of the Al-Nisa Magazine. The magazine was first published in 1998 and has since become a popular media for communicating and informing the Kurdish, Middle Eastern and North African communities about domestic violence, forced marriage, female genital mutilation and other forms of abuses against women.

The magazine is published and distributed bi annually, by post, online and can be viewed on our website (www.kmewo.org). In order to keep the magazine alive, focused and informative we seek contributions from well-known women who are specialist in a particular subject or individuals with direct experience of the subjects being addressed. In this issue of the magazine, there is know exception and there are contributions from ten subscribers. All the articles are guaranteed to engage the reader, from start to finish, but I would like to direct you to the following;

KMEWO VAWG campaign – this contribution to the magazine was prepared by Gona Saed and myself. It is the reproduction of a letter that was sent to a number of individuals and organisations about the campaign being waged by the Organisation on behalf of women from Kurdistan, the Middle East and North Africa. Foremost amongst the issues being championed is the urgent need for action to combat the increasing numbers of "honour killings" and the number of women who are driven to suicide in Kurdistan/Iraq because of physical and emotional abuses.

Interview with Gona Saed – the second contribution which I would like to highlight is a interview with Gona Saed, carried out by Al- Nisa. One of the questions raised by Al-Nisa was the apparent increase of the violence against women in Iraqi Kurdistan over the last twenty two years. This, according to Gona, is a direct result of the policies and practices of the Kurdish Regional Government and the political system they introduced. In Iraqi Kurdistan, she said, they have a two-faced system; a face that expresses the real power behind political and socio - economic situation which relies on the triangle of armed militias, tribal and religious values.

Violence against women and girls – in this article are some grim statitics on violence against women and girls which was presented at a conference in Iraq in April 2013. It also reminded us about the stoning to death of Duaa Khalil Aswad in 2007. The article recapped the horror of the young girl being stoned to death in front of a large crowd, the police and security forces and the subsequent international revulsion but to date no one has been charged with her killing. The Nigar story - written by the Organisation of Women's Freedom in Iraq it tell the story of fifteen year old Nigar Rahim, who was raped and impregnated by one of her brothers and subsequently killed by another for bringing shame onto the the family. The Organisation highlighted the fact that in spite the anger and protest by activists and organisations opposed to this situation, the killing and violence against women continue. It said that "It is time for the government and its institutions to take the necessary steps to uproot these misogynist, patriarchal, and tribal practices that has turned the country into a hell and a prison for women".

Egyptian girl die whilst being circumcised – this sad story by Stephen Williams is about the death of a thirteen year old Egyptian girl, who died whilst being circumcised. According to Stephen, although the Egyptian Government outlawed all forms of female genital mutilation since 2008 the number of circumcision has fallen only by one third.

In the magazine there are indeed some disappointed facts about the violence and other forms of human rights abuses which continues to plague women and girls from Kurdistan, the Middle East and North Africa. However, we cannot be dis-heartened! Rather, we need increase our determination to fight and to continue our campaign until the rites of women and girls, everywhere are safeguarded.

Al-Nisa 18

July 2013

Contents:

Foreword by Sawsan Salim …… ….

Interview with Gona Saed…….... 2

The Statistics of Violence against Women & Girls in Iraq.....6

The Havens in London ……... 8

Services must grow to meet demands: Huda Jawad…… 9

Nigar's Story ! …….. 12

Al-Aman Family Safety Project: Meriem Gawi..…….. 13

A Journey to Safety: Maria Sookias…… 15

Give It Back: Rebecca Mitchell……. 18

KMEWO's VAW Campaign 21

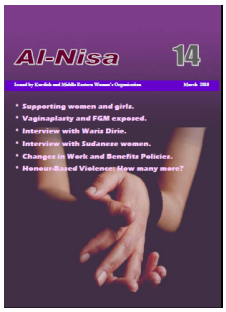

Editor – in chief:
Hanan Ali

Translation:
Hanan Ali

Assistants:
Xasraw Saya

Address:

KMEWO
Kurdish & Middle Eastern
Women's Organisation
Caxton House
129 St John's Way
London N19 3RQ

Tel:

0044 207 263 1027
Mobile: 07748851125.

Email:
info@kmewo.org

Website:
www.kmewo.org

Al-Nisa

18

Issued by Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation July 2013

* A strategy agreed by the women's sector to end the violence against women and girls in Iraqi Kurdistan is much needed.
* Violence Against Women & Girls in Iraq.
  The Statistics of killing of women in the province of Kirkuk
* Kurdistan Iraq: violence against women can be accommodated!
* The Havens in London.
* Awareness raising is helpful but services must grow to meet demand.
* Nigar's Story!
  Raped by one brother, killed by another brother to wash the shame brought upon family's "honour"
* Al_Aman Family Safety Project.
* A Journey to Safety.
  Survival, safety and support for lesbian, gay, bisexual and trans(LGBT) people with immigration issues who experience domestic abuse.*
* GIVE IT BACK!
  Breaking Through The Shame Of Sexual Abuse

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.